إيمون باتلر

الرأسمالية

كتاب تمهيدي

ترجمة: علي الحارس

مراجعة : نوح الهرموزي



إيمون باتلر

الرأسمالية

ترجمة: علي الحارس

مراجعة : نوح الهرموزي

إيمون باتلر

الرأسمالية

- كتاب تمهيدي -

ترجمة: علي الحارس

مراجعة : نوح الهرموزي



الرأسمالية

الفهــرس

المؤلف

إيمون باتلر

- مدير معهد آدم سميث، وهو من مراكز الأبحاث الرائدة على مستوى العالم في مجال دراسة السياسات.
- يحمل إجازتين في الاقتصاد وعلم النفس، وشهادة دكتوراه في الفلسفة، وشهادة دكتوراه عليا (*DLitt*) فخرية في الآداب.
- عمل في السبعينيات الماضية في مجلس النوّاب الأمريكي في واشنطن، وألقى دروسًا في الفلسفة في جامعة هيلزديل كوليج، قبل أن يعود إلى المملكة المتّحدة ليشارك في تأسيس معهد آدم سميث.
- حائز على (وسام الحرّية) من مؤسّسة الحرّية في فالي فورج.
- حائز على جائزة (حرّية الاستثمار) الوطنية في المملكة المتّحدة.
- يشغل حاليًا منصب الأمين العام لجمعية مونت بيليرين (*Mont Pelerin Society*).
- ألّف العديد من الكتب، ومنها كتب للتعريف بأسماء مرموقة في علم الاقتصاد وعالم الفكر بشكل عامّ، من أمثال: آدم سميث، وميلتون فريدمان، وفريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس، وآين راند؛ وألّف أيضًا عددًا من الكتب التمهيدية في: الليبرالية الكلاسيكية، ومدرسة الخيار العمومي، والماغنا كارتا، والمدرسة النمساوية في الاقتصاد، وحول عدد من المفكّرين الليبراليين العظماء؛ بالإضافة إلى كتابيه: (ملخّص ثروة الأمم)، و(أفضل كتاب حول السوق).
- في العام (*2014*) حاز على جائزة (فيشر) عن كتابه (أسس لمجتمع حرّ).
- شارك في تأليف كتاب بعنوان (أربعون قرنًا من ضوابط الأجور والأسعار)، وسلسلة كتب حول اختبار الذكاء (*IQ*).
- له مساهمات كثيرة في الإعلام المقروء والمرئي والمسموع.
- من أبرز كتبه:

  - أسس لمجتمع حرّ

- الليبرالية الكلاسيكية.. كتاب تمهيدي
- ميلتون فريدمان.. دليل
- فريدريك هايك.. أفكاره وتأثيره
- آدم سميث.. كتاب تمهيدي
- آين راند.. كتاب تمهيدي
- خلاصة ثروة الأمم
- مدرسة الخيار العمومي.. كتاب تمهيدي
- لودفيغ فون ميزس.. كتاب تمهيدي
- مئة وواحد من المفكّرين الليبراليين العظماء
- أفضل كتاب حول السوق

الفصل الأول

مقدّمة

محتوى الكتاب

من الصعب أن يجد القارئ كتابًا يقدّم شرحًا بسيطًا وافيًا للرأسمالية وآلية عملها ونقاط قوّتها وضعفها؛ فهذا المصطلح جاء إلى الوجود وهو يحمل معنىً مسيئًا، وإلى يومنا هذا لا تزال أغلب الكتب التي تعالج موضوع الرأسمالية تنظر إليها بعين العداوة أو تصوّرها بصورة مشوّهة ومشوّشة. وليس من المُستغرَب أن تجد أنصار الرأسمالية أنفسهم يعانون في فهمها ويجدون أنفسهم في موقف تبرير التشويه عوضًا عن شرح الواقع. ومن هنا جاءت الحاجة لوضع دليل مختصر يسلّط الضوء على مادّة (الرأسمالية) بشكل صريح وافٍ، وهو الكتاب الذي بين يديك.

نطاق الموضوعات التي يغطيها الكتاب

هذا الكتاب يخترق حجب الإجحاف والتشويه ليقدّم تعريفًا أفضل للرأسمالية في حقيقتها، ويضطلع بمهمّة لا تقلّ أهمّية، وهي تسليط الضوء على ما ينسب إلى الرأسمالية عن طريق الخطأ، فيزيح بذلك ما علق بالمفهوم من جدل النقّاد كي لا يتبقّى منه غير جوهره الحقيقي أمام القارئ الذي يبتغي الفهم.

ويتناول الكتاب أيضًا تعريف (الرأسمال)، والأشكال التي يتّخذها، وكيفية وأسباب نشوئه، وغايته، واستخداماته، وتأثيراته؛ ويستكشف أيضًا الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للرأسمالية والمؤسسات الساندة لها.

ويقتفي الكتاب أثر الرأسمالية في مسارات التاريخ البشري، ويشرح (الأفكار الرئيسية) للأصوات التي دعمتها، ويستعرض آراء الأصوات التي انتقدتها، ويقدّم تقييمًا صريحًا لما تكتنفه الرأسمالية من نقاط القوّة والضعف، لينتهي بمناقشة مستقبلها.

الشريحة المستهدَفة

الكتاب يتكلّم بلغة واضحة مباشرة تخلو ممّا تعجّ به الكتب الأكاديمية من الرطانة والمصطلحات الجامدة والحواشي والمسارد. فهو يهدف أولًا إلى تمكين (الجميع) من فهم الرأسمالية على الوجه الصحيح، ومساعدة من يعتقد أنّه يفهم الرأسمالية على فهمها بشكل أفضل.

ولا شكّ في أن الكتاب قادر على مساعدة الطالب، سواءً كان منخرطًا في الدراسة الجامعية أو ما قبلها، على الوصول إلى هذا الفهم الأفضل؛ وبما أنّ أغلبية طلبة الجامعات يتبوءون موقفًا معاديًا للرأسمالية فإنّ الكتاب يطرح بعض الأسئلة الحاسمة التي تصلح لاختبار مدى صوابية هذا الموقف.

وليس هنالك ما يمنع القارئ العادي من الاستفادة من الكتاب، بما في ذلك: رجال الأعمال والسياسيّون وأيّ فرد عاديّ من أفراد المجتمع يهتمّ بالأفكار الاقتصادية والسياسية ويبحث عن دليل واضح يهتدي به في غمرة الأفكار والحجج المطروحة.

الرأسمالية ومؤلّف الكتاب

من المُلاحَظ أن من كتبوا عن الرأسمالية قليلًا ما صرّحوا بمواقفهم المضادّة لها، وربّما لم يدركوا أصلًا بأنهم يتبنّون مواقف مماثلة، فيسحبون القارئ في مسارات تصوّراتهم الخاطئة ويوهمونه بأنّها آراء موضوعية؛ لكنّني أعترف هنا، وأنا سعيد بذلك، بأنّني أدعم النموذج المثالي للرأسمالية وإن كان الواقع لا يتطابق معه في كلّ الأحوال، وأرفض الفكرة التي تتّهم الرأسمالية بأنّها في جوهرها منافية للأخلاق والمجتمع، فأنا أعتقد بأن الرأسمالية تعاني من تشويه فظيع تسبّبت به تدخّلات السياسيّين ممّا نتج عنه عواقب حُمِّلت الرأسمالية مسؤوليتها ظلمًا؛ لكنّ الرأسمالية تمكّنت، حتّى مع هذه الصورة المشوّهة، أن تنشر الازدهار في جميع أرجاء العالم.

على هذا الأساس يستمرّ ميلي إلى النموذج المثالي للرأسمالية دون أن تغيب عن بالي الانتقادات الموجّهة لها على الصعيدين النظري والعملي، ولذلك سأردّ على هذه الانتقادات لا لشيء سوى إعادة التوازن للجدل وتزويد القارئ بشرح منصف لحقيقة الرأسمالية.

بنية الكتاب

يبدأ الكتاب بمحاولة تعريف الرأسمالية وفصل مفهومها عمّا نُسِب إليه، ثمّ ينتقل إلى شرحها، ويبيّن منشأها وما تفعله والأسباب التي تجعلنا نحتاجها، ويتناول أمرًا على قدر كبير من الأهمّية غفل عنه أنصار الرأسمالية ومعارضوها على حدٍّ سواء، وهو الكيفية التي يجري على أساسها تشكّل وتداخل بنية الرأسمال في المجتمع.

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى تفحّص العناصر التي تحتاجها الرأسمالية لتقوم بعملها، ويستكشف دور وطبيعة الأملاك والملكية والمحفّزات والمنافسة والأسواق والمؤسّسات والدولة. ثمّ يناقش الانتقادات الأخلاقية الموجّهة للرأسمالية، وما لها من رؤية أخلاقية وتأثيرات إيجابية (وهو أمر قلّما ناقشه أحد).

ثمّ يضع الكتاب الرأسمالية في سياقها التاريخي، ويستقصي المنظومات الاقتصادية التي ساعدت على نشوء مبادئ الرأسمالية ونماذجها المثالية، ويتتبّع التدخّلات السياسية التي حجبتها وشوّهتها.

وفي ما يلي ذلك يقدّم الكتاب شرحًا موجزًا لأفكار بعض الأسماء البارزة في عالم الإنتاج الفكري المؤيّد للرأسمالية، ويدحض الانتقادات التي طرحتها الأصوات المعادية.

وفي الختام يوجز الكتاب نقاط قوّة الرأسمالية ونقاط ضعفها، وما يلوح أمامها من فرص وتهديدات؛ ثم يستشرف مستقبلها تاركًا القارئ مع قائمة مختصرة من المراجع التي تسلّط مزيدًا من الضوء على هذا الموضوع المثير.

الفصل الثاني
ما هي الرأسمالية؟

بين الواقع والفهم الخاطئ

بغضّ النظر عن التعريفات المعتادة، استطاعت الرأسمالية أن تحقّق نهضة واسعة في ثروة البشرية ومستواها المعيشي؛ فحتّى فجر الثورة الصناعية (ستّينيّات القرن الثامن عشر) لم تشهد حياة البشر إلّا القليل من التحسّن، إذ كان معظم الناس يعملون في الزراعة بأساليب لم يطرأ عليها تغيّر كبير منذ الأيّام الأولى للحضارة، ووفقًا لحسابات المؤرّخة الاقتصادية الأمريكية ديردرا ماكلاوسكي فإنّ متوسّط الدخل اليومي للفرد على مستوى العالم كان يتراوح حينها بين (*1-5* دولارات)، بالمقارنة مع حوالي (*50* دولارًا) في يومنا هذا، بل إنّ هذا الرقم يحجب الازدهار الضخم الذي أنجزته البلدان الأكثر رأسمالية، فبينما نجد حاليًّا أنّ البعض من البلدان الأكثر عداءً للرأسمالية ترزح في مستنقع الفقر (بمتوسّط للدخل اليومي يتراوح بين *1-5* دولارات)، يصل هذا المتوسّط في بلدان رأسمالية، كسويسرا وأستراليا وكندا والمملكة المتّحدة، إلى أرقام تتجاوز (*90* دولارًا)، بل إنّه يتجاوز مئة دولار في الولايات المتّحدة الأمريكية، ممّا يجعل المواطن الأمريكي أغنى بـ(*20-100* ضعف) بالمقارنة مع أوضاع أسلافه في العام (*1800*).

ولم تكن هذه الزيادة الضخمة في الازدهار حكرًا على القلّة من الأغنياء، ففي البلدان الرأسمالية أصبحت بعض السلع متاحةً للجميع بعد أن كانت في يوم من الأيّام من وسائل الرفاهية، كالسكن اللائق والصرف الصحّي ووسائل الإضاءة والتدفئة والملابس المتعدّدة ووسائل السفر والاستجمام والتسلية واللحوم الطازجة، وذلك بعد أن تجشّمت الآلات مسؤولية المهمّات الشاقّة في الإنتاج الصناعي والأعمال المنزلية؛ ومن الجدير بالذكر أيضًا ما حصل من تحسّن ملموس في المستوى الصحّي والعمر المتوقع (عند الكبار والصغار على حدّ سواء)، وفي المستوى التعليمي.

الاستهانة بالرأسمالية

على الرغم من انطلاق هذه النهضة التي دعتها ماكلاوسكي "الإثراء العظيم"، نجد كلمة (رأسمالية *capitalism*) تنقلب إلى مصطلح ممقوت، مع ما لها من تاريخ طويل ترجع جذوره إلى القرن الثاني عشر، من خلال المصطلح (*capitale*) المشتقّ من الكلمة (*caput*) التي تعني (رأس) في اللاتينية، وتشير لـ(رؤوس الماشية)، ثمّ استُخدِمت في وقت لاحق للإشارة إلى السلع أو النقود؛ أما كلمة (رأسمالي *capitalist*) فظهرت في القرن السابع عشر لتشير إلى من يملك الرأسمال؛ لكن في العام (*1867*)، وعلى الرغم من الإثراء الذي حقّقته نهضة الإثراء التي نتجت عن الثورة الصناعية، عبّر المفكّر السياسي الألماني كارل ماركس (*1818-1883*) في كتابه (الرأسمال) عن ازدرائه لـ"النمط الرأسمالي في الإنتاج"، أو ما ندعوه في يومنا هذا بـ(الرأسمالية).

حظيت هجمة ماركس على الرأسمالية بنجاح كاسح، فلا تزال الحجج التي طرحها تصوغ الجدل المثار بشأن الرأسمالية حتّى اليوم، ولا يزال الكثير يعتقدون أنّها تستمدّ جذورها من دوافع لاأخلاقية أو مضادّة للمجتمع، كالأنانية والطمع وعدم المبالاة بالآخرين، بل إنّنا نلاحظ في كثير من الأحيان القيام بتعريف الرأسمالية وفقًا لهذه الدوافع، انطلاقًا من افتراض مُسبَق بأنّه ما من مصلحة اجتماعية تتولّد عن هذه الدوافع وأمثالها، أمّا الاشتراكية فيُعتقَد بأنّها تستمدّ جذورها من دوافع جيّدة، كالغيرية والتعاون والتناغم، انطلاقًا من افتراض مسبَق بانَ هذه الدوافع من شأنها أن تتمخّض عن نتائج اجتماعية جيّدة.

لكنّ الصلة بين الدوافع الفردية والمحصّلات الاجتماعية لا تتّصف بأنّها مباشرة على النحو المزعوم، فعلى سبيل المثال: لقد بيّن الفيلسوف والاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث (*1723-1790*) كيف يمكن للمصلحة الذاتية أن تنتج محصّلات اجتماعية نافعة، أمّا الكاتبة الأمريكية الروسية الأصل آين راند (*1905-1982*) فقد ادّعت أنّ الغيرية لا تتسبّب للمجتمع إلّا بالأضرار. ولذلك فمن المهم تسليط الضوء على الدوافع الّتي تلهم الناس (حقًّا) في ظلّ الرأسمالية أو الاشتراكية، واقتفاء أثر ما ينتج عنها (حقًّا) من محصّلات اجتماعية، جيّدة أو سيّئة.

ومن الأخطاء، أو الأوهام، الشائعة الأخرى التي يرتكبها المحلّلون في مناقشتهم للرأسمالية: مقارنة (واقع) الرأسمالية بـ(النموذج المثالي) للاشتراكية، ويبرّرون ذلك غالبًا بأنّ "الاشتراكية المثالية لم تُختبَر عمليًّا قطّ"، وعلى هذا الأساس يتمكّنون من تقديم الاشتراكية بمظهر صافٍ ونبيل، ويحمّلون الرأسمالية مسؤولية كلّ الدوافع والأفعال والمحصّلات السيّئة في التاريخ الاقتصادي المعاصر. لكنّ المقارنة بين النظرية والتطبيق من الأمور التي لا يجيزها المنطق: فالنظرية لا تقارَن إلّا بنظرية أخرى، والمحصّلات بمحصّلات أخرى، ومن يدافعون عن الرأسمالية يدّعون بأنّها تربح الجدل في الجبهتين كليهما.

وتطول قائمة الخرافات والمفاهيم المغلوطة، ومنها على سبيل المثال: الزعم بأنّه في ظلّ الرأسمالية لم يتمكّن سوى (قلّة) من الأفراد من امتلاك الرأسمال والتحكّم به، والفصل القادم يوضح زيف هذا الزعم، فنحن جميعًا نمتلك رساميل، كبيرةً كانت أم صغيرة. وهنالك من يقول أيضًا بأنّ الرأسمالية تتمحور حول الإنتاج الضخم باستخدام عمالة مأجورة، ممّا يحرف النقاش باتّجاه قضايا الاستغلال والطبقات الاجتماعية، وهو زعم مغلوط أيضًا، لأنّ معظم الاستثمارات الرأسمالية عبارة عن شركات صغيرة وتجّار يعملون لحسابهم الخاص. ومن الشائع ربط تعريف الرأسمالية بالأرباح والأسواق، لكنّ هذا الأمر يصدق على المنظومات الأخرى أيضًا. أمّا الزعم بأنّ الرأسمالية تعني

الاحتكار والمحاباة فيُردّ عليه بأن هذين الأمرين ليسا من جوهر الرأسمالية، وإنّما يصيبانها بفعل التدخّل السياسي في شؤونها.

مشكلات تعريف الرأسمالية

بالنظر إلى ما سبق نجد أن الوقت قد حان لتقديم تعريف للرأسمالية يتّسم بقدر أكبر من الواقعية، ولذلك لا بدّ من تعريف المفهوم الحقيقي للرأسمالية بعد تخليصه من كلّ ما علق به في ما سبق. ويمكننا أن نبدأ ذلك بالاهتداء بالكلمة نفسها (*capitalism*)، فالشطر الأول منها (*capital*) يعني اختصاصها بشؤون الرأسمال، والشطر الآخر (*ism*) يعني أنّ الكلمة تتعلّق بطريقة من طرائق الحياة (ربّما يدعوها البعض بالمنظومة *system*، لكنّ مصطلح المنظومة يوحي بوجود بنية أكثر عرضة للتصميم والإدارة المركزية بالمقارنة مع ما يحدث في ظل الرأسمالية)؛ وبالنتيجة: تعني (الرأسمالية) في جوهرها (طريقة للعيش باستخدام الرأسمال).

أمّا (الرأسمال) فهي كلمة تمثّل مفهومًا محدّدًا مفاده: (الفكرة المجرّدة للمحصّلة الإجمالية لسلع رأسمالية بعينها)؛ فكما أنّنا نستخدم كلمة (حيوان) لنصف فكرة توجد في الواقع على هيأة نسر أو بعوضة أو نمر أو عنكبوت أو دودة أو دولفين، لا يمكن لفكرة (الرأسمال) المجرّدة أن توجد في الواقع إلّا على هيأة (سلعة رأسمالية) بعينها، من قبيل: الأدوات، والآلات، وأنواع التمويل. وينبغي التنبيه من الوقوع في فخ حصر المصطلح بالمصانع الكبيرة والخطوط الإنتاجية في المشاريع الاستثمارية الكبرى، لأن (السلع الرأسمالية) تحيط بنا من كلّ جانب: في المنزل (الغسّالة، والمكنسة الكهربائية)، وفي المكتب (الحاسوب، والهاتف)، وفي المتجر (صندوق النقود، وواجهة العرض)، وفي المسرح والمدرسة والمستشفى وأينما وطئت قدماك في أرجاء العالم المتقدّم.

هنا نصل إلى السؤال: لماذا يُعدّ استخدام الرأسمال من طرائق الحياة؟ والجواب: لأنّ السلع الرأسمالية تمكّننا من تعزيز سهولة وكفاءة إنتاج ما نريد؛ وعلى سبيل المثال: يمكننا أن ننتج قدرًا أكبر بكثير من الخبز بالاعتماد على قدر أقل بكثير من العمل البشري من خلال استخدام الآلات في زراعة القمح وحصاده، وتوظيف الطاقة الكهربائية في طحن المحصول وإعداد الخبز.

أمور يكثر إلحاقها بالرأسمالية

في العادة لا يقوم الاقتصاديون بإلحاق (الأرض) أو (العمالة) بالسلع الرأسمالية، فهم لا ينظرون إلى السلع الرأسمالية باعتبارها مجرّد (موارد طبيعية) وإنّما كموارد (أنشأها) البعض لغرض تعزيز الإنتاجية؛ وعلى الرغم من أنّ السلع الرأسمالية قد تبدأ كـ(موارد طبيعية)، من الخشب أو خام الحديد، فإنّها تحتاج في نهاية أمرها إلى من (يحوّلها) إلى مجرفة أو مذراة. وعلى هذا الأساس فإنّ السلع الرأسمالية ليست

كالصحارى والغابات التي لا يملكها أحد، إذ لا بدّ أن يكون هنالك (مَن) يستثمر الوقت والجهد في إنشائها، ومن الطبيعي أنّ من ينشئ السلع الرأسمالية سيعتبرها من ممتلكاته الخاصّة به، فما بذله من جهد يشكّل جزءًا صميميًّا من هذه السلع الرأسمالية، وما كان لها أن تكون لولا هذا الجهد؛ وبناءً على ذلك فإنّ مفهوم (السلع الرأسمالية) ينطوي ضمنًا على (الملكية الخاصّة) للسلع الرأسمالية، أو يقدّم على الأقلّ إشارات قوية لهذا الأمر.

وينبغي أن لا يُفهم من هذا الكلام أنّنا نعني (ملكية قلّة قليلة من الأغنياء) للسلع الرأسمالية، أو ما درج الوصف الكاريكاتوري على تسميتهم بـ"الرأسماليّين الأغنياء"، لأن الأمر على العكس من ذلك تمامًا: فالسلع الرأسمالية يمكن إنشاؤها على يد أيٍّ كان، ويمكن امتلاكها من أيٍّ كان، سواء كان فردًا أو جماعة (كما هو الحال في الشركات أو الجمعيات التعاونية)، وهنالك من قد يضيف الحديث عن (رأسمالية الدولة) التي تتولّى فيها الدولة ملكية الاستثمارات وإدارتها، على الرغم من أنّ هذا المصطلح يبدو متناقضًا مع الاستخدام الطبيعي لمصطلح (الرأسمالية). ولا شكّ في أنّ الرأسمالية تؤدّي عملها على الوجه الأكمل إذا كانت السلع الرأسمالية تمتلَك وتدار من قبل جهات خاصّة (أفراد أو مجموعات متماسكة)، ولهذا السبب من الطبيعي أن تجد مفهوم (الملكية الخاصّة) يترافق بقوّة مع مفهوم (الرأسمالية)، وذلك على الرغم من أنّ (الملكية الخاصّة) ليست أمرًا (تنفرد) به الرأسمالية، وربّما ليس حتّى من قواعدها الأساسية.

وكذلك يشيع ربط (الرأسمالية) بـ(التوزيع السوقي للسلع)، لكنّ (السوق) أمر و(الرأسمالية) أمر آخر، لأنّ (الرأسمالية) تُعنى بـ(إنتاج السلع الاقتصادية)، أمّا (السوق) فيُعنى بعملية (توزيعها)، والخلط بين الأمرين يقود إلى أخطاء فادحة في فهم معنى الرأسمالية وكيفية عملها. ومجمل القول أنّ (السوق) ليس أمرًا (تنفرد) به الرأسمالية، فهنالك منظومات أخرى للإنتاج تستخدم السوق أيضًا، ويضاف إلى ذلك أنّ السوق ليس من القواعد الأساسية للرأسمالية، فما تنتجه الرأسمالية يمكن توزيعه بوسائل أخرى (من خلال الأجهزة الحكومية أو القرعة)، لكنّها معنية أيضًا بالعثور على (أيّ) نمط كفوء من أنماط التوزيع، وذلك لأنّها تتمتّع بكفاءة عالية في مجال الإنتاج على الأقل، فالسوية المرتفعة للإنتاجية المتحقّقة بفضل استخدام السلع الرأسمالية التخصّصية تمخّضت عن فوائض هائلة تتعدّى قدرة الناس على تبادلها، وقد تبيّن أن السوق يقدّم وسيلة ذات كفاءة عالية في التوزيع، ومن هنا جاء الربط المعتاد بين (الرأسمالية) و(السوق).

أمور ليست من صميم (الرأسمالية)

يفترض الكثير من الكتّاب المتأثرين بماركس أن الرأسمالية تستند في أساسها على منظومة الأجور، ويرون أنّ المستثمر الريادي (أو: رياديّ الأعمال) الرأسمالي يراكم السلع الرأسمالية، كالمصانع والمنشآت الإنتاجية، ويوظّف جموع العاملين لتشغيلها. وهذه النظرة تقدّم لهؤلاء الكتّاب الأساس الفكري الذي يمكّنهم من مناقضة ما يدّعيه المستثمر الريادي بشأن أرباحه وما يقدّمه من أجور للعاملين لديه، فينظرون إليها على أساس الانقسام الطبقي الأساسي الذي يتعرّض العامل فيه إلى الاستغلال على يد الرأسماليّين.

ولا شكّ في أنّ هذه النظرة خاطئة، فالرأسمالية لا تنطوي ضمنيًّا على منظومة للأجور، ولا على انقسام طبقي، إذ يتمكّن التاجر المنفرد، الذي لا يوظّف أيّ أحد، من اكتساب السلع الرأسمالية: فصانع الأواني الفخارية يستثمر ماله بشراء الطاولة الدوّارة وفرن الشيّ، وصاحب المتجر يستثمر ماله بشراء صندوق النقود، والمستشار المالي يستثمر أمواله بشراء الحاسوب والهاتف. بل يمكننا أن نتخيّل وضعًا لعملية إنتاجية ذات نطاق أوسع تشغّلها الآلات وحسب، ومن قبيل ذلك: صناعة السيّارات، وتجارة التجزئة عبر الإنترنت، وتجارة الأسهم وغيرها من الأنشطة التجارية التي يتزايد فيها استخدام الروبوتات لتقديم منتجاتها. بل إنّ الواقع يشير إلى أنّ المجتمعات الرأسمالية تحرز أعلى المراتب العالمية على صعيد: الانفتاح، والحركية الاجتماعية، وتدنّي مستوى التأثير الطبقي.

كذلك يمكن القول أيضًا بأنّ (الاحتكار) ليس من صميم الرأسمالية، خلافًا لما كان يعتقده ماركس من أن اقتصاديّات التوسّع الحجمي (*Economies of Scale*) تجعل المشاريع الرأسمالية تنمو حتمًا إلى احتكاريّات هائلة الحجم، وهذا ممّا يكذّبه واقع الحال الذي يشير إلى وجود ما يمكن أن ندعوه (اقتصاديّات التوسّع الحجمي النقيضة): فإدارة المشاريع الكبيرة أصعب بكثير، وتكيّفها أبطأ بكثير، في ظلّ التغيّرات الحاصلة على صعيدي التقنية والطلب الاستهلاكي، ممّا يمنح الوقت اللازم للمنافسين الأصغر حجمًا والأسرع حركة كي ينتزعوا تلك الأنشطة الاستثمارية. ولا شكّ في أنّ المنتجين يمكنهم استخدام النفوذ السياسي لتوجيه حركة السوق وفقًا لمصالحهم، وهذا ما يفعلونه في كثير من الأحيان، لكنّ هذا الفعل يتعارض تمامًا مع مفهوم الرأسمالية، ناهيك عن أن يكون في صميمها؛ ففي ظلّ الرأسمالية الحقيقية لا يمكن للنشاط الاستثماري أن ينمو إلّا بتقديم السلع والخدمات التي يبدي الناس استعدادهم لشرائها، وبالنظر إلى ما يشهده العالم من السرعة الهائلة في تغيّر التقنيات وأذواق المستهلكين، فثمّة صعوبة شديدة تواجه أي نشاط استثماري يبتغي الحفاظ على وضع احتكاري.

أمور ليست حكرًا على الرأسمالية

هنالك عدد من الأمور التي يعتقد بها منتقدو الرأسمالية ويكتبون عنها لا باعتبارها من صميم الرأسمالية، بل باعتبارها حكرًا عليها دون غيرها، مع أنّ واقع الحال يشير إلى خلاف ذلك؛ وهذه الظاهرة تندرج ضمن وجوه التشويش، أو الخداع، التي تسيء إلى سمعة الرأسمالية. وعلى سبيل المثال: ثمّة كتابات كثيرة تزعم بأنّ الرأسمالية لا تسعى إلا لجني الربح، مع الافتراض في الوقت نفسه بأنّ (الربح) أمر سيئ؛ وهذا الزعم يحتوي خطأين في الوقت نفسه، فالربح يعني، بكل بساطة، (تحصيل قيمة للأشياء تزيد على القيمة التي صُرِفت من أجلها)، أضف إلى ذلك أنّه لا ينحصر في الجوانب المالية، فتجد الناس يسعون خلف الأرباح غير المالية طوال حياتهم، كأن يتسلق أحدهم جبلًا وعرًا ليشاهد من قمّته الأفق الجميل، وكأن يستمع أحدهم إلى محاضرة يشدّه موضوعها، ففي الحالتين يعتقد المرء بأنّه يجني الربح من جهوده المبذولة. وبغضّ النظر عن المنظومة الاقتصادية القائمة، سواء كانت رأسمالية أو غيرها، يأمل الناس بتحقيق أرباح مماثلة على صعيد القيمة، بل إنّ النشاط الاقتصادي، ومهما كانت مدخلاته: زمنًا أو طاقةً أو موارد أخرى أو مخاطر، ليس له من جدوى إن كانت السلع التي ينتجها تُقيَّم بقيمة تقلّ عن قيمة المدخلات التي أُنفِقت في إنتاجها.

وعلى الصعيد نفسه يمكن القول أيضًا بأنّ مفهوم (الرأسمال) نفسه ليس حكرًا على الرأسمالية، على الرغم ممّا ينطوي عليه هذا الزعم من غرابة، فهنالك أشكال أخرى للإنتاج تستخدم السلع الرأسمالية أيضًا، من الأدوات اليدوية في أكثر القرى بدائية إلى المصانع والمنشآت الإنتاجية في أكثر المجتمعات الاشتراكية تقدّمًا، إذ يجري إنشاء السلع الرأسمالية واستخدامها من أجل تسهيل العملية الإنتاجية وزيادة كفاءتها.

ويصح القول نفسه بشأن (التنافسية) التي يشيع ذكرها في الجدل المنتقد للرأسمالية بصيغة "التنافس اللاأخلاقي". فهي أمر لا ينحصر بالرأسمالية دون غيرها، فهنالك منظومات أخرى توظّف التنافس على المكافآت المتنوّعة (المالية أو السياسية أو الفخرية) كوسيلة للتحفيز من أجل رفع سوية المثابرة أو الإنتاجية أو النزاهة أو الابتكار.

كذلك لا يمكن اعتبار (المحاباة) جزءًا من المفهوم الجوهري للرأسمالية، ولا شكّ في أنّه ليس حكرًا عليها؛ فمفهوم الرأسمالية لا يتضمّن التحالف الخبيث بين مالكي الرساميل وبين السياسيّين من أجل استغلال الآخرين، بل إن هذا المفهوم يحدّ من سلطة الدولة من أجل (حماية) الفرد من الإجبار والسرقة، سواءً جاء ذلك على يد أفراد آخرين أو على يد الدولة ومن تحابيهم. وواقع الحال يشير إلى أنّ المجتمعات الاشتراكية تتضمّن فرصة أكبر بكثير لحصول المحاباة، إذ يتوجّب أن تتّصف الدولة بالضخامة

والقوّة إذا أرادت أن تنجز مهماتها، وبذلك يتوفّر مقدار أكبر من سلطة الدولة يوجّهه السياسيّون والمسؤولون الفاسدون لخدمة مصالحهم.

و(الاستغلال)، أيضًا، ليس جزءًا من الرأسمالية، فهي تحقّق منافعها من خلال التبادل (الطوعي)، لا من خلال (إجبار) الناس على اشتراء أو إنتاج أو استهلاك سلع بعينها، ولا بإجبارهم على العمل عند أحد أرباب العمل، إذ يمكنهم العمل بشكل مستقل، ولا بإجبار المشاريع على إنتاج ما تطلبه الدولة، فالفرد يمتلك الخيار في اشتراء السلعة أو تركها. وبما أنّ التبادل في ظل الرأسمالية يتّسم بالطوعية، فهو لا يحدث إلّا إذا كان طرفا التبادل ينتفعان به كلاهما، كما هو الحال في تبادل الأطفال لصور لاعبي كرة القدم، فهذا التبادل الطوعي يخرج منه كلٌّ من طرفي التبادل بشيءٍ يقيّمه بقيمة تعلو على قيمة الشيء الذي استبدله، وما كان للتبادل أن يحدث في الأصل لو أن أحد الطرفين لم ينتفع بإجرائه. وهذا ما يحدث في ظلّ الرأسمالية: فمن يرغب بالازدهار من المنتجين يتوجّب عليه أن ينتج سلعًا وخدمات يقيّمها المستهلك بقيمة تعلو على قيمة المال الذي يعرضه مقابل الحصول عليها؛ وكي تكون الوظيفة مجزية يجب أن تعلو قيمة الأجر على قيمة الوقت والجهد الذي يبذله الموظَّف. إن هذه المبادلات الطوعية لا تستغلّ الناس، بل هي تحسّن أحوالهم.

وفي نهاية القائمة يأتي (الجشع) الذي ليس حكرًا على الرأسمالية، فهو يوجد في كلّ المنظومات الاقتصادية وفي كافّة مشارب الحياة. ولا شكّ في أنّ الرأسمالية تستند على (المصلحة الذاتية)، وهي من الخصائص البشرية الطبيعية، فإذا لم نكن نعبأ بمصالحنا الشخصية لما استمرّ وجود البشر على ظهر الأرض. وعلى العكس من المزاعم المتداولة، نجد الرأسمالية تعاقب (الجشع)، فبكلّ بساطة: إنّ الفرد الحرّ لا يتعامل مع المنتجين الذين يعتقد بأنهم يفتقرون إلى النزاهة، أو بأنّهم غير جديرين بالثقة، أو بأنّهم يفرطون في التركيز على أنفسهم ويهملون زبائنهم. وفي ظل الاقتصاد التنافسي يكثر المزوّدون الآخرون الذين يمكن الانتقال إليهم، ولهذا لا نحتاج إلى قوانين (مكافحة الجشع) لمنع أصحاب المقاهي من فرض الأسعار الباهظة، لأنّهم إن فعلوا ذلك فسرعان ما ستخلو مقاهيهم من الزبائن. إن الحقيقة على العكس ممّا يزعمون، فالرأسمالية تتّصف بـ(التعاون) لا (الجشع)، فالجميع يستفيدون من التعاون عبر المبادلات النزيهة، وليس هنالك من لا يرغب بالعيش في عالم يسوده التعامل العادل بين الناس.

تعريف الرأسمالية

كيف يمكننا تعريف الرأسمالية بعد كلّ ما أوردناه؟

يمكن القول بأنّ الرأسمالية في جوهرها طريقة عامّة للحياة الاقتصادية يقوم الناس من خلالها بإنشاء وتشغيل السلع الرأسمالية في سبيل إنتاج السلع والخدمات التي

يحتاجونها هم وغيرهم بأعلى سوية إنتاجية ممكنة. وإذا أردنا أن نمتدّ بالتعريف الجوهري إلى نطاق أوسع يمكننا أن نقول بأن الرأسمالية تترافق أيضًا مع أمور أخرى قد لا تنفرد بها أو لا تكون في أساسها؛ فعلى سبيل المثال: قد تترافق الرأسمالية مع (حيازة الملكية من قبل أفراد أو مجموعات)، وحقوق الملكية (أي: القواعد التي يتمّ بموجبها اكتساب الملكية أو حمايتها أو استخدامها أو التخلّي عنها) تلعب دورًا مهمًا في الرأسمالية لأنّها تتيح للأفراد إنشاء السلع الإنتاجية وتوظيفها على نحو موثوق. وقد تترافق الرأسمالية أيضًا مع (التبادل السوقي): فعلى الرغم من إتاحة إمكانية توزيع السلع الاقتصادية بطرائق أخرى، فإن (التبادل السوقي) يقدّم طريقة كفوءة لتوزيع الناتج الوفير الذي يمكن للمنتجين (المتّصفون بالكفاءة أيضًا) أن ينشئوه في ظل الرأسمالية، ويضاف إلى ذلك أنّ الأسعار السوقية تنبّه المنتجين لتفضيلات المستهلكين، ممّا يساعدهم على تركيز جهود استخدام رساميلهم في خدمة هذه التفضيلات على أكفأ نحو ممكن.

وعلى الرغم من النظرة العامة التي تعتبر الرأسمالية طريقة (اقتصادية) للحياة تُعنى بإنشاء السلع الاقتصادية وتوزيعها، ولا تلقي بالًا للمحصّلات (الأخلاقية) أو (الاجتماعية)، فإنّنا نجد أنّها تجسّد، ضمن الكثير من المستويات، منظومة (اجتماعية) تُعنى بالتفاعل البشري. بل إنّها منظومة تتمتّع بسويّة (أخلاقية) عالية، لأنّ العلاقات البشرية في ظلّها ليست إجبارية بل (طوعية)، فتجد الناس يستثمرون أشياءهم وينشئونها ويزوّدون الآخرين بها ويشترونها ويبيعونها كما يشاؤون دون الحاجة إلى حكومة تسيّر أفعالهم، فقراراتهم هم من يرسمونها، وليس هنالك دور لسلطة الدولة إلّا في ضمان (عدم) تعرّض الأفراد للإجبار أو السرقة أو الغشّ أو أي شكل من أشكال الانتهاك. إن الرأسمالية لا تقوم على إصدار الأوامر، وإنّما على (حكم القانون) الذي يتطلّب تطبيق قواعد عامّة على الجميع (كالتعامل النزيه، واحترام العقود، وتحاشي العنف) ولا يستثنى منه أيّ أحد حتّى الجهات الحكومية.

إنّ الرأسمالية أشبه بلعبة تستمرّ مجرياتها باستمرار اتّباع قواعد اللعب، دون أن يتمكّن اللاعبون من ضمان التوصّل إلى نتيجة بعينها، ولذلك لا يمكن تحميل الرأسمالية مسؤولية ما تعانيه البشرية من جرائم أو شرور أو مصائب. إنها لا تقدّم أيّ وعد بتحقيق التنوير أو المساواة، بل إنّها لا تعد حتّى بإغناء الجميع (وإن كان هذا ما تفعله حقًّا)، لكنّها تقدّم تعهّدًا أكيدًا بتقوية عجلة الإنتاجية الاقتصادية، وذلك على نحو يفتح مجال الفرص أمام الجميع، ويعامل الناس وفقًا لمبادئ المساواة والعدل، ويرفض الغشّ والإجبار والعنف.

الفصل الثالث

ما هو الرأسمال؟

مفهوم الرأسمال

رأينا في ما سبق أن الرأسماليّة فكرة مجرّدة، تشبه مفهوم كلمة (حيوان)، لكنّ معظم الناس يمكنهم أن يميّزوا شيئًا ما بأنّه (حيوان) عند رؤيتهم له، لكن القليل منهم يفهم حقًّا ما المقصود من (الرأسمال)، وربّما يعجز عن ذلك حتّى من يمتلك (الرأسمال) ويستخدمه. وهنالك الكثير ممّن يتصوّرون (الرأسمال) مصانع كبيرة وأبنية ورافعات بناء ومكابس معدنيّة وأموال، ممّا يعزّز الفكرة القائلة بأن (الرأسمال) لا يمتلكه إلّا قلّة قليلة من الأثرياء، لكن الواقع يقول بأن (السلع الرأسماليّة) يمتلكها ويستخدمها الجميع تقريبًا في البلدان المتقدّمة، ويمتدّ نفعها إلى غيرهم، بل يمكن القول بأن السلع الرأسماليّة ذات طبيعة (ديمقراطيّة).

غاية الرأسمال

في البدء ثمّة سؤال يطرح نفسه: لماذا يوجد الرأسمال أصلًا؟ والجواب: إنّنا (ننشئ) السلع الرأسماليّة كي تعيننا على أن ننتج، على نحو أكثر كفاءة، ما نحتاجه ونرغب به من السلع والخدمات الكثيرة، فنتمكّن بذلك من إنتاج اللباس والغذاء والمأوى ووسائل الإضاءة والتدفئة والدواء والتعليم والألعاب والنقل والاتصالات والفن والترفيه وكل الأشياء الأخرى التي نريدها، وذلك على نحو أرخص وأكفأ بكثير مما يحدث عند غياب السلع الرأسماليّة.

ومن المهمّ أن نتذكّر أن السبب الوحيد الذي يدفعنا لإنتاج الأشياء هو رغبتنا بالتمتّع بها؛ ويعبّر الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث (*1723-1790*) عن ذلك بقوله: "الاستهلاك هو الغاية الجوهريّة لكل أشكال الإنتاج". ومع ذلك تجد الكثير من منتقدي الرأسماليّة يركّزون انتقاداتهم على كيفيّة إعادة هيكلة الإنتاج دون أن يفكّروا كثيرًا حول (سبب) إنتاج الأشياء أصلًا، أو حول (ماذا) نرغب بإنتاجه؛ لكنّ وقتنا وجهدنا وطاقتنا العقليّة عناصر ثمينة لا يمكننا هدرها، ولذلك نحتاج أن نركّز عوضًا عن ذلك على إنتاج الأشياء التي نريدها أو نرغب بها، على أن يحصل هذا الإنتاج بأكبر قدر ممكن من السرعة والسهولة والرخص.

كيف يمكن للرأسمال أن يعزّز الإنتاجيّة؟

إننا ننشئ الرأسمال ونستخدمه لأنّه يجعلنا أكثر إنتاجيّة؛ فعلى سبيل المثال: عندما نستخدم القارب والصنّارة والشبكة لصيد السمك نستطيع بذلك أن نصيد كمّيّة أكبر بكثير ممّا نحصل عليه باستخدام الأيدي وحسب، وكذلك فإن استخدام الجرّارات وآلات الحصاد يمكّننا من الزراعة على نحو ينتج كمّيّات أكبر من الغذاء بجهد أقلّ، وعلى الشاكلة نفسها يتيح لنا استخدام الأنوال الأوتوماتيكيّة أن نحوّل المزيد من محاصيل القطن إلى ملابس على نحو أسرع وأرخص، ولا شكّ في أنّ الاستعانة بالشاحنات تسرّع وتسهّل عمليّة توزيع المنتجات السابقة في المواقع الأكثر احتياجًا لها.

إن مجرى الأمور على أرض الواقع يشير إلى أنّ السلع الرأسماليّة قادرة على أن تحدث تطويرات مذهلة في الإنتاجيّة، فتتيح لنا إنتاج الأشياء بقدر أكبر بكثير من الناحية الكمّيّة والكيفيّة، وبأسعار أرخص بكثير؛ وقد أجرى الكاتب البريطاني مات ريدلي بعض الحسابات فتوصل إلى أن المصابيح الكهربائيّة الحاليّة توفّر الإنارة بتكلفة أرخص بـ(*43,200*) ضعفًا بالمقارنة مع تكلفة الإنارة باستخدام الشموع في العام (*1800*)، أمّا وسائل الإنتاج الزراعي فقد زادت الحصيلة الإنتاجيّة بمقدار (*600*) ضعفًا بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في العام (*1900*). ولقد كان الحصول على الكتب في السابق يقتضي إنتاجها على يد النسّاخ، فلم يكن يقدر سوى الأغنياء على تحمّل أثمانها المرتفعة، لكنّنا نرى اليوم المطابع الحديثة وهي تنتج ملايين النسخ، ناهيك عن ملايين وملايين يجري تحميلها عبر شبكة الإنترنت. وبعد أن كانت الملابس القطنيّة من مظاهر الرفاهية في العصور الماضية، تمكّنت الأنوال الأوتوماتيكيّة التي جلبتها الثورة الصناعيّة من إنقاص تكاليفها مئة ضعف وأتاحتها لجميع البشر على امتداد العالم. وإذا نظرت إلى ساعات اليد التي تنتجها الخطوط الإنتاجيّة الحديثة وقارنتها بساعات الجيب المصنوعة يدويًّا في القرن التاسع عشر فستجد أنّها تتفوّق على سابقاتها في الرشاقة والدقّة ويمكنك أن تحصل على ألف ساعة حديثة بسعر ساعة واحدة فقط من ساعات ذلك الزمان.

وعلاوة على ذلك، تتيح لنا السلع الرأسماليّة أن ننتج أشياء كان من المستحيل إنتاجها من دونها، فتجد اليوم شعوب أمريكا وأوروبا يستمتعون بفاكهة ألمانيا طازجة بعد أن كانوا يضطرّون لتناولها مخلّلة في ماضي الأزمان، وذلك بفضل وسائل النقل المبرّدة والشحن الجوّي، فأصبحت هذه الفاكهة شائعة في كلّ مكان. كذلك أصبح من الممكن للناس أن يتواصلوا بين أطراف المعمورة بفضل الهواتف الذكية، ممّا سهّل إجراء التعاملات التجارية، والتواصل بين الأصدقاء، والاطلاع على مكتبة كاملة من الأخبار والمعلومات والترفيه، حتّى أصبح الواحد منّا يحمل في جيبه كل ما سجّلته الفرق السيمفونيّة العالميّة من معزوفات. ومكّنتنا تقنيات النانو من إنتاج خلايا شمسيّة لا تُرى بالعين المجرّدة، وشرائح رقيقة تستخدم ضوء الطاقة الشمسيّة لقتل الجراثيم، ونسيجًا قماشيًا يمكن مدّه ليصل إلى (*15*) ضعفًا من مقاسه الأصلي.

ولا يقف الأمر عند حدّ إعطائنا الكثير الكثير من السلع والخدمات الجديدة الأفضل والأرخص من سابقاتها، بل تقوم السلع الرأسماليّة أيضًا بتحسين ما ننشئه ونستخدمه من المدخلات أثناء عمليّة إنتاج المنتجات السابقة؛ فعلى سبيل المثال: تمكّننا الآلات من استخراج خام الحديد وتحويله إلى الصفائح اللازمة لصناعة السيّارات أو الغسّالات، وإنتاج الزجاج اللازم لصناعة الحافظات الزجاجية المستخدمة في تخزين بعض الأغذية، وإنتاج الكلور اللازم لتصنيع مادة (بولي يوريثان) التي تدخل في صناعة الكثير من السلع والأحذية والأسرّة وإطارات النوافذ والقوارب المطاطيّة.

أفكار تقليدية حول الرأسماليّة

السلع المادّيّة

يعتقد معظم الناس أن السلع الرأسماليّة هي (سلع مادّيّة) كالأدوات والآلات الصناعيّة والسفن والمصانع، أو حتى المكاتب والحواسيب وسيّارات الشحن؛ ولا يخفى أن هذه السلع وأمثالها تزيد الإنتاجيّة بتمكينها إيّانا من صنع الأشياء وتسليمها على نحو أسرع وأسهل وبكمّيّات أكبر، وذلك عند المقارنة مع يمكن فعله بدونها، وهو أمر واضح لا لبس فيه؛ لكنّنا نجد في كثير من الأحيان تجاهلًا لما تقوم به (أسواق السلع الرأسماليّة) من زيادة في انتاجيّة هذه السلع (وغيرها) بشكل يتفوّق على الزيادة المتحقّقة بفضل السلع السابقة، فهذه الأسواق توجّه الآلات والسفن والمركبات والتجهيزات وحتّى الأبنية، وسواءً كانت جديدة أو مستخدمة، نحو المواقع التي تستخدمها لتحقيق أعلى قيمة ممكنة.

لنفرض مثلًا أن التحسينات في مجال تقنيات البطّاريّات تؤدي إلى كثرة في عدد المنتجين الذين سيبدؤون بشراء المزيد من الشاحنات الكهربائيّة والتقليل من شرائهم لمثيلاتها العاملة بوقود الديزل ضمن أساطيل الشحن التابعة لمصانعهم، وذلك لأنّها أرخص وأهدأ وأنظف وأوثق، فهذا التغيّر سيطلق في السوق إشارة تنبّه منتجي الشاحنات إلى ضرورة إجراء تغيير في التجهيزات على نحو يمكّنهم من تعديل خطوط الإنتاج لتلبية الطلب الجديد باستخدام المحرّكات الكهربائيّة عوضًا عن التي تعمل بالديزل، وفي المقابل سيجد منتجو المحرّكات العاملة بالديزل أنّ مبيعاتهم قد تناقصت فيعدّلون خطوط الإنتاج لتصنيع منتجات تحقّق مبيعات أعلى. أمّا الشاحنات القديمة العاملة بالديزل فستتحوّل إلى خردة يُستفاد من معادنها في استخدامات ذات إنتاجيّة أعلى، أو ستباع بثمن بخس في أسواق السلع المستخدمة لزبائن لا يزال استخدامها نافعًا لهم. وبهذه الطريقة يتم توجيه السلع الرأسماليّة (المستخدمة والجديدة) نحو المواضع التي يجري فيها استخدامها بأعلى مستوى من الإنتاجيّة.

الرأسمال المالي

ثمّة شكل آخر من أشكال الرأسمال يألفه الناس، وهو الرأسمال المالي؛ فتجد القائمين على الصناديق الماليّة، مثلًا، يقترضون المال الذي تجمعه المصارف من المدّخرين ويستخدمونه في الاستثمار بمشاريع تحتاج هذا المال للانطلاق أو التوسّع. وفي هذه المشاريع يعدّ التمويل سلعة رأسماليّة كأيّ سلعة رأسماليّة أخرى، تتيح لها إمكانيّة شراء التجهيزات التي تحتاجها لإنتاج الأشياء بكفاءة أو لتوسيع المخرجات على نحو يلبّي طلبات زبائنها.

إن الاستثمارات التي تنجح أكثر من غيرها في تلبية ذلك الطلب ستولّد دخلًا أكبر يأتي من جيب زبون سعيد، وذلك بالمقارنة مع الاستثمارات الأقل نجاحًا، فتتمكّن حينها من

تحقيق عائد أعلى للمستثمرين، ومن اجتذاب المزيد من الرأسمال المالي لتمويل مشاريعها؛ وهكذا يحدث أمر مشابه لما يحدث في حالة الرأسمال المادّي، إذ يقوم (سوق الرأسمال المالي)، وبسرعة، بتوجيه (الرأسمال المالي) نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجيّة.

ويشيع بين الناس الافتراض بأنّ الرأسمال المالي لا بدّ أن يكون مملوكًا من قبل قلّة قليلة من الأغنياء، وهو افتراض خاطئ، لأن المستثمر النهائي في الصناديق الماليّة، والتي تستثمر أموالها في المشاريع المختلفة، هو في معظم الحالات فرد عادي يدّخر ماله لساعة العسرة أو يخطّط لتأمين دخل ثابت لما بعد تقاعده عن العمل، فهو "الرأسمالي" الفعلي في نهاية المطاف.

البنى التحتيّة

تعدّ البنى التحتيّة، كالطرق والجسور والموانئ، من السلع التي تحسّن الإنتاجيّة من خلال تسهيل التجارة وتخفيض تكاليفها، لكنّها تشذّ عن باقي أنواع السلع الرأسماليّة بكونها مملوكة للحكومة، فلا يمتلكها أفراد أو جماعات خاصّة، ممّا يتيح لمنتقدي الرأسماليّة أن يحتجّوا بأنّ المشاريع "الرأسماليّة" المفترضة ليست في واقع الحال سوى مشاريع شديدة الاعتماد على الدولة؛ لكنّ هذا الاحتجاج يتناسى ما كان عليه واقع معظم الطرق والسكك الحديديّة والموانئ في الأصل، إذ كانت ملكًا لجهات استثماريّة خاصّة أو أفراد يديرونها بجهدهم الخاص، وأنّ ما بقي منها يستمدّ تمويله من الضرائب التي يدفعها أفراد أو جهات استثماريّة؛ فوفقًا لذلك نجد أنّ حتّى البنى التحتية "العمومية" تقوم على أساس الثروة الخاصّة.

أهمّ أشكال الرأسمال

مهما كانت أهمّية الأشكال التي تناولناها من أشكال الرأسمال، فليس من بينها ما يصل إلى مرتبة ذلك الرأسمال الذي يمتلكه كل فرد من الأفراد، أعني: الرأسمال البشري.

يُعرَف الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر (*1930-2014*) بأبحاثه المتعمّقة حول فكرة (الرأسمال البشري) دون أن يكون له فضل صياغة المصطلح. ويتلخّص تعريف (الرأسمال البشري) بأنّه كل المعارف والصفات الشخصية التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية؛ وهو يتضمّن التعليم والمهارات، لكنّه يقيّم أيضًا بعض الصفات من أمثال الاجتهاد وحتّى الحالة الصحّية الجيّدة؛ فالمرء يستثمر هذه العناصر ليزيد إنتاجيته تمامًا كما يفعل في استثماره للسلع الرأسمالية الأخرى، ولهذا تجده يرتاد المدرسة والجامعة والدورات التدريبية كي يتعلّم المهارات الاجتماعية والعملية اللازمة ليكون فردًا منتجًا. ولا شكّ في أنّ المرء يولي الأهمّية القصوى لإمكانيّاته التي تتيح له أن يكسب دخلًا محدّدًا، لكنّه إذا تمكّن من زيادة إنتاجيته فسيتيح له ذلك بشكل عام أن

يكسب المزيد من الدخل؛ وعلى هذا الأساس يعمد ربّ العمل إلى استثمار وقته وماله في تدريب الموظّفين الجدد على تشغيل الآلات ومنظومات المعلومات، وتقوم الأسر بتربية أبنائها على الانضباط والصدق والموثوقية والتقيّد بالمواعيد وأمثالها من القيم التي تطوّر آفاقهم المستقبليّة في مجالي العمل والاستثمار، ويستثمر الفرد موارده في الحفاظ على صحّته ولياقته البدنية كي يتمكّن من الإبقاء على إنتاجيته لمدّة أطول.

وفي هذا المجال أيضًا هنالك أسواق تعيننا على الوصول إلى الحدّ الأقصى لإمكانيّاتنا الإنتاجية، فتقدّم لنا الكلّيات التي نحصل فيها على المؤهلات، والدورات التدريبية التي تساعدنا على تطوير مهاراتنا، ووكالات التوظيف التي تبحث لنا عن الوظائف التي تناسب مهاراتنا ومؤهلاتنا الشخصية على النحو الأمثل، ونوادي اللياقة البدنية التي تساعدنا في المحافظة على صحّتنا، والعيادات الطبّية ومراكز إعادة التأهيل اللازمة لتصحيح الأضرار التي قد نُصاب بها ذهنيًا أو بدنيًا.

وقد درجت العادة على أن ينظر الاقتصاديون إلى العمل، وكذلك إلى الأرض، بنظرة مختلفة عن نظرتهم إلى الرأسمال، لكنّ فكرة (الرأسمال البشري) تضيّق الفارق بين النظرتين: فالرأسمال البشري يزيد إنتاجية العمل، تمامًا كما تفعل الأدوات والتجهيزات، بل إنّه قد يلعب في الإنتاجية دورًا أهم ممّا تلعبه كل الأشكال الأخرى للرأسمال مجتمعةً. وعلى الرغم من أنّ الرأسمال تمتلكه قاعدة أوسع ممّا يتخيّله الناس، فإنّ الحقيقة تقول أنّ (الجميع) يمتلكون الرأسمال البشري، وأنّ معظم الأفراد والأسر يستثمرون فيه بكثافة. وإنّ القصص التي نسمعها عن نجاح المستثمرين من أمثال (آستور) و(كارنيغي) ومؤسّسي شركات (بروكتور أند غامبل) و(كرافت) و(دوبونت) ما هي إلّا شواهد على أهمّية التعليم والمهارات والمزايا الشخصية كالتركيز والاجتهاد. وإذا نظرت إلى هونغ كونغ أو ماكاو أو سنغافورا فستجد أنها بلدان صغيرة المساحة ضئيلة الموارد الطبيعية، لكنّها استطاعت تحقيق الثراء بفضل ما تتحلّى به شعوبها من القيم وأخلاقيات العمل.

ولا يكفي توفّر الرأسمال البشري للوصول إلى الهدف، بل يجب أيضًا أن يتمتّع الناس بحرّية الاستثمار لهم ولأفراد أسرهم، وأن يكون لهم حق التمتّع بثمار هذا الاستثمار.

البنى التحتية اللازمة للمنظومات

إنّ كيفية استخدام السلع الرأسمالية تعدّ جزءًا مهمًا من فوائد هذه السلع: إذ كان العاملون لدى رائد صناعة السيّارات، هنري فورد (*1863-1947*)، يستعملون ما كان يستعمله غيرهم من المطارق ومفاتيح الربط والرافعات، لكنّ فورد تميّز بتنظيم رأسماله ضمن منظومة (خطّ التجميع) التي جعلت صناعة السيّارات أكثر إنتاجية ممّا كان سائدًا في السابق؛ ولذلك فـ(المنظومة) المناسبة تُعتبَر من الأصول الرأسمالية المهمّة.

الشبكات

الشبكات الهاتفية، وسلاسل التزويد، ومنظومات التوزيع من الأشكال الأخرى لهذا الرأسمال "التنظيمي"، وهي تعمل على الدفع بكفاءة الاتصالات والتوزيع. وهذا التأثير يحدث أيضًا عند استخدام شبكات المعلومات (كالإنترنت) والفيديو التفاعلي والبريد الإلكتروني، وهي لا تقتصر على دعم عمليتي الإنتاج والتبادل، فتعمل أيضًا على تعزيز تبادل الأفكار وتشجّع الابتكار واكتشاف تقنيات إنتاجية جديدة أفضل من سابقاتها. وتتيح الشبكات إمكانية ظهور أشكال جديدة لتأدية العمل، من أمثال تطبيقات "اقتصاد المشاركة" التي تطابق بين الطلبات والعروض، فتنتقي جليسة الأطفال للأسرة، وسيّارة الأجرة للمسافر، والمنزل للباحث عن المسكن الذي يناسبه.

الأسواق

إنّ (المنظومة السوقية) و(الرأسمالية) ليسا الأمر نفسه، لكن يمكن القول بأنّ كل سوق، سواءً كان سوقًا للسلع أو الخدمات أو الأصول المالية أو العمالة، هو شكل من أشكال الرأسمال، وليس مجرّد وسيلة لتوزيع السلع والخدمات، فهو من (الترتيبات الإنتاجية) القائمة بنفسها. وكما هو حال الأشكال الأخرى للرأسمال، تحتاج الأسواق للاستثمار كي يقوم على تطويرها ويفرض تطبيق القواعد اللازمة لدوام عملها، ولإدامة منظومة الاتصالات وغيرها من المنظومات التي يعتمد عليها البائع والمشتري والمضارب.

وتقوم الأسواق أيضًا بـ(تعزيز الإنتاجية) من خلال (نشر المعلومات) المتعلّقة بحالات الفائض والعجز، فعلى سبيل المثال: إذا قامت إحدى العروض التلفزيونية ذات الشعبيّة بتنمية رغبة الكثير من الناس بزيارة موقع تصويرها، فستنتبه شركات التفويج السياحي إلى أنّها تستطيع طلب (أسعار أعلى) لنقلهم إلى هذا الموقع، وستنظّم المزيد من الرحلات الجوّية أو البحرية أو البرّية إليه، وتنقطع عن زيارة المواقع التي لا تحقّق لها المقدار نفسه من الأرباح. وبالإضافة لما سبق، ستتيح زيادة عدد الزوّار للمطاعم والمقاهي المحلّية أن تزيد أسعارها، وتشجّع على إنشاء مطاعم ومقاهٍ جديدة، وسيجد السكّان المحلّيون أنّ وظيفة النادل تدرّ دخلًا أكبر بالمقارنة مع الوظائف الأخرى؛ وهكذا تقوم الإشارات السعرية، كالتي وردت في مثالنا وما شاكلها، بتوجيه الإنتاج والرأسمال بكفاءة وبشكل آلي نحو المواضع التي تحقّق فيها أعلى قيمة لها.

علاوة على ما سبق، تقوم الأسواق بـ(تنسيق أنشطة عدد لا يحصى من الأفراد) في أنحاء العالم كافّة، وحتّى إذا رجعنا في الزمن إلى العام (1776) فسنجد آدم سميث يتكلّم حول العدد الهائل من الأشخاص المنخرطين في عملية إنتاج حتّى أبسط الأشياء كالمعطف الصوفي: كالراعي والغزّال والحائك والصبّاغ والتاجر والبحّار ونجّار السفن وصانع الأدوات وغيرهم الكثير الكثير، دون أن (يقصد) أيٌّ من هؤلاء إنتاج معطف بعينه

لزبون محدّد، فكلّ ما يفعله أحدهم هو أنّه يستجيب لأسعار السوق التي تهديه نحو الموضع الأفضل لاستثمار جهوده. أمّا إذا تغيّر طلب المستهلك أو تقنية الإنتاج فسيترافق ذلك مع تغيّر الأسعار، وستنطلق إشارات جيدة تعمّ الشبكة بأكملها لتدفع كلّ من يهمّه الأمر إلى التكيّف مع الواقع الجديد.

بمثل هذا التنسيق (الديناميكي) تعمل الأسواق على تعزيز إنتاجية كلّ من تطاله يدها من المنتجين والسلع الرأسمالية، فتكافئ المنتجين الذين يطرحون منتجات عالية القيمة، والمستثمرين البارعين في التخطيط، وتشجّع المنتجين الأقلّ فاعليّة على الانتقال بجهودهم إلى مجالات أخرى؛ وبذلك تقوم الأسواق بـ(الاقتصاد في إنفاق الموارد)، إذ ليس ثمّة من يرغب بهدر وقته أو جهده أو رأسماله في موضع ما بينما يستطيع الانتفاع باستخدامه في موضع آخر.

الرأسمال القانوني والثقافي

العدل

تقوم الرأسمالية على أساس العمل والتفاعل (الطوعي)، لكنّ هذا النوع من التدابير لا يمكنه أن يفعل فعله إلّا عندما يتمكّن الناس من العمل والتفاعل بحرّية، وأن يرسموا الخطط ويقيموا الاستثمارات بأنفس مليئة بالثقة، ولذلك تتطلّب الرأسمالية (منظومة عدليّة) تضمن عدم تعرّض الناس للعنف أو السرقة أو الغشّ، والوفاء بالعهود التعاقدية، واحترام حقوق الفرد وحرّياته. وهذه المنظومة العدليّة تشبه الأسواق من ناحية كونها أصلًا (رأسماليًا) أيضًا، فنحن نستثمر بكثافة في هذه المنظومة (سنّ القوانين، وجهاز الشرطة، والمحاكم، والسجون، ...إلخ)، وهي تتمتّع بالمتانة نسبيًا، وتزيد إنتاجيتنا بتعزيزها للثقة فتضمن للرأسمالية أن تعمل بسلاسة.

وهذا الأصل الرأسمالي ينطوي على أجزاء كثيرة، ومنها على سبيل المثال: (القانون العمومي) الذي بموجبه تتمّ تسوية المنازعات في المحاكم وتتأسّس الأعراف المقبولة للسلوك التجاري؛ و(حكم القانون) الذي يسلك العدل في ظلّه مسلك (الإجراءات القانونية المتّبعة) ويتقيّد أرباب السلطة بالقانون حالهم في ذلك حال أي فرد من الناس؛ والقواعد المنظّمة لـ(المنظومة الديمقراطية التمثيلية)؛ و(القيود الدستورية) التي تضبط استخدام السلطة الحكومية. وكلّ هذه الأمور تعزّز الثقة واليقينية والأمان، ولذلك فهي تساعد على دفع عجلة التخطيط والاستثمار وسهولة التعامل السوقي، ممّا يجعل العدل أصلًا (رأسماليًا) يؤدي إلى تقدّم الإنتاجية.

حقوق الملكية

يزداد ميل الناس إلى الاستثمار وإنشاء السلع الرأسمالية إذا علموا أنّ بإمكانهم امتلاكها والتحكم بها والانتفاع مستقبلًا ممّا ينتجونه؛ ولهذا يجب على القواعد القانونية والأعراف الاجتماعية المتعلّقة بحيازة الملكية واستخدامها (أي: ما يدعى

بحقوق الملكية) أن تتّصف نسبيًا باليقينية والاستمرارية. لكنّ هذه الحقوق ليست واضحة في جميع الحالات (مثلًا: هل يُسمَح للطائرات بالتحليق فوق الأراضي المملوكة لفلان؟ وإذا كان ذلك مسموحًا فما هو الارتفاع المسموح؟ ...إلخ)، وهي تتغير تبعًا لتغيّر الظروف والآراء (كالسماح بامتلاك الماريجوانا وبيعها)، لكنّ ما تتّصف به من مستوى (نسبي) من البديهية والاستمرارية يمكّنها من تعزيز الثقة والإنتاجية.

وتعدّ (الملكية الفكرية)، كالعلامات التجارية وحقوق النشر وبراءات الاختراع، نوعًا خاصًا من أنواع الملكية ينحصر في مجال محدّد، والغرض منه تقديم الضمانات للمخترعين والكتّاب وغيرهم، ممّن ينشئون علامة تجاريّة خاصّة بهم، بالتمتّع بثمار جهودهم، وهذا يعود بالفائدة على الجميع لأنّه يشجّع مخترعين آخرين على بذل الجهد أيضًا. لكنّ هذه الحقوق يجب أن لا تكون ذريعة تسمح لمن يرث هذه المشاريع أو الأشخاص باحتكار المنتجات أو الاختراعات إلى الأبد، فلا بدّ للأفكار من النمو والانتشار، ممّا يوجب وضع سقف زمني لهذا الإجراء الحمائي. وقد تختلف تفاصيل قواعد حماية حقوق الملكية باختلاف البلدان، لكنّها تتماثل في أنّ احترام مبدئها العام يؤدي إلى تعزيز الثقة والإنتاجية.

الثقافة والأعراف الأخلاقية

إنّ الرأسمالية، وما تحقّقه من إنتاجية، تنتفع من أيّ (ثقافة) تحتوي مبادئ الاحترام المتبادل، والتشارك الواسع للقيم، والثقة، والرفض العام لاستخدام العنف ضدّ الآخرين. والتجارب الاقتصادية تشير إلى أنّ هنالك تعزيزًا متبادلًا بين الرأسمالية وبين هذا النوع من الثقافة: ففي المواضع التي تتمتّع بأسواق متينة البنية تجد الناس يميلون إلى التعامل وفقًا لمبدأ (الثقة المتبادلة) على نحو أفضل ممّا يُلاحَظ في المواضع التي تتدنّى فيها أهمّية الأسواق بالمقارنة؛ ولا شكّ في أنّ الثقافة التي تعلي من شأن الثقة تسهّل التجارة.

والثقة تعدّ من الأمور التي تتوفّر بشكل طبيعي في المجتمعات المتجانسة، لكن معظم المجتمعات تتنوّع فيها مشارب السكّان، وفي هذه الحالة يجب بناء الثقة عبر قرون وقرون، وهو أمر يتطلّب (الاستثمار) في تنمية القيم والمؤسّسات التي تتيح للرأسمالية أن تفعل فعلها؛ وبما أنّ مثل هذه الثقافة لا تولد إلّا ببذل الجهد لإنشائها، فهي تتّصف بمستوى نسبي من الاستمرارية وتعزّز الإنتاجية، وتبدو بهيأة تكاد تتماثل مع هيآت السلع الرأسمالية الأخرى.

الخلاصة

ربّما تختلف الآراء في وضع تعريف دقيق لـ(الرأسمال)، لكنّ الواضح أن مفهومه لا يمكن اختصاره بمجموعة من المصانع أو الآليات الثقيلة أو السفن أو الأصول المالية التي يمتلكها قلّة من الناس؛ فهو ذو طابع أكثر ديمقراطية، لأنّنا جميعًا نستخدم السلع الرأسمالية في منازلنا ومتاجرنا ومكاتبنا، وندّخر في المصارف والصناديق المالية أموالنا التي تستخدمها هذه المؤسّسات لإطلاق مشاريع منتجة. وتزداد إنتاجيتنا باستخدامنا للشبكات الخاصّة، وباستخدام الشبكات العموميّة المنشأة بأموال أنتجتها جهات خاصة. كذلك نستخدم الأسواق وغيرها من المنظومات التي تساهم في إنتاجيتنا، ونبذل الجهود للحفاظ على ثقافة ثقة. إنّنا جميعًا نتمتّع برأسمال بشري في ذواتنا: بما في ذلك معارفنا ومهاراتنا وقدراتنا. إنّنا جميعًا رأسماليون، والرأسمال أمر يتّصف بقدر كبير من التنوّع، وبقدر كبير من الديمقراطية.

الفصل الرابع
كيف يتمّ خلق الرأسمال؟

لا بدّ لفهم الرأسمالية من أن نفهم دورة حياة الرأسمال: فهو لا يوجد ببساطة من لا شيء، بل يجب خلقه أولًا، وهو سهل الضياع أو التخرّب، ويستلزم الحفاظ عليه بذل الجهود؛ وإذا أُسيء فهم هذه الأمور فسيؤدّي ذلك إلى الكثير من الانتقادات التي تُوجّه للرأسمالية نفسها من باب الاشتباه.

أفكار خاطئة بشأن اكتساب الرأسمال

يبدو أن الكثير من المنتقدين يرون بأن الرأسمال لا يمكن اكتسابه إلا من طريق سرقة مجهودات الآخرين؛ فمنهم من يفترض أنّ ربّ العمل يكتسب الرأسمال من خلال الاحتيال على العامل لسلبه ما يخلقه من قيمة، ومنهم من يدّعي أنّ الأمم تراكم ثروتها بخوض الحروب والاستيلاء على ثروات الأمم المهزومة، وآخرون يرون أنّ الشركات تستخدم المحاباة السياسية لخلق بنيات احتكارية تغشّ المستهلك؛ وبالمجمل: يخلص المنتقدون إلى أنّ الرأسمالي لا يكون رأسماليًا إلا باللجوء إلى الغشّ أو الحرب أو الاستيلاء، مع الافتراض أيضًا بأنّ الرأسمال المكتسب من هذا الطريق يبقى في يديه ليزوّده بمنافع مستمرّة دون بذل أيّ جهد.

إنّ الأفكار السابقة خاطئة، أو هي على الأقل: منتهية الصلاحية، فلا شكّ في أنّ البشرية عاشت زمنًا اعتادت فيه على اكتساب الرأسمال باستخدام القوّة: حين كانت البلدان يغزو أحدها الآخر كي يسلبه ثروته ويعيش على جهد الطرف المهزوم، وحين كان الأرستقراطيون يمكنهم استغلال الأقنان الذين يعملون في أراضيهم، وحين كان الملك يستطيع أن يمنح أصدقاءه احتكاريات تدرّ عليهم الأرباح؛ لكنّ هذه سيرة العصر الذي سبق الرأسمالية، والذي كان الناس فيه أفقر بكثير بالمقارنة مع حالهم في أيامنا هذه، فكان من النادر أن تجد من يستطيع تحمّل تكاليف اكتساب السلع الرأسمالية بجهده الخاص. ولقد أجمعت الدول المتقدّمة في عالم اليوم على تجريم استخدام القوّة في بناء الرأسمال، فلم يعد هنالك من طريق لذلك سوى الأساليب السلمية دون إجبار لأي أحد. أضف إلى ذلك أنّ الرأسمال لم يعد من الممتلكات النادرة التي لا سبيل لامتلاكها سوى القتال أو السرقة، إذ أصبحت تكلفته أكثر تيسّرًا، وتوسّعت الشريحة التي تمتلكه مع توسّع نطاق الثراء بين سكّان الأرض. وفي نهاية المطاف: ليس هنالك اليوم من طريق (مشروع) لاكتساب الرأسمال إلّا من خلال أن يقوم المرء بالعمل على (خلقه) بنفسه، لا بالاستيلاء عليه من الآخرين.

أمّا الفكرة القائلة بأنّ الرأسمال من الأصول المالية الدائمة التي توفّر لمالكها المحظوظ تدفّقًا مستمرًّا من المنافع دون بذل أيّ جهد، مثله كمثل شجرة تفّاح تتساقط ثمارها حين نضجها، فهو اعتقاد خاطئ أيضًا، ففي الواقع: يتطلّب الحفاظ على الرأسمال بذل الوقت والمال والجهد، ولا بدّ من صيانته وحمايته. وإذا أردنا الإبقاء على قيمته في عالمنا التنافسي المتغيّر فينبغي استخدامه باجتهاد وانتباه لا

ينقطعان، فحتّى شجرة التفّاح تحتاج إلى من يرعاها ويقلّم أغصانها ويسقيها ويرشّها بمبيدات الحشرات ويسمّدها، بل إنّ الرغبة في استمرار مكاسب بستان التفّاح قد يستلزم قلع تلك الشجرة من جذورها وغرس شجرة فتيّة بدلًا منها، ناهيك عن أنّ الثمار نفسها تحتاج إلى من يقطفها ويعدّها للاستعمال النهائي بتوزيعها على المتاجر أو عصرها لبيعها كعصير؛ أمّا إذا غابت هذه الأعمال فلن يكون لبستان التفّاح بعدها من قيمة، وسيتساوى في المنزلة مع أيّ أرض مهملة لا فائدة منها، فهو لم يعد (رأسمالًا) بل مجرّد شيء من سقط المتاع.

وهنا أيضًا يبدو أنّ المنتقدين لا يرون المستوى الفعلي المرتفع للفردانية والديمقراطية في الرأسمال (وفي الرأسمالية)، فبكلّ بساطة: إنّ الرأسمال لا (يوجد) بل يجب أن (يُخلَق)، وهو اليوم يمتلكه الكثير من الناس، لا القلّة كما يُدّعى، وتتحدّد قيمته وفقًا لما يخلقه هؤلاء وكيفية حمايتهم وصيانتهم واستخدامهم له.

الحفاظ على الرأسمال ليس بالأمر السهل

من السهولة بمكان تضييع الرأسمال بالمخاطرة وإساءة التقدير، أو باستهلاكه، أو باللجوء إلى العنف وفرض الضرائب.

المخاطرة واللايقين

لا يمكن لأيّ شخص منّا أن يتنبأ بالمستقبل، أو أن يرسم الخطط للتعامل مع (اللايقين) في حادث غير متوقّع يؤدّي إلى اضطراب أحد مساعينا؛ وحتّى لو كنّا واثقين تمامًا ممّا يخبّئه المستقبل، ونراعي الحذر في حساب فرص النجاح أو الفشل، يبقى مع ذلك (خطر) ارتكابنا للخطأ في تقدير الأمور. ولذلك فإنّنا نخاطر حين نستثمر الوقت أو الجهد أو المال في خلق السلع الرأسمالية، لأنّ تخميناتنا بشأن المحصّلات المستقبلية قد تكون خاطئة: إذ ربّما ينتج المشروع عوائد تقلّ عن المتوقّع، بل قد لا يأتي إلّا بالخسائر؛ وعلى سبيل المثال: ربّما يفتتح أحدهم مطعمًا للبيتزا، ويجهّزه بأحدث ما توصّلت إليه التقنيات الحديثة المتعلّقة بصناعة هذا النوع من الطعام، لكنّه يكتشف لاحقًا أنّ الزبائن يفضّلون البيتزا التي يصنعها منافسه، أو قد يتّبع الناس نزعة جديدة في مجال الحميات تبعدهم عن البيتزا وتشجّعهم على تناول سلطة الخضار، فإذا وصلت الأمور من السوء إلى حدّ لا يمكن تحمّله فعند ذلك يضطرّ المستثمر إلى إلغاء استثماره وتفكيك التجهيزات الرأسمالية وإغلاق المطعم.

إذا كان الناس يعتقدون بأنّ مخاطر المشروع عالية فلن يستثمروا فيه إلّا إذا كان يتوقّعون تحقيقه لعائدات عالية جدًّا، لكن على المدى البعيد يمكن لأصغر المخاطر أن يدمّر الأصول الرأسمالية التي يمتلكونها، وهذا من الأسباب التي تجعل الثروة (لا) تبقى إلى الأبد في الأيدي نفسها. ويمكنك أن تلاحظ ذلك جليًّا إذا طالعت صفحات أيّ مجلّة يعود تاريخها إلى خمسين سنة خلت وانتبهت إلى الإعلانات المنشورة، إذ لا تكاد تجد

شركة تمارس عملها حتى يومنا هذا، لأنّ معظم تلك الشركات انسحبت من مجال عملها بسبب منافسين عرضوا بضائع أحدث أو أفضل أو أرخص. وحتّى المشاريع العائلية تظهر وتغيب أيضًا، وتعبّر عن ذلك المقولة المأثورة (من عمّال إلى عمّال في ثلاثة أجيال): فالمشروع يبدؤه أحدهم، ثمّ يرثه الابن ويتابع تشغيله من بعده، ثم يتدمّر على يد الحفيد الذي وُلِد وفي فمه ملعقة من ذهب لكنّه يفتقر للملَكة الاستثمارية اللازمة لاستمرار المشروع.

الاستهلاك

التبذير يدمّر الرأسمال، فهو يضيع بالاستهلاك كما يضيع بالمخاطرة؛ وهذا ما يحدث حين يقوم مالكو أحد المشاريع العائلية برهن الأصول الرأسمالية للمشروع أو بيعها لا لشيء إلّا لدفع رواتبهم العالية، عوضًا عن استثمار المال في شراء تجهيزات رأسمالية جديدة؛ أو كأن يعمد مؤسّسو المشروع إلى إطلاق صندوق استئماني لدعم أبنائهم وأحفادهم، وهؤلاء يعيشون بدورهم (كما هي عادة "المعتاشين على الصناديق الاستئمانية") عالة على الرأسمال بدلًا من استثماره لتحقيق عوائد مستقبلية. وفي كلتا الحالتين السابقتين تقوم العائلة باستهلاك رأسمالها، ولن يطول بها الأمد حتّى تعود إلى المستوى المالي الأصلي للجدّ المؤسّس قبل أن يطلق مشروعه.

العنف

لا شكّ في أنّ الرأسمال يتعرّض للضياع بسبب السرقة أو الغشّ، أو أن يتدمّر من خلال العنف. فبالإضافة إلى أنّ العنف أمر غير أخلاقي يعود بالخسائر على من يتعرّض له، فإنّ تكاليفه يتحمّلها الجميع، إذ يجب إنفاق الموارد على إجراءات التحقيق والعقاب، وحتّى إذا استطاع الجاني الإفلات من العقاب فإنّ ما أخذه من الرأسمال بالقوّة ربّما لن يأتي له إلّا بعوائد تقلّ عمّا كان ليتحقّق لو أنّ الرأسمال كان في يد صاحبه الأصلي الذي يراعي الحذر في خلقه وتركيزه وإدارته وتطبيقه في المسعى الذي يحقّق أكبر قدر من الإنتاجية، ممّا يعود بالخسارة على المجتمع بأكمله في نهاية المطاف.

وتعدّ الحرب الحدّ الأقصى لأشكال العنف، ولقد رأينا في موضع سابق كيف أنّ بعض منتقدي الرأسمالية يعتقدون بأنّ الحرب تتيح للقوي أن يسرق رأسمال الضعيف، ويزعم آخرون أنّ المستثمرين يحبّون الحروب و(يثيرونها) لأنّهم، بكلّ بساطة، يجنون الأرباح من تلبية كل مستلزمات الحرب من المركبات والسفن والطائرات والإلكترونيات وكلّ أصناف الأسلحة، لكنّ الحقيقة تقول أنّ الاستثمارات لا يمكنها أن تطلق الحروب، فالحكومات وحدها من يمتلك السلطة اللازمة لإعلان الحرب والتعبئة العامّة، والمستثمر يعلم أنّ الحرب لا تعينه في مساعيه بل تزيد المخاطر المحيطة بعمله (ممّا يفاقم تكاليف الاستثمار)، ويؤثّر سلبيًّا على ثقة المستهلك ومستوى العرض في السوق، ويدمّر الرأسمال (بما في ذلك: السلع المادّية

والمنظومات والرأسمال البشري). إنّ هذه الحقيقة البديهية الواضحة هي التي تفسّر ما نلاحظه حاليًّا من ندرة الحالات التي تلجأ فيها الدول الديمقراطية إلى الحرب مع دول أخرى تتاجر معها، ففي القرون الماضية ربّما كانت الحرب تعدّ طريقة مناسبة للاستيلاء على رأسمال دولة أخرى، لكنّنا نلاحظ في عالم اليوم أنّ من الأكثر سهولة وأمانًا وفعّالية اتباع سبيل (خلق) الثروة للحصول عليها، عوضًا عن انتزاعها من الآخرين.

فرض الضرائب

يمكن للرأسمال ان يتدمّر أيضًا بفعل تصرّفات حكوميّة أقلّ تطرّفًا، كفرض الضرائب على الثروة أو الدخل؛ فعلى سبيل المثال: لنفرض أنّ الحكومة، بذريعة مساعدة الفقراء ودفع "الأغنياء" إلى زيادة مساهماتهم في الخدمات العموميّة، أقدمت على فرض ضريبة بنسبة (10%) على كلّ أشكال الرأسمال، فعندها سيجد الأشخاص الذين يفكّرون بإنشاء مشروع أو توسيعه أنّ ما يحتاجونه من سلع رأسمالية لتشغيله (كالموقع والآلات والتجهيزات والمركبات والأموال) قد زادت تكلفتها بنسبة (10%) بموجب الضريبة الجديدة، وهذا يقلّل احتمال استمرارهم في مساعيهم، إذ سيتوجّب عليهم أن يستوثقوا أكثر بشأن نجاح المشروع قبل أن يخاطروا ببذل المال والجهد؛ أضف إلى ذلك أنّهم سيكونون أقلّ ميلًا إلى إنشاء السلع الرأسمالية أو توسيعها أو استبدالها، وينتج عن ذلك ضياع القدرة الإنتاجية، ويسوء حال المجتمع ككلّ.

ويحدث أمر مماثل عند فرض الضرائب على الثروة بشكل عام؛ فمن الممكن للناس أن يتركوا أموالهم ترقد في الخزائن دون أن تعود عليهم بالمنافع، أو قد ينفقونها على الملذّات الآنية، لكنّهم إذا كانوا يرغبون في تحويلها إلى أصول رأسمالية منتجة فسيتعيّن عليهم حينها أن يستخدموها لأجل هذه الغاية بتوجيه وتركيز. أمّا إذا كانت الثروة معرّضة للضريبة فإنّ العائد المتوقّع ينخفض ويتفاقم خطر الخسارة، وتكون المحصّلة لجوء الناس إلى استخدام ثرواتهم بمستوى أدنى من الإنتاجية، وإلى تفتّت أموالهم وتناثرها بالاستهلاك عوضًا عن استخدامها في تعزيز الإنتاجية، ويلحق الضرر بالجميع دون استثناء.

إعادة التوزيع

وهو من السياسات الحكومية الأخرى التي تدمّر الرأسمال؛ إذ لا يمكن أخذ الرأسمال من أحدهم وإعطائه للآخرين بكلّ بساطة دون أن ينتج عن ذلك خسارة أو اضطراب في إنتاجيته، وذلك لأنّ إنتاجية الرأسمال تعتمد على أمور كثيرة، منها: ماهيته، وموقعه، وكيفية إدارته، بالإضافة إلى أمر شديد الأهمية، وهو كيفية تكامله مع الرساميل الأخرى؛ وعلى سبيل المثال: إنّ أيّ منظومة معقّدة لتوصيل السلع معرّضة حتمًا للاضطراب إذا استدعت الحكومة بعض الشاحنات لاستخدامها من قبل جهات أخرى.

ولقد شهد العالم حالات جرى فيها انتزاع المزارع من أيدي مالكيها، وتفكيك منظومات متكاملة وبنى رأسمالية، ممّا أدّى إلى بوار المحاصيل وندرة الغذاء؛ ومثال ذلك ما حدث في الصين التي جرّبت منظومة المزارع الجماعية فكانت الحصيلة فشلًا كارثيًا لم تتخلّص منه إلّا بعد طرح منظومة (المسؤولية الأسرية) الأكثر قربًا من مفهوم الملكية الخاصة.

تشريعات مكافحة الاحتكار

إنّ القوانين التي تُسنّ لتقييد السلطة الاحتكارية للشركات الكبيرة تنطوي على احتمال تسبّبها بالضرر للمنظومة الرأسمالية؛ ففي الاقتصاد التنافسي المفتوح لا يمكن للشركات أن تنمو إلّا إذا منحت المستهلك السلع التي يقيّمها، دون إجبار أو محاباة، ويأتي نموّها مؤشّرًا على نجاحها في هذا الأمر، أمّا إذا جرى فرض حدود للحصّة السوقية للشركات فهذا يعني أنّ الشركة التي تتّصف بالكفاءة في استخدام رأسمالها لتقديم السلع بأكبر قدر ممكن من القيمة لا يُسمَح لها بذلك، فيتوجّه الرأسمال نحو منتجين آخرين أقلّ كفاءة. بل إنّ هنالك ضررًا يحدث حتى قبل التوصّل إلى هذه الحدود، فمن الصعب جدًّا تعيين النقطة التي تعتبر عندها الشركة قد أصبحت مهيمنة على السوق، أو ما إذا كان حجمها الكبير مؤشّرًا على خطر يمسّ المستهلك أو على قيمة عالية لما تقدّمه إليه من سلع؛ وعلى هذا الأساس يصعب على الشركات التنبّؤ بالقرارات التي يتّخذها المشرّعون في مجال قوانين مكافحة الاحتكار، فتقرّر الإبقاء على حجمها صغيرًا وتخسر بذلك المكاسب الكامنة في كفاءتها، او ربّما تقرّر النمو على الرغم من ذلك ثمّ تتعرّض لاحقًا للتفكيك على أيدي المشرّعين فتضطرب منظومتها الرأسمالية ويخسر المستهلك في نهاية المطاف.

ولقد أوردنا في موضع سابق أنّ حتّى أكبر الشركات قد تهدّدها شركات كبيرة أخرى، أو مجموعة مركّبة من الشركات، أو حتّى شركات صغيرة تسعى للتنافس على أجزاء مختلفة من استثمارات غيرها. وبناءً على ما سبق تجد الكثير من أنصار الرأسمالية يحاججون بأنّ سياسات المشرّعين يجب أن تركّز على جعل الأسواق أكثر انفتاحًا عوضًا عن فرض حدود اعتباطية على الحجم الذي قد يبلغه المنتجون الذين يتمتّعون بالشعبية والنجاح.

الرأسمال يعتمد على التقييم البشري

ثمّة جانب آخر للطبيعة الديمقراطية أو الفردانية للرأسمالية لا يلاحظه منتقدو الرأسمالية غالبًا، وهو أنّ الرأسمال لا يوجد من تلقاء نفسه مستقلًّا عن البشر؛ فالفرق ما بين أن يكون شيءٌ ما (سلعة رأسمالية)، وليس شيئًا (عديم القيمة)، هو أن يتعيّن على هذا الشيء أن يخدم حاجات البشر ورغباتهم وقيمهم؛ وعلى هذا الأساس فإنّ الحجر يبقى حجرًا لا قيمة له إلا إذا اكتشف أحد بني البشر ما به من إنتاجية كامنة:

كأن يستخدمه في بناء البيوت أو في طحن القمح، فحينها فقط يتحوّل هذا الحجر إلى (رأسمال)؛ ولقد كان اليورانيوم يُعتبَر في ماضي الأزمان من العناصر التي لا يُستفاد منها في أيّ شيء (وبالتالي: فهي عديمة القيمة)، ثمّ جاء من اكتشف استخدامه في إنتاج الطاقة النووية، فأصبحت مناجم اليورانيوم تُعدّ اليوم من الأصول الرأسمالية القيّمة.

وإذا كان الناس يرغبون بتحويل شيء ما من كونه (شيئًا لا قيمة له) إلى (سلعة رأسمالية) تنطوي على طاقة إنتاجية محتملة فلا بدّ لهم من حيازة (حقوق ملكيّة) لهذا الغرض، إذ يجب أن يكونوا واثقين من إمكانية امتلاك هذا الغرض وإدارته والانتفاع من استخدامه. ولقد أشار الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو قبل عدّة سنوات إلى أنّه على الرغم من أنّ الكثير من أفقر فقراء البيرو تمكّنوا من بناء منازل لهم ومن زراعة قطع من الأراضي، فإنّ هذه المنازل والأراضي المزروعة لا تُعتبَر من (الأصول الرأسمالية) لأنّ مستخدميها لا يحملون حقًّا قانونيًّا بامتلاكها، فشنّ دي سوتو حملة سياسيّة لتغيير هذا الواقع، وتمخّضت جهوده عن الواقع الراهن الذي أصبح فيه هؤلاء المزارعون أنفسهم يحملون حقوقًا قانونية يستطيعون بموجبها استخدام منازلهم كضمانات قروض لشراء الأراضي والمعدّات، فتحوّلت أراضيهم من أشياء لا قيمة لها إلى أصول رأسمالية ذات قيمة وموثوقية، ممّا حفّزهم على الاستثمار في جعلها أكثر إنتاجية.

إنّ هذه الأفكار وأمثالها، كحقوق الملكية والوضع القانوني للامتلاك وقوانين إنشاء الشركات والضوابط والثقافة السوقية، هي من الأمور الشائعة في البلدان المتصدّرة لسلّم التقدّم، وقد أصبحت فيها مألوفة جدًّا إلى حدٍّ بعيد حتّى أصبحت عصيّة على الملاحظة الفورية. وهي كذلك غائبة عن الملاحظة والفهم في البلدان التي تقمع الحرّيات ويرتفع فيها مستوى مركزيّة الاقتصاد حتّى تكاد لا تجد فيها أيّ حقوق ملكية، لكن مهما كان واقع حقوق الملكية فإنّه لا ينقص من مكانتها كأصول قانونية وثقافية تلعب دورًا حيويًّا في استخدام الموارد على نحو منتج.

المنشأ الحقيقي للرأسمال

إن إنشاء حقوق الملكية والمنظومات القانونية يُعدّ طريقة مهمّة لتحويل (الأشياء) إلى (رساميل)، ولذلك فإنّ (صيانة) هذه المنظومات تلعب دورًا حاسمًا في الرأسمالية؛ وليست هنالك طريقة أخرى غيرها لهذا التحويل سوى باستثمار الوقت والجهد. وعلى سبيل المثال: ربّما يمكنك اصطياد بعض السمك باستخدام اليدين المجرّدتين، لكنّك ستتمكّن حتمًا من اصطياد كمّية أكبر بكثير من الأسماك إذا استعنت بحربة مثبّتة بنهاية عصا، أو بنسج بعض الخيوط على شكل شبكة، أو بصنع قارب يتيح لك الصيد في مساحة مائية تحتوي على كمّيات أكبر من السمك.

هنا يبرز السؤال: من أين يأتي ذلك المقدار الكبير من الوقت والجهد الذي يتطلّبه إنتاج حتّى أبسط السلع الرأسمالية؟ والجواب: من الاستهلاك طبعًا؛ فعوضًا عن الاستهلاك الفوري لكلّ سمكة تصطادها، سيتوجّب عليك أن تقلّل استهلاكك، أو أن تنفق الوقت في اصطياد المزيد، وأن تخزن ما يكفيك خلال المدّة التي تتفرّغ فيها لإنتاج تلك الأدوات الجديدة التي تحسّن الإنتاجية، وهذا يعني التخلّي عن الاستهلاك بتناول مقدار أقل من السمك، أو بإنقاص الوقت المخصّص للتسلية؛ ويُعتبَر التخلّي عن الاستهلاك السبيل الرئيسي لخلق الرأسمال، ولا شكّ في أنّك تستطيع اقتراض بعض السمك من الآخرين كي تتمتّع بالمستوى المعيشي نفسه أثناء صناعتك لأدوات صيد السمك، لكن الاقتراض سيضطرّك في نهاية المطاف إلى إعادة القرض مع الفائدة، وهذا يعني أنّك ستقوم حتّى في هذه الحالة بالتخلي عن بعض استهلاكك، لكنّ هذا التخلّي يحدث في المستقبل؛ علمًا بأنّ التخلّي عن الاستهلاك هو السبيل الوحيد (المستدام) لإنشاء الرأسمال؛ أمّا السبل الأخرى (إنشاء حقوق الملكية والمنظومات العدلية والأسواق وما شابه) فهي تتطلّب استثمار الوقت والجهد في الحالات جميعها.

الرأسمال مقابل الإجبار

الدرس المستفاد ممّا سبق هو أنّه يجب عليك (الادّخار) إن أردت (الاستثمار) وتحقيق الازدهار، لكنّ الناس لا يدّخرون إلّا إذا توفّرت لهم الحماية بفضل مبدأي حقوق الملكية وحكم القانون، فتتولّد لهم الثقة حينها بأنّ ما يخلقونه من رأسمال، وما ينتجونه من سلع، لن يسرقه آخرون (بمن فيهم: الحكومة) باستخدام القوّة أو الغش. وفي ظلّ الرأسمالية يؤدّي أمان حقوق الملكية وحكم القانون إلى تعزيز عمليّة خلق الرأسمال، وبالتالي: تعزيز ارتفاع مستوى الإنتاجية بفضل التخصّص، وإلى دفع عجلة عملية خلق القيمة التي يتمخّض عنها التبادل الطوعي للمنتجات التي يولّدها ارتفاع مستوى الكفاءة. وباختصار: إن خلق الرأسمال (وبالفعل: الرأسمالية) يولّد القيمة دون تعرّض الآخرين للإجبار أو تحميلهم التكاليف اللازمة.

إنّ للحكومة دورًا حاسمًا في عملية خلق الرأسمال والنمو يتماثل مع دور غياب الغش والإجبار؛ فعندما تفرض الضرائب على الادّخار والاستثمار والدخل فإنّها تحثّ الناس بذلك على تثبيطهم عن الادّخار والاستثمار وخلق القيمة؛ وعندما تنتهج سياسة إعادة التوزيع فإنّها بذلك تأخذ الرأسمال من المستثمر الذي يخلق الرأسمال ويرعاه ويركّز استخدامه لتضعه في أيدي آخرين (موظفين حكوميين مثلًا) ذوي مصلحة أقلّ في القيام بذلك، أو تبدّده بأكمله في الإنفاق على استهلاكها الحالي؛ والأخطر ممّا سبق أنّ أمثال هذه السياسات تفكّك (شبكة) الاستثمار الهشّة، والتي تعتمد عليها السلع

الرأسمالية في عملها سويّة لتحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية من خلال (البنية الرأسمالية).

الفصل الخامس

من أين تأتي المنزلة الحاسمة للرأسمال؟

كثيرًا ما يتعامل خبراء المدرسة السائدة في علم الاقتصاد مع "الرأسمال" باعتباره أمرًا (متجانسًا)، أي: وكأنّه كتلة متماثلة كالرمال، وكلّ جزء منها يشابه الأجزاء الأخرى؛ ولذلك تجدهم لا يهتمّون، في حساباتهم ونماذجهم وتنبّؤاتهم، سوى بـ(كمّية) الرأسمال المتوفّرة. لكنّ الواقع يشير إلى أنّ (الرأسمال) يتّصف بتنوّع شديد، فهو يوجد ضمن (سلع رأسمالية معيّنة) يختلف بعضها عن بعض: من المطرقة والمنجل إلى السيّارة والشاحنة، ومصانع النسيج والسيّارات، والحواسيب والطابعات، وصناديق المحاسبة والمخازن المبرّدة، والقروض والسندات المصرفية، والكثير غيرها. والمحصّلات الاقتصادية تتأثّر تأثّرًا عميقًا يتعلق على نحو دقيق بـ(ماهيّة) السلعة الرأسمالية المستخدمة، و(كيفية) استخدامها، وكيفية التشبيك (*Networking*) مع السلع الرأسمالية الأخرى.

أمّا الفشل في إدراك هذا الواقع فيؤدّي إلى أخطاء فادحة؛ ومن ذلك على سبيل المثال: الهراء الذي أورده الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي في كتابه (الرأسمال في القرن العشرين [2013]) حين تحدّث عن عائد الرأسمال؛ فالسلع الرأسمالية المختلفة التي يتألّف منها (الرأسمال) يترافق كلٌّ منها مع مقادير مختلفة من المخاطر والمكاسب المحتملة، ولكلٍّ منها مالك مختلف يتمتّع بمستوى مختلف من المهارة في إدارتها وكيفيّة استخدامه لها في خدمة أغراض مختلفة، وهنالك أيضًا العديد من السبل المختلفة لضياع أو سرقة أو تبديد أو استهلاك أنواع مختلفة من السلع الرأسمالية أو تضييعها من خلال الضرائب أو الضوابط التنظيمية، ومن هذه السبل ما يكون أسهل من غيره في التهام العائد المتوقّع للسلع الرأسمالية المتنوّعة بتفاوت في درجة التأثير ونوعه. ولا يقتصر الاختلاف على هذا الحدّ، بل إنّنا نجد التغيّر المستمرّ ضمن المزيج المستخدم من السلع الرأسمالية: ففي يومنا هذا نستخدم السيّارات والحواسيب في المجالات التي كنّا نستخدم فيها بالأمس العربات التي تجرّها الخيول ومساطر الحساب. وممّا سبق يمكن القول بأنّه ليس هنالك هويّة موحّدة دائمة للرأسمال في بلد من البلدان، وليس لهذا الرأسمال "نسبة عوائد" واحدة ودائمة.

شبكة السلع الإنتاجية

إنّ الكيفية التي يجري وفقها التشبيك (*Networking*) بين السلع الرأسمالية المختلفة أهمّ بكثير حتّى من عددها أو تكلفة إنتاجها؛ إذ قد تتّصف سلاسل التوزيع بالامتداد الشديد، ويكثر فيها عدد المنتجين المتوزّعين في بلدان مختلفة، ليعملوا في إنتاج مدخلات متنوّعة تساهم في إنشاء السلع والخدمات النهائية التي نستهلكها. ولنعد مرّة أخرى إلى المعطف الصوفي البسيط الذي حدّثنا عنه آدم سميث، فبغضّ النظر عن الكثير من الأيدي التي تساهم في صنعه، نلاحظ صفًّا طويلًا من السلع الرأسمالية التي يجب تجميعها من أجل تلبية الطلب على المنتج النهائي، ومنها: متاجر

البيع بالتجزئة ومن يعمل في مجال تهيئتها وتصميمها، ومخازن الجملة وشاحناتها، وآلات الحياكة والخياطة في مصانع المعاطف، وآلات غزل الخيوط وصبغها في ورشات تصنيع الخيوط، وأدوات جزّ الصوف وتجميعه عند رعاة الغنم، وأدوات صهر المعادن في المسابك التي تجهّز كلّ الأطراف السابقة بما تحتاجه في عملها، أضف إلى ذلك سفن وطائرات الشركات التي تتولّى شحن الموادّ الأوّلية والمعدّات اللازمة لكلّ مرحلة من مراحل الإنتاج، ناهيك عن أطراف أخرى كثيرة تساهم في عملية تزويد الناس بهذه السلعة اليومية البسيطة. ومع كلّ ما ذكرناه فإنّ العملية الإنتاجية لن تكون قادرة على الحياة ما لم تتوفّر تجهيزات رأسمالية أخرى متنوّعة لتزويد العدد الكبير من العاملين في كلّ الجوانب الإنتاجية السابقة بما يحتاجونه من الطعام والشراب والمأوى، بل حتّى بملابسهم ومعاطفهم هم أيضًا.

ومن الواضح أنّ غياب أيّ سلعة من هذه السلع الرأسمالية يمكنه أن يؤدّي إلى الاضطراب في العملية الإنتاجية بأكملها، وخلق أزمات عجز ومشاكل في التزويد وكوابيس لوجستية لكلّ عملية على امتداد السلسلة الإنتاجية؛ فمن دون ورشة صبغ الخيوط، مثلًا، لن يكون من الممكن تزويد ورشة الحياكة بالخيوط الصوفية اللازمة، وهذا يعني أنّ تاجر الجملة لن يحصل على شحنة المعاطف، وبذلك لن يستطيع المستهلك شراء المعطف الصوفي من بائع التجزئة. ومن هنا يتبيّن الدور المصيري الأكيد لكيفية الترابط الشبكي للسلسلة العالمية المتشعّبة من السلع الرأسمالية، بما فيها من: السلع المستخدمة في الإنتاج، والسلع التي تذهب إلى المستهلك (السلع الاستهلاكية التي تعتبر الغاية الكلّية لهذا الجهد بأكمله، كالمعطف الصوفي مثلًا). وبناءً على ذلك فإنّ إنتاجيتنا لا تعتمد على (كمّية) الرأسمال و(عدد) ما نمتلكه من المصانع والآلات والشاحنات والأدوات فحسب، لأنّ البنية الرأسمالية (أي: الترابط الشبكي بين السلع الرأسمالية في العملية الإنتاجية) تلعب دورًا حاسمًا في كيفية إنشائنا لما نحتاجه ونريده من السلع والخدمات، ومستوى الكفاءة والإنتاجية في ذلك.

هشاشة البنية الرأسمالية

إنّ الدور المصيري لهذه (البنية الرأسمالية) غالبًا ما يتجاهله المنظّرون السياسيون أو المخطّطون الاقتصاديون ممّن يعتقدون بأنّ الرأسمال يمكن أخذه من مالكيه وإعادة توزيعه على الآخرين أو استخدامه بشكل 'أكثر عقلانية' دون أن يتسبّب ذلك بأيّ خسارة في ما ينتجه الرأسمال من قيمة، بل إنّك كثيرًا ما تجد فيهم من يتوقّع أنّ الرأسمال سيصبح لدى مالكيه الجدد أكثر إنتاجية وسينتج أشياء ذات قيمة أكبر بالمقارنة مع حاله السابق؛ لكنّ الحقيقة البسيطة تقول بأنّ هذا التصرّف سيؤدي على الأقل إلى اضطراب واسع في العملية الإنتاجية.

ويجب على المخطّطين الاقتصاديين أن لا ينسوا بأنّ هذه البنية المفصّلة للسلع الرأسمالية، الممتدّة عبر الكثير من البلدان والقطّاعات والعمليات الإنتاجية، ناتجة عن عملية تطوّرية يقوم من خلالها كلّ جزء من المنظومة بالتكيّف وإعادة التشكّل دون توقّف على يد مالكي الرأسمال من أجل تلبية المتطلّبات المتغيّرة للمستهلك ولإنتاج الأشياء التي تحظى بالقيمة الكبر في نظر الناس. وعلى سبيل المثال: إذا أصبح الطقس دافئًا وبدأ طلب الملابس القطنية يزداد عوضًا عن الصوفية فسيبدأ تجار التجزئة والجملة أيضًا بزيادة طلباتهم من السلع القطنية، وسيعيد المنتجون ضبط آلاتهم لإنتاج هذه السلع، ممّا يدفع تجّار القطن إلى شراء كمّيات أكبر، فتتغيّر الطرق التي تسلكها شاحنات شركات النقل من أجل نقل القطن الخام من الحقول التي تنتجه، وسيتوجّب على العاملين في هذه الحقول زيادة إنتاجها إلى الحدّ الكافي لتلبية مستوى الطلب الجديد. وهذه الظاهرة تشبه ما يحدث حين نرمي حجرًا في بركة ساكنة فتنتشر الأمواج في كل موضع منها، إذ تقوم العملية الإنتاجية بأكملها بالتكيّف مع الواقع الجديد، فتغيّر مهمّات مكوّنات البنية الرأسمالية، أو تستعيض عنها بأجزاء أخرى، حسب ما تقتضي الحاجة.

ويجب على المخطّطين الاقتصاديين أن لا ينسوا أيضًا بأنّ الرأسمال لا يتّصف بالتجانس، وأنّه ليست جميع السلع الرأسمالية يمكن تغيير مهمّاتها لاستخدامات أخرى مع تغيّر الظروف، فبعضها كالمقصّات أو آلات الخياطة أو الشاحنات يمكن استخدامها لغايات مختلفة، كقصّ أو خياطة أو نقل الأقمشة القطنية، وكذلك الحال عند تغيير مهمّاتها لتأدية المهام نفسها في الأقمشة الصوفية، لكنّ آلات الحياكة الصناعية التي تحيك الأقمشة قد تحتاج عمليّة تكييف واسعة عند الانتقال من الخيوط الصوفية إلى الخيوط القطنية الجديدة الأكثر نعومة. وفي أسوأ الأحوال قد يُضطرّ المنتج إلى التخلّص من هذه الآلات وغيرها وإحضار آلات جديدة مصنوعة خصّيصًا لإنتاج السلعة الجديدة.

إنّ الحقيقة القائلة بأنّ بعض السلع الرأسمالية لا يمكن تكييفها لغاية أخرى هو سبب آخر من الأسباب التي تشرح عدم احتواء مفهوم (ملكية الرأسمال) على ضمانة للمالك بعائد أكيد ومريح؛ فعندما تتغيّر الظروف قد يتوجب إلغاء بعض السلع الرأسمالية، وهذا الإجراء يعود على المالك بخسارة حقيقية، ومن ذلك، على سبيل المثال ما حدث في إسكتلندا عند اختراع المغازل والأنوال التي تعمل بالطاقة المائية، إذ تناقصت قيمة المغازل والأنوال اليدوية التي يستخدمها المنتجون المحلّيون في صناعة المنسوجات الصوفية، وفي وقت لاحق توجّب على الآلات الجديدة أن تتعرّض لعملية تكييف تجعلها ملائمة للتعامل مع الخيوط القطنية الجديدة القادمة من (العالم الجديد)، وفي يومنا هذا يجد المتتبّع أن معظم تلك الآلات قد فُكِّكت، وأنّ معظم الأبنية التي كانت تضمّها قد هُدِمت أو تحوّلت إلى مكاتب أو معارض أو متاحف،

وذلك لأنّ المملكة المتّحدة تستورد اليوم الكثير جدًّا من حاجتها من الملابس بالاعتماد على الهند والصين والنيبال وأسواق أخرى في البلدان النامية.

وليست حتّى الصناعات التابعة للقطّاع العام منيعةً ضدّ الخسائر الرأسمالية، ومن ذلك ما حدث لمعمل زويكاو في ألمانيا الشرقية، فهذا المعمل دأب على إنتاج سيّارات (ترابانت) منذ العام (*1957*)، لكنّه فقد الغاية الكلّية من إنشائه فور توحيد ألمانيا وتمكّن الشعب الألماني من شراء بدائل عن هذه السيّارة تتفوّق عليها بالسرعة والهدوء والنظافة والراحة، فتحوّل المصنع إلى مجرّد بناء عملاق متهالك لا تسمع فيه صوتًا لإنسان. ولقد كان هذا المصير مماثلًا لما حدث في الاتّحاد السوفييتي السابق الذي تحوّل فيه معظم الرأسمال إلى كتل أكل عليها الدهر وشرب ولم تعد تجدي نفعًا في أيّ شيء.

السياسات العموميّة السيّئة تقتل الرأسمال

إذن، يمكن للرأسمال أن يضيع بمجرّد أن يفقد صفة (الشيء المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب)؛ فمع التطوّر التقني، وتغيّر الاحتياجات والرغبات والأذواق، يتوجّب على بنية الرأسمال أن تتكيّف على نحو يعكس هذه التغيّرات، وثمّة جزء من الرأسمال ربّما يثبت أنّه غير قابل للتكييف، بكلّ بساطة، ولا غنى عن التخلّص منه. لكنّنا رأينا في ما سبق أنّ هنالك الكثير من السبل الأخرى لضياع الرأسمال، بما في ذلك: التنبّؤات الخاطئة، أو التقييمات السيّئة، أو الإدارة غير الكفوءة من قبل المالكين.

ويمكن لـ(السياسات العمومية) أن تؤدّي أيضًا إلى اضطراب البنية الرأسمالية وتدمير الرأسمال، ولا يكون هذا الأثر مقصودًا في جميع الأحيان. ومن ذلك ما يدعى بالدورة الاستثمارية (دورات القفزة والركود) التي مرّت بها الكثير من البلدان: إذ تحدث (القفزة) أوّلًا بسبب تقنية جديدة تجعل الكثير من الأشياء أفضل أو أرخص (كما هو الحال مع اختراع المحرّك البخاري أو الكهرباء أو الإنترنت)، لكنّ (الركود) لا يلي هذه القفزة إلّا إذا غالى الناس كثيرًا في تقييم المنافع المحتملة للتقنية الجديدة وأفرطوا في الاستثمار على أساس هذا التقييم.

هنا يبرز السؤال: ما الذي يتسبّب بالدورات الاستثمارية التي يكثر حدوثها في كلّ مكان تقريبًا؟

لقد درس الخبيران الاقتصاديان النمساويان فريدريك هايك (*1899-1992*) ولودفيغ ميزس هذه (*1881-1973*) هذا النوع من الدورات الاقتصادية، وتوصّلا إلى نتيجة مفادها أنّها تنشأ بشكل عام بسبب سياسات عمومية سيّئة؛ فهي تبدأ أوّلًا بمحاولة الحكومة تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع التوظيف بإبقاء أسعار الفائدة عند مستوى منخفض أو بزيادة كمّية المال المتداول، وعندما يكثر المال في جيوب المستهلكين

سينفقون المزيد، ويزيد بالنسبة نفسها إنفاقهم على السلع الثمينة والمعقّدة التي أصبح بمقدورهم تحمّل تكاليفها بفضل الزيادة الجديدة. ومع انخفاض تكاليف القروض بسبب انخفاض أسعار الفائدة سيسعى المزيد من المنتجين إلى تلبية جزء من الطلب الجديد للسلع من خلال الاستثمار في مصانع وتجهيزات جديدة لإنتاج السلع المرغوبة. لكنّ هذه (القفزة) في الأموال والضمان المصرفي لا بدّ أن يتبعها (الركود)، تمامًا كما يحدث حين يصاب متعاطي الكحول بنوبة الغثيان الصباحية بعد ليلة من تناول الخمور. وما يحصل هو أنّ الناس يقل ادّخارهم للأموال بسبب انخفاض عوائد هذا الادّخار، فتجد المصارف نفسها وقد افتقرت للأموال الكافية لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة، فتبدأ بالمطالبة بقروضها، وتقلّ الأموال في يدي المستهلك فيلجأ إلى الاكتفاء بشراء السلع الضرورية وتخيّر المنتجات الأرخص، لكنّ المنتجين يكونون حينها قد انتهوا من بناء المصانع وشراء التجهيزات اللازمة لإنتاج سلع الرفاهية التي لم يعد المستهلك راغبًا بشرائها، فلا يعود للسلع الرأسمالية السابقة غاية تخدمها، وعندها تُغلَق خطوط الإنتاج، وتتحوّل الآلات إلى خردة، ويُستغنى عن العمالة، ممّا يعود بالكساد على المتاجر التي تعتمد على هذه العمالة، ويضطرّ بعضها إلى الإغلاق. وبالمحصّلة: إنّ ما حدث هو قفزة مزيّفة نتجت عن ضمان مصرفي رخيص وأموال سهلة، لكنّ هذا الزيف تمخض في نهاية المطاف عن خسائر حقيقية.

إنّ أمثال هذه الكوارث (كما حصل في أوائل العقد الماضي من قفزة أعقبها انهيار مالي) لا يمكن القول بأنّ (المتسبّب) بها هم المصرفيون أو الطمع أو أيّ طرف تتوجّه إليه التفسيرات الشعبية بأصابع الاتهام، لأنّ (المتسبّب) الفعلي هو (السلطات الحكومية) التي تحاول تحفيز النمو الاقتصادي وترسل بفعلها هذا إشارات مزيّفة تؤدّي إلى اضطراب البنية الشبكية الحسّاسة للرأسمال. والضرر الحاصل بسبب أمثال هذه السياسات السيّئة أكبر بكثير من أيّ ضرر يحصل بسبب ارتكاب خطأ أو انعدام كفاءة لدى أحد مالكي الرأسمال، أو بسبب الاستعاضة بتقنية عن تقنية أخرى. إنّ دورات (القفزة والركود) تلقي بتأثيراتها على كلّ أنحاء الحياة الاقتصادية: فالخسائر لا تقف عند حدود اقتصاد بلد بعينه أو قطّاع بمفرده، بل هي واسعة الانتشار وتشمل المنظومة بأكملها. ولا شكّ في أنّ وهم الازدهار الذي تخلقه السلطات الحكومية بسياساتها قصيرة النظر لا يدوم إلّا قليلًا، إلّا إنّه يولّد نتائج حقيقية على أرض الواقع، كالخسائر المالية وتسريح الموظّفين والإفلاس (وغالبًا ما تفشل البنوك نفسها أيضًا)، ممّا يوجّه طعنة نافذة تخترق بنية الرأسمال والاقتصاد ككلّ.

الخلاصة

خلاصة القول أنّ (الرأسمال) ليس شيئًا يتّصف بالتجانس ويمكن نقله من مكان إلى آخر كما نشاء دون التسبّب باضطرابه أو دون تحمّل تكلفة ما، فالواقع على العكس من ذلك: إذ لا يوجد الرأسمال إلّا في سلع رأسمالية محدّدة، كأصناف بعينها من الأدوات أو الآلات، أو في (الرأسمال البشري) الذي يتكوّن من مهارات ومعارف بعينها لدى كلّ فرد من الناس. ولكلٍّ من هذه السلع الرأسمالية خصائص يختلف بها عن غيره: كأن يكون أحدها أكثر أو أقلّ ديمومة من غيره، وأن يكون قابلًا للاستخدام لغايات متعدّدة أو لغاية واحدة، وأن يكون قابلًا للتكييف على نحو يلبّي فيه الاحتياجات المتغيّرة أو لا، وأن يكون له على الأقلّ قيمة عند تحويله إلى خردة أو لا، ...إلخ.

يُضاف إلى ما سبق أنّ الإنتاجية التي ما كان لها أن تكون إلّا بفضل هذه السلع الرأسمالية، وأنّ ما تحقّقه هذه الإنتاجية من ارتفاع الدخل، لا ينحصران بمالكي السلع الرأسمالية بل بتشاركهما، إلى حدٍّ ما، من قبل كلّ السكّان. فكلّ السكّان في أيّ بلد من البلدان ينتفعون من الطرق ومنظومات المرافق والعلوم المهارات التي يمتلكها أقرانهم من المواطنين، ويتمتّعون بسلع وخدمات أفضل وأرخص كنتيجة لاستثمار المنتجين أموالهم في عمليات وتجهيزات إنتاجية أكثر كفاءة.

لكنّ هذه المنافع ليست دائمة إلى الأبد، فالرأسمال معرّض للضياع أو السرقة، وقد يضمحلّ أو يُستهلَك، وقد يساء تطبيقه أو إدارته، وقد يفقد مكانته بسبب ظهور تقنيات جديدة أو تغيّر أذواق المستهلكين. إنّ الرأسمال ليس شجرة سحرية تثمر النقود لصالح ثلّة من المحظوظين، بل هو شيء يجب إنشاؤه، ورعايته، وحمايته، وإدارته؛ وليست هذه بمهمّة سهلة أبدًا.

ولقد أصبح الرأسمال يتطلّب التشبيك (*Networking*) مؤخّرًا، ففي عالم اليوم تتّصف العديد من العمليات الإنتاجية بأنّها طويلة ومعقّدة، وتتطلّب مُدخلات من المواد الخام والأجزاء التي تأتي من أنحاء العالم كافّة، وهذه تعتمد بدورها على عمليات عالمية معقّدة أخرى من أجل جمعها ومعالجتها وتركيبها. ولذلك فإنّ السلع الرأسمالية المستخدمة على امتداد أمثال هذه العملية لا بدّ من تشغيلها على نحو متناغم في كلّ مرحلة من مراحلها.

بناءً على ما سبق، من الخطأ الفادح الافتراض بأنّه يمكن التحكّم برأسمال البلاد (أو العالم) وإعادة توجيهه دون تكلفة إلى وجهة ينتج فيها محصّلة ذات قيمة أعلى. وقد يبدو ذلك الافتراض ممكنًا من الناحية النظرية، لكن إمكانيّة التطبيق في أرض الواقع بعيدة الاحتمال، ففي نهاية المطاف: إنّ الكثير من أشباه هذه السلع الرأسمالية، أو كلّها، جرى إنتاجها في الأصل لغاية محدّدة تتمثّل في أن تكون جزءًا من هذه الشبكة الإنتاجية العالمية المعقّدة. وهذا الأمر أشبه بتخيّل أحدهم نفسه قادرًا على إعادة

ترتيب قطع (لعبة الصورة المقطّعة) أملًا في إنتاج صورة أجمل، فمن السهل ملاءمة القطع بعضها مع بعض بترتيبات أخرى، لكنّ من المستبعد جدًّا أن تتولّد صورة أجمل عن الترتيبات الجديدة؛ ولذلك إذا كنّا نرغب بإنشاء صورة جديدة، فلا بدّ من إنشاء وترتيب قطع جديدة، وعلى النحو نفسه: إذا كنّا نرغب بإنشاء منتجات مختلفة فلا بدّ من إنشاء سلع رأسمالية مختلفة وملاءمتها بعضها مع بعض ضمن بنية إنتاجيّة متماسكة، وليس هنالك ممّن يقوم بذلك أفضل من عملية (التجربة والخطأ) الطويلة المستمرّة التطوّرية في إطار السوق، وذلك بالمقارنة مع القرارات المتقلّبة المسيّسة التي يتّخذها مخطِّط أو دكتاتور أو مشرّع.

الفصل السادس

عوامل نجاح الرأسمالية

لاحظنا في ما سبق أنّ هنالك عددًا من العوامل لا تنحصر بالرأسمالية، بل حتّى ليست من شروطها الضرورية، لكنّ النظرة الشائعة ترفقها بالرأسمالية بسبب إسهامها الأكيد في نجاح عملها؛ ومن هذه العوامل: المصلحة الذاتية، والملكية الخاصة، والسلام، والربح، والمنافسة، والتخصّص، والسوق.

أولًا. المصلحة الذاتية، والملكية الخاصة، والربح، والحوافز

المصلحة الذاتية

تتحفّز الرأسمالية بالمصلحة الذاتية، وتعاقب من يمارس الجشع، وبين الاثنين فارق عميق: فـ(الجشع) يعني أن يتصرّف المرء على نحو يخدم مصالحه الخاصّة دون أن يكترث بمصالح الآخرين أو مشاعرهم، بل قد يتمادى في ذلك إلى حدّ عدم الاهتمام بما يسود من قوانين أو ضوابط تنظيميّة أو أعراف؛ كما يعني أيضًا تجميع الأشياء بهدف تجميعها وحسب بغضّ النظر عن حاجته لها. لكنّ الرأسمالية لا تؤدّي عملها إلّا حينما يتّبع الناس القوانين، ويلتزمون بالنزاهة في تعاملهم، ويحترمون عهودهم. ومن حسن الحظّ أنّ من يحاول، أو يرتكب، الكذب أو الغشّ في عمله سرعان ما يجد مزوّديه وزبائنه قد انفضّوا عنه، وذلك بفضل المنافسة من قبل البائعين والمشترين الآخرين. فلا سبيل إلى الازدهار سوى بتزويد الآخرين بما يريدونه، والرأسمالية تجعل المرء سريع التنبّه لحاجة هؤلاء وتخديمهم، وهذا بعيد كلّ البعد عن عدم الاهتمام بمصالح الآخرين.

أمّا (المصلحة الذاتية) فهي، على العكس من الجشع، من الخصائص البشرية الطبيعية، ومن دونها لا يمكن للإنسان أن يبقى على قيد الحياة؛ وهي مرتبطة بالإجابة عن سؤال أخلاقي حول كيفيّة ضبطها وتسييرها على نحو تؤدّي فيه إلى إنتاج مجتمع فاعل عوضًا عن إنتاج مناخ فوضوي يخدم فيه الأفراد مصالحهم وحسب. ومن حسن الحظ، تارةً أخرى، أنّ الرأسمالية تضبط المصلحة الذاتية بشكل ينفع الجميع.

والمصلحة الذاتية تعني أن يسعى الناس خلف ما يخصّهم من أهداف ورؤى وغايات وطموحات، لا أن يسعوا خلف ما يخصّ غيرهم منها، وهم عندما يلاحقون أحلامهم فإنّهم لا يفعلون ذلك من أجل منفعة فردية فقط، بل من أجل منافع تصبّ في صالح عوائلهم ومن يحبّونهم أو يهتمّون بهم. وعلى أساس المصلحة الذاتية يتعاونون بعضهم مع بعض، في التجارة على سبيل المثال، حين تكون المصلحة متبادلة بين الطرفين. وينبغي الانتباه إلى أنّه على الرغم من أنّ حافز التعامل قد يكون هو المصلحة الذاتية فهذا لا يعني ضمنيًّا أنّ هذا التعامل سيتمخّض عن نتيجة غير مرغوبة، بل العكس من ذلك، فالتعاون من خلال التجارة يتمخّض عن محصّلة اجتماعية نافعة عمومًا، وهذا ما بيّنه آدم سميث في شرحه لفكرة (اليد الخفية).

الملكية الخاصة

ليست الملكية الخاصة أمرًا تنفرد به الرأسمالية، لكنّها من العوامل الرئيسية لعملها، وربّما يستغرب البعض من القول بأنّ الملكية الخاصة تشجّع على ظهور مجتمع يتّصف بالمثابرة والاحترام المتبادل والنزاهة والثقة. ومن حقائق الحياة أنّك تجد الإنسان يهتمّ بملكيته الخاصة أكثر من اهتمامه بملكيات الآخرين، ولذلك تجد، مثلًا، أنّ السلالم والمساحات المشتركة ضمن الأبنية الشققية في الكثير من البلدان تتّصف بالإهمال والتداعي، على الرغم من أنّ الشقق في هذه البنية تحافظ على جمالها بفضل اهتمام أصحابها بها.

ويضاف إلى ذلك أنّ المرء يحصل على قيمة أكبر من الأشياء التي يمتلكها بمفرده، وهو بذلك ينفع نفسه والمجتمع في آنٍ واحد. وإذا عدنا إلى تجربة المزارع الجماعية في روسيا السوفييتية أو الصين الماوية فسنلاحظ أنّها لم تكد تنتج سوى المجاعات الواسعة، بينما يتمتّع المزارع في المجتمعات الرأسمالية بإدارة متأنّية تحرص على إنتاج أكبر كمّية ممكنة من المحاصيل. ولنا في محيطات العالم مثال آخر، فهي تتعرّض للصيد الجائر لأنّها غير مملوكة لأحد، بينما نجد الكتلة السمكية في إسكتلندا تحظى بحماية شديدة من قبل الجهات الخاصة التي تمتلك الأنهار التي تحتويها، وذلك لأنّ معيشة هؤلاء المالكين تعتمد على توفّر الأسماك في هذه الأنهار عند توافد هواة صيد الأسماك.

وإذا أراد الناس حماية ورعاية ملكياتهم وجني المنفعة منها فلا غنى لهم عن موثوقية امتلاكهم لهم: فيجب أن تتوفّر قواعد واضحة حول كيفيّة حيازة الملكية، وحدود التصرّف بها، وما يمكن تحصيلها من منافعها، وكيفية نقلها إلى الآخرين؛ ولا بدّ من وضوح واحترام الاتّفاقيات المتعلّقة ببيع أو اشتراء الملكية (الملكية هنا غير محصورة بالأرض أو السلع الرأسمالية، بل تشمل أيضًا كلّ السلع والخدمات الاستهلاكية)؛ ومن الواجب رفض السرقة والغش، وهذا يعني ضمنًا وجود منظومة للعدل والتعويض عند حدوثهما؛ وحينها فقط يمكن للناس أن يبرموا التزامات مستقبلية بشأن التبادل أو الاستثمار في مشاريع قد تنطوي على المخاطرة وتستغرق سنين عديدة قبل أن تؤتي ثمارها. هذا هو العالم الذي تنجح فيه الرأسمالية، ولا يناسبها غيره.

ومن الطبيعي أن السلطات الحكومية يجب أن تكون تحت ظلّ مبدأ (حكم القانون) نفسه، شأنها في ذلك شأن كلّ الأطراف الأخرى، ولا يمكنها أن تستخدم سلطتها السياسية أو القضائية لمحاباة مجموعات بعينها أو تشويه العملية السوقية من أجل تحقيق أهداف محدّدة مسبقًا، لأنّ هذا التصرّف يهدّد باضطراب الأسواق وتدمير الشبكة المعقّدة للإنتاج الرأسمالي الكفوء.

إنّ الربح، كما هو حال المصلحة الذاتية والملكية الخاصة، ليس من الأمور التي تنفرد بها الرأسمالية، فبملاحظة الواقع نجد أنّنا نسعى خلف الربح في كل فعّالية ننخرط فيها لأنّ هنالك العديد من أنواع الربح غير الربح المالي. ومهما كانت أفعالنا في دروب الحياة فإنّنا نأمل من وراء هذه الأفعال بمنافع أعظم مما نبذله في سبيلها من وقت وجهد. وعلى سبيل المثال: إنّنا نسأل أنفسنا بعد تسلّق المرتفعات عمّا إذا كانت بهجة المنظر المطلّ على الوادي جديرة بالعناء؟ وبعد الجلوس لسماع محاضرة طويلة نسأل أنفسنا عمّا إذا كانت المعلومات المطروحة نافعة بحقّ؟ وإذا كانت الإجابة في أيٍّ من الحالتين (نعم) فهذا يعني حصولنا على (الربح).

بل إنّ الربح غير منحصر بالمكاسب المالية حتّى في التجارة نفسها، ولا شكّ في أنّ معظم الناس يمارسون التجارة والاستثمار لجني الأموال، لكنّ غايتهم ليست الثروة في جميع الحالات، فهنالك من يبتغي من وراء ذلك الحصول من المال على ما يكفي لتغطية احتياجاته الشخصية والعائلية، وإذا كانت التجارة تؤدّي إلى التعاسة أو المشقّة المستمرّة فلن تجد أحدًا في مضمارها، لأنّ الحصيلة حينها ستكون خاسرة. ومن الأرباح غير المالية التي يسعى إليها الناس، على اختلافهم، في حياتهم الاقتصادية: الافتخار بالعمل، وفرص الترفيه، والاعتقاد بأنّهم يعملون عملًا مفيدًا يساعد الآخرين. وربّما يتّفق معظم القرّاء مع القول بأنّ شعور الرضى الذي نستمدّه من هذه الأمور يفوق قيمة المال المرافق.

إنّنا نسمع كثيرًا الزعم بأنّ الربح (المالي) الذي يحقّقه المستثمر الريادي (أو: رياديّ الأعمال) الرأسمالي لا يأتي إلّا من أجور العمّال عبر نوع من الاستغلال. وإذا كان هذا الادّعاء صحيحًا فهو يعني أيضًا أنّ المستثمر الريادي الذي لا يوظّف أحدًا لا يمكنه أن يجني الأرباح، وهذا ما يكذّبه الواقع؛ ويضاف إلى ذلك أنّ العامل ليس مجبَرًا على العمل عند مستثمر رياديٍّ دون غيره، فلماذا يقبل بالعمل عند من يستغلّه؟ إذ يمكنه، بكلّ بساطة، أن يتركه ويعمل لحساب غيره، أو لحسابه الشخصي؛ وأهمّ من الحجّتين السابقتين أنّ من يزعم ذلك الزعم ينسى أنّ الربح والقيمة ينتجان عن عمليّة (خلق)، فليس هنالك وعاء ثابت الحجم للقيمة لا يمكن للمستثمر الريادي أن يغترف منه إلّا بعد استبعاد العمّال منه بطرق الحيلة والمكر، فالقيمة توجد في الأذهان لا في الأشياء، وعلى سبيل المثال: هنالك من ينظر إلى قطعة فنّية على أنّها لا تُقدّر بثمن، وهنالك من ينظر إليها على أنّها مجرّد قمامة. وإنّ اختلاف الناس في تقييم الأشياء هو، تحديدًا، ما يدفعهم إلى تبادلها والشعور بأنّ هذا التبادل يحسّن أحوالهم. وخلاصة القول: إنّ المستثمر الريادي لا (يسرق) القيمة من موظّفيه، إنّما هو (يخلق) القيمة من خلال إدارة مهاراتهم على نحو يؤدّي إلى ظهور شيء جديد.

وإنّ (الربح الريادي) قد يأتي من الكثير من المصادر: من التجارة المعتمدة على اختلاف تقييمات الناس للأشياء، أو من المهارة في توجيه وتنظيم المدخلات والعمل وعمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع على نحو يلبّي طلبات المستهلكين بفعّالية أكبر، أو من اقتناص الفرص التي يغفل عنها الآخرون.

وعلى سبيل المثال: هنالك مستثمر ريادي يحقّق الأرباح من خلال اكتشافه، لوحده دون الآخرين، إمكانية ارتفاع الطلب على سلعة ما، كما فعلت شركة (سوني) بتسويقها لجهاز (ووكمان) كمشغّل شخصي للموسيقا، أو شركة (ستاربكس) بمقاهيها المتخصّصة بتحضير أصناف من القهوة. وقد يتمكّن المستثمر الريادي أحيانًا من تحقيق الربح بفضل ابتكار تقنية جديدة، كما هو حال (إلي ويتني) مع جهازه لحلج القطن، و(توماس إديسون) مع المصباح الكهربائي. وقد يربح المستثمر الريادي بتطبيق تقنيات معروفة مسبقًا في منتجات وعمليات جديدة، كما هو حال (جيمس دايسون) مع المكنسة الكهربائية، وشركة (أبل) مع هاتفها المحمول (آيفون).

وقد يقوم المستثمر الريادي، خلال سعيه لتحقيق الربح، بإيجاد سبل جديدة تعزّز راحة المستهلك، كما فعلت شركة (أمازون) بالتسوّق عبر الإنترنت؛ أو بتطوير أسواق وسبل عمل جديدة كلّيًا، كما هو الحال مع الكثير من تطبيقات (اقتصاد المشاركة) من أمثال (أوبر) و(اير بي ان بي). ويضاف إلى ذلك أنّ إصلاحات الضوابط التنظيمية يمكنها أن تؤدّي أيضًا إلى خلق فرص ريادية جديدة، كما حصل بالنمو السريع لمنظومات الاتصالات الهاتفية عند تفكّك شركة (بيل) للاتصالات الهاتفية التي كانت تحتكر سوق الاتصالات الهاتفية في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية.

ولا شكّ في أنّ هنالك البعض ممّن اكتسبوا ثرواتهم بفعل الحظّ وحده، فأنتجوا أو اكتشفوا شيئًا حاز إعجاب الناس وأصبح قصّة عن سهولة النجاح، وكم سمعنا عن أناس اشتروا لوحة فنّية من أحد متاجر السلع البالية ليتبيّن في ما بعد أنّها من روائع الفنّانين القدماء؛ لكنّ من الخطأ الاعتقاد بأنّ ما يُدعى (الربح الصافي للاستثمار الريادي) هو مجرّد مسألة حظّ لا تجعل صاحبها جديرًا بما يملك، لأنّ معظم المستثمرين الرياديين، في الحقيقة، يعملون بكدّ لتحقيق النجاح ويتوجّب عليهم بذل الوقت والجهد من أجل الترويج لمنتجاتهم، ويضطرّون إلى المعاناة من الفشل والرفض، لكنّهم لا يتوقّفون عن العمل حتى الوصول إلى النجاح؛ ولنا عبرة في قصّة نجاح الكاتبة البريطانية جوان رولينغ، إذ تحمّلت رفض اثني عشر دار نشر لروايتها الشهيرة (هاري بوتر)، لتقبلها دار (بلومزبيري) دون توقّع بتحقيقها لنجاح كبير.

الحوافز

بيّنّا في ما سبق أن (الربح الريادي) نادرًا ما يأتي به الحظّ، أو نادرًا ما يكون الحظّ له الفضل الأكبر في تحقيقه، وذلك لأنّه (سعي فاعل) يتطلّب استثمار الرؤية والذكاء

والوقت والجهد والمهارة والمخاطرة والإصرار، وأمثال هذه الجهود تنتهي بالفشل في معظم الحالات، لكنّ ما ينجح منها يؤدّي إلى تحسين حياة الجميع ويشيّد الأسس اللازمة للمزيد من التقدّم.

إنّ هذه الحقيقة تجعل من الضروري توفّر ثقافة قانونية وسياسية واجتماعية تشجّع وتكافئ الاستثمار الريادي والاستثمار بشكل عام وما يتطلّبه ذلك من مزايا شخصية، ومن أبرز وجوه هذه الثقافة: مكفولية (السلام) و(حكم القانون)، وذلك كي يعلم المستثمر الريادي أنّه قادر على الاستثمار بثقة دون أن يخشى تعرّض عمله للتخريب أو سرقة إنجازاته من قبل الآخرين، سواء كان هؤلاء الآخرون جيشًا أجنبيًّا أم لصًّا محلّيًّا أم حكومة البلد نفسها. وعلى سبيل المثال: بما أنّ مخاطر الفشل عالية الاحتمال في الأصل، فإنّ المستثمر الريادي يسهُل تثبيطه بالضرائب المرتفعة والضوابط التنظيمية المرهقة، ممّا يؤدّي إلى زيادة إضافية في المخاطر والتكاليف.

ثانيًا. عملية المنافسة

المنافسة عامل آخر يمنح الرأسمالية ديناميكيتها المميّزة؛ إذ يتوجّب على المنتجين أن لا يكفّوا عن الابتكار وعن تطوير ما يقدّمونه للناس وكيفية إنتاجه، وذلك إذا كانوا يرغبون بالبقاء في صدارة المنافسة والحيلولة دون انتقال زبائنهم إلى مزوّدين آخرين.

ونادرًا ما تبادر الكتب المنهجية في علم الاقتصاد إلى شرح التأثير (الديناميكي) للمنافسة، فهي كثيرًا ما تتحدّث عن ("المنافسة المثالية")، وهي وضع نظري يقوم فيه عدد كبير من المشترين والبائعين المتماثلين بتبادل سلع متطابقة؛ أمّا على أرض الواقع فإنّ هنالك اختلافًا كاملًا بين المشترين والبائعين، وليس هنالك سلع متماثلة لأنّ البائع يحرص على (التمييز) بينها كي يقدّم للبائع سلعة فريدة يرغب بها أكثر من رغبته بالسلع المنافسة. وممّا يؤسف له أنّ فكرة ("المنافسة المثالية") واسعة الانتشار إلى الحدّ الذي تجد فيه حتّى المدافعين عن الرأسمالية يفشلون بشكل عام في فهم الكيفية الحقيقية لعمل المنافسة، وذلك بينما تجعل كلمة ("المثالية") منتقدي الرأسمالية، حتّى المعتدلين منهم، يظنّون بأنّ الحكومات يجب عليها أن تتدخّل لتجعل الأسواق أكثر "مثالية". لكنّ السوق الحقيقي لا يستقرّ أبدًا عند مستوى "مثالي"، لأنّ المنافسة عمليّة مستمرّة للتكيّف والابتكار والتحسين، وهذه الأمور الثلاثة تشكّل بمجموعها المنفعة العظيمة التي تتولّد عن المنافسة؛ فعندما يجهد المستثمر الريادي لتلبية حاجاتنا المتغيّرة فإنّه يلجأ إلى منتجات وعمليات جديدة يستعيض بها عن القديمة الأقلّ كفاءة، وهي عملية يوجّهها المستهلك، لا المسؤولون الحكوميون، والذين يحاولون أن يجعلوا الأسواق "مثالية" فيجمّدونها عند حالة ما، بينما لا يتردّد المستهلك في ظلّ المنافسة الحقيقية عن مطالبة المنتجين بسلع أفضل وأفضل، ممّا يدفع المنتجين بدورهم إلى البحث الجادّ عن سبل أفضل وأفضل للتزويد بهذه

السلع. وقد لا تنجو بعض الاستثمارات من وطأة هذه العملية، لكنّ المنافسة السوقية ليست كالمنافسة البيولوجية التي لا يتغيّر فيها المقدار المتاح من الموارد التي يحيا من يحصل عليها ويفنى من يُحرم منها، وذلك لأنّ المنافسة (تخلق) الموارد و(توسّع) القيمة الإجمالية؛ وبما أنّ الاستثمارات مضطرّة لخوض اختبارات السوق على مدار الساعة فلا غنى لها عن الاستمرار في تغيير استخدامها للموارد من أنماط تحقّق قيمة أدنى إلى أنماط تحقّق قيمة أعلى؛ وبالنتيجة لا يفنى أحد في المنافسة السوقية، بل يتوجّب عليه العمل بنمط مختلف.

ثالثًا. التخصّص والأسواق

التخصّص ومنافعه

يمكن للسلع الرأسمالية أن تكون شديدة التخصّص، ومنها ما لا يوجد إلّا لإنشاء منتَج بعينه أو أحد مكوّناته، وفي بعض الحالات يمكن للسلع الرأسمالية أن تجعل صناعة هذا المنتَج أو مكوّناته أسرع أو أرخص بآلاف الأضعاف؛ وعلى سبيل المثال: تتيح السلع الرأسمالية استخراج الحديد من المناجم وتحويله إلى فولاذ، وسبك أجزاء المحرّكات وصقلها، وتجميع أجزاء آلاف السيّارات في وقت قصير، ممّا يؤدّي إلى حصولنا على السيّارة على نحو أسرع وأرخص تصعب معه المقارنة بإنتاج السيّارة يدويًّا. وبشكل مشابه، فإنّ المهارات تخصّصية أيضًا، فعمّال الديكور والتسقيف والزجاج والتمديدات الكهربائية والصحّية يمكنهم صيانة منازلنا على نحو أفضل وأكثر أمانًا بكثير ممّا يمكننا فعله بأنفسنا؛ وكذلك الأطباء المتخصّصون الذين يملكون معارف أوسع حول أمراضنا عند مقارنتهم بزملائهم من غير المتخصّصين.

إنّ الإنسان العادي لا يمكنه أن يعلم كلّ شيء عن مختلف الأمراض، أو أن يعلم الكيفية الأفضل لصبغ الغرفة أو إصلاح الغسّالة، كذلك لا يمكن لأيّ أحد أن يمتلك التجهيزات الرأسمالية اللازمة لصناعة سيّارة، بل إنّ من يحاول امتلاكها، بمفرده، يهدر أمواله ولا شك، لكنّنا ننتفع جميعًا من (تخصّص الآخرين)، سواءً كان هذا التخصّص في المهارات أو في تحصيل السلع الرأسمالية، وما نحتاجه من سيّارة أو ساعة أو حلاقة للشعر وكلّ الأشياء الأخرى تصبح أرخص وأفضل بسبب تخصّص الآخرين في ما يفعلون.

الأسواق

إنّ التخصّص، في الواقع، يجعل الرأسمالية على مستوى مرتفع من الإنتاجية إلى الحدّ الذي تبرز معه حاجة ملحّة للعثور على طريقة مماثلة في الكفاءة لتوزيع ما تنتجه من السلع والخدمات؛ وهذا هو السبب في تطوّر (الأسواق) بالتوازي مع تطوّر الرأسمالية، فهما يتيحان تبادل الفوائض الهائلة التي يمكننا إنتاجها والانتفاع من ثمار إنتاجية الآخرين أيضًا.

ويحدث (التبادل السوقي) لأنّ اختلاف الناس يعني اختلاف تقييماتهم للسلع أو الخدمات نفسها، فالقيمة ليست صفة موضوعية كالوزن أو المقاس، بل هي تتشكّل في ذهن المُقيِّم؛ وعندما نتبادل أشياء نقيّمها بقيمة متدنّية مقابل أشياء نقيّمها بقيمة عالية، سواء كان التبادل بشكل مباشر أو من خلال المال، فإنّنا نشعر بأنّنا أحسن حالًا بعد التبادل، كما هو حال الطرف الآخر في التبادل أيضًا. وعلى الرغم من أنّ هذا التبادل لم ينتج أيّة سلعة جديدة فإنّه أدّى إلى زيادة (القيمة) الكلّية.

ولهذا الأمر أهمّية خاصّة إذا أخذنا بالحسبان المستوى المرتفع للإنتاجية في الرأسمالية؛ وعلى سبيل المثال: إنّ المزارع المختصّ بإنتاج الحبوب، والذي يستخدم طرائق آلية واسعة النطاق في الحراثة ونثر البذور والحصاد، لا يمكنه أن يستهلك شخصيًّا من إنتاجه غير حصّة ضئيلة من القمح أو الشعير، أمّا قيمة محصوله، بنظره، فهي قيمة ما يمكن تبادله في السوق مقابل المحصول؛ وكذلك الأمر عند الخزّاف الذي لا يستخدم إلّا عددًا ضئيلًا ممّا ينتجه يوميًّا من الأكواب والأطباق؛ وكذلك أيضًا صانع السيّارات، والرسّام، وصاحب المطعم؛ لأنّ السوق يستمدّ كلّ المنتجات التي ينتجها هؤلاء ويوفّرها لزبائن يقيّمونها بقيمة أعلى بكثير ممّا هي عليه في نظر المنتجين.

إنّ عملية التبادل هي التي تبدأ أوّلًا، ثمّ تظهر الأسواق وتنمو وتترسّخ، ومع مرور الوقت يصبح من الأسهل معرفة (الأسعار) والتنبّؤ بها، والتي يتمّ بموجبها تبادل الأشياء المختلفة (في العادة). وهذا الأمر في نفسه منفعة تعمّ الجميع، لأنّه يمنحنا كلّنا اطّلاعًا أفضل بشأن المواضع التي يمكننا أن نستثمر فيها مواردنا مع أكبر الترجيحات لتحقيق الأرباح؛ وهو أيضًا يساعد المنتجين على تحصيل السعر الأفضل لسلعهم. وعلى سبيل المثال: إنّ انتشار الهواتف النقّالة المجهّزة بمنفذ لشبكة الإنترنت يتيح لصغار المزارعين، حتّى في المناطق النائية، أن يطّلعوا على الأسعار العالمية للمحاصيل الغذائية ويتأكّدوا بأنفسهم ممّا إذا كان تجّار الجملة يطرحون أسعارًا معقولة لمحاصيلهم، وأن يلقوا نظرة على التوقّعات المستقبلية للأسعار ممّا يعينهم على اتّخاذ القرارات بشأن الأنواع التي يجب زراعتها، وتوقيت الزراعة، وأفضل الاحتمالات المتعلّقة بالربح المناسب.

والأسواق يحكمها القانون والعرف، لكنّ هذا الأمر يجب أن لا يحول دون تكيّفها مع الطلب الاستهلاكي المتغيّر، فلا بدّ من أن تكون قادرة على التعامل مع السلع والعمليّات الجديدة، كالتطبيقات البرمجية لاقتصاد المشاركة. ولا شكّ في أنّ الابتكار، بكلّ مناحيه، يضع التحدّيات بوجه الأطراف التي تنظّم السوق، فقد تبرز مخاوف جدّية حول ما إذا كان ينبغي تبادل السلع الجديدة، وهذه المخاوف يغذّيها في الغالب جهود مجموعات الضغط المتشكّلة من الأطراف التي تسيطر على السوق حينها وتخاف من المنافسة. لكنّ المحافظة على انفتاح السوق له منافعه أيضًا، وهو ما يلاحظ

بالخصوص عند إمكانية تقييم المزوّدين بشكل سهل وفوري على الإنترنت. ويجب أن لا ننسى بأنّ دوران عجلة الابتكار هو السبيل الوحيد للتقدّم.

الرأسمالية والدولة

يحاجج أنصار الرأسمالية بأنّ الدولة يجب عليها أن لا تملك أيّ سلع رأسمالية ولا توجّه استخدام السلع الرأسمالية الموجودة، وهم ينظرون إلى السياسيّين والمسؤولين الحكوميّين باعتبارهم ميّالين بإفراط إلى مصالحهم السياسية الضيّقة بعيدًا عن الاحتياجات الواسعة للمستهلكين. وفي أحسن الحالات يجب على الدولة أن تدافع عن المبادئ التي تسمح للرأسمالية بأن تفعل فعلها (الحقوق الفردية، والعدل، والتعاون غير الإجباري)، وهذا يتطلّب امتلاكها لقوّة إجبارية خاصّة بها (الشرطة، الجيش، المحاكم، السجون)، لكنّ (السلطة مَفسَدة) بكلّ أشكالها وتقع فريسة لأصحاب المصلحة بدوام الوضع الراهن، فيتوجّب وضع الحدود لسلطة الحكومة.

ويحاجج أنصار الرأسمالية أيضًا بأنّ من الممكن للأفراد أن يتّخذوا بأنفسهم معظم قراراتهم، أمّا القرارات المتعلّقة بالمشاريع الجماعية (كالسياسة الدفاعية، أو إنشاء مطارات أو طرق جديدة) فإنّ الديمقراطيّة تقدّم وسيلة معقولة لاتّخاذ هذه القرارات. وهم ينظرون إلى الديمقراطية باعتبارها طريقة سلمية لضبط من يمسكون بزمام السلطة الإجبارية في الدولة، وإزاحتهم عند الضرورة.

وإذا أردنا للديمقراطية، بدورها، أن تفعل فعلها فمن الواجب أن توضع لها الحدود أيضًا، فهي ليست طريقة جيّدة لاتّخاذ القرارات في كل المجالات، وتؤدي إلى إدخال أنف السياسة حتّى في القرارات التي لا يمكن اتّخاذها بأيّة طريقة أخرى. ويضاف إلى ذلك أنّ الديمقراطية يجب أن لا تعني أن الأغلبية المطلقة (*50%+1*) يمكنها أن تقرّر كلّ جوانب حياة الأقلّية، أو أن تستغلّها كما تحبّ وتشتهي، فالديمقراطية الحقيقية تتطلّب ثقافة يسودها التسامح وضبط النفس. ويجب أن تكون هذه الحدود مفهومة عند المواطن والسياسي على حدّ سواء، لكنّ الشائع في معظم الحالات أن يدعوهما الإفراط في تقييم إنجازات الديمقراطية إلى الاعتقاد بأنّ الكثير من الأمور (الإضافية) يجب اتّخاذ القرارات بشأنها ديمقراطيًّا، وممّا يدعو للأسف أنّ هذا يعني أمورًا إضافية يجري اتخاذ قراراتها (سياسيًّا)، فينفتح الباب أمام التوتّر والنزاع وتعريض الجميع للاستغلال على يد الأغلبية.

ويمكن للدساتير أن تساعد في تركيز عمل الديمقراطية ضمن الوظائف التي تحسن أداءها، وفي حماية الأقلّيات؛ ولتحقيق ذلك تحتاج الدساتير دعمًا واسعًا، ومستمرًّا نسبيًّا، وأن لا تكون قابلة للتعديل إلّا بعد موافقة أغلبية ذات نسبة عالية؛ ومع ذلك لا يمكن لأيّ وثيقة مكتوبة أن تضمن الحقوق الفردية وتدافع عن المؤسّسات التي تؤمّن

نجاح الرأسمالية، لأنّ هذه المهمّة تقع على عاتق القلوب والعقول والأخلاق والثقافة والتسامح.

الفصل السابع

البعد الأخلاقي للرأسمالية

النظرة الأخلاقية في الاشتراكية والرأسمالية

قدّم عالم السياسة الأمريكي جايسون برينان في كتابه (لماذا ليست الرأسمالية؟ [2014]) مقارنة بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد الأخلاقي، فقال بأنّ التصوّر الاشتراكي للمجتمع الصالح معروف للناس، فهو يشبّه المجتمع بعائلة تذهب للنزهة في الريف، فيعمل أفرادها جميعًا وفقًا للفضائل والروح الجماعية في سبيل هدف متّفق عليه، ويركّزون جهودهم في تحقيق الصالح الكلّي، لا مصالحهم الفردية وحسب. أمّا الرأسمالية فلا يمكنها أبدًا، وفق التصوّر الاشتراكي، أن تحقّق مثل هذا التعاون المتناغم لأنّها قائمة على رذيلتي الطمع والمصلحة الذاتية، بل إنّ السبب الوحيد الذي يدعو لتقبّل الرأسمالية في الأصل هو أنّ الناس لم يبلغوا بعد مرتبة الصلاح اللازمة لتأسيس الاشتراكية، لأنّهم تنقصهم القوّة الأخلاقية التي تمكّنهم من التخلّي الكامل عن الأنانية والانتقال إلى مرحلة العيش من أجل منفعة الجميع.

ثمّ ينتقل برينان إلى عرض التصوّر الرأسمالي، ويبيّن أنّه لا يقلّ إقناعًا عن التصوّر الاشتراكي، لأنّه يقوم على العون المتبادل من خلال مبدأ المعاملة بالمثل، فهو يرفض الإجبار والاستغلال، ويكافئ من ينفع الآخرين، ممّا يؤدّي إلى تعزيز الثقة والتعاون، ويسمح للناس بالسعي خلف غاياتهم الخاصّة بهم في جوٍّ من الحرّية والسلام، عوضًا عن إجبارهم على خدمة غاية بعينها يختارها لهم أرباب السلطة، فتنشأ بيئة متنوّعة تدعو إلى التسامح مع الآخرين وتحترم اختلاف طموحاتهم وأنماط حياتهم وتهتمّ بهم كأفراد لا كمجرّد أجزاء في آلة اقتصادية. وهذا الاهتمام بالإنسان يترجم على أرض الواقع من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسّسات الدينية والمؤسّسات الطوعية الأخرى في (المجتمع المدني)، والتي تستمدّ جميعها قوّة إضافية من الثروة التي يولّدها المجتمع الرأسمالي.

هذا التصوّر الرأسمالي يتميّز بأنّه أكثر واقعية، فالمبادئ الرأسمالية قادرة على أن تفعل فعلها في كلّ أنحاء الأرض، لا في مجموعات صغيرة كما هو حال الأسرة السابقة في رحلتها الريفية التي سرعان ما تضطرب أحوالها عند إضافة الغرباء إلى أنشطتها. وليس هنالك من جدوى في توجيه اللوم إلى ضعف المستوى الأخلاقي للناس، فالرأسمالية لا تشترط عليهم أن يلتزموا بالغيرية كالقدّيسين، بل تحوّل ميولهم الطبيعية للمصلحة (الذاتية) إلى منافع (اجتماعية)؛ فمن خلال مكافأتها للموهبة والتركيز والحيوية والتنظيم المنتج تقوم بالتوجيه التلقائي للناس نحو الابتكار والاكتشاف وخدمة الآخرين.

الرأسمالية تخلق القيمة وتنشر الثروة

إنّ قدرة الرأسمالية على خلق القيمة والثروة ونشرهما تُضاف إلى فضائلها الأخلاقية الأخرى؛ فالرأسمالية تحفّز الناس على اكتشاف ما يريده الآخرون وتزويدهم

به، ومن خلال التجهيزات الرأسمالية عالية الإنتاجية نتمكّن من تلبية احتياجات الكثير من الناس، لا القليل منهم.

ويجب أن لا نتفاجأ حين نلاحظ أن نموّ الرأسمالية قد أدّى إلى زيادة هائلة في دخل الفرد وثروته؛ فإذا أجرينا مسحًا لمعظم حقب التاريخ البشري الطويل سنجد أنّ متوسّط الدخل يراوح مكانه عند مستوى الكفاف (حوالي *1-3* دولار/اليوم بالأسعار الراهنة)، لكنّ زيادةً مفاجئةً حدثت قرابة العام (*1800*) وارتفع متوسّط الدخل بشكل حاد، ولا يزال يواصل ارتفاعه حتّى يومنا هذا. وقد استفاد الفقراء خصوصًا من هذا الارتفاع، ففي العام (*1990*)، وفقًا لأرقام البنك الدولي، كان حوالي (*40*%) من البشر يعيشون بأقلّ من (*1.90* دولار/اليوم)، أمّا في يومنا هذا فقد انخفضت تلك النسبة إلى أقلّ من (*10*%)، وهذا يعني أنّ الفقر انخفض خلال عقود قلائل أكثر ممّا انخفض خلال (*3,500* عام).

وبالإضافة لتمكين الناس من تأمين تكاليف ما يحتاجونه ويريدونه، تقوم الرأسمالية أيضًا بتحسين أدائهم في هذا (التأمين)، فالمنافسة تدفع المنتجين إلى الابتكار وكبح الأسعار وتحسين المعايير، وينتج عن ذلك انخفاض في أسعار السلع الضرورية (الغذاء، والمأوى، والوقود، والكساء) وارتفاع في مستوى جودتها على نحو لم يسبق له مثيل. والتاريخ يرينا أّنه لم يكن في العام (*1800*) إلّا القليل ممّن يستطيع تأمين تكلفة اللحم الطازج، أمّا في أيّامنا هذه فإنّ الجميع يمكنه ذلك ضمن البلدان الرأسمالية؛ ويقول الخبير السياسي والعلمي البريطاني مات ريدلي (*Matt Ridley*) في كتابه (المتفائل العقلاني [*2011*]) أنّ الشمعة التي تضيء لساعة واحدة كان صنعها يتكلّف (*6* ساعات عمل)، وفي العقد التاسع من القرن التاسع عشر أصبح من الممكن الحصول على الضوء نفسه من مصباح الكيروسين بتكلفة قدرها (*15* دقيقة عمل)، وفي عصرنا الحالي انخفضت تكلفة هذا الضوء بسبب تقنية (*LED*) لتصل إلى (نصف ثانية عمل)، والنتيجة الإجمالية: إنّ تكلفة الإنارة أفضل بـ(*43,200* ضعف) بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر.

إنّ هذا الارتفاع الهائل في الثروة هو الذي يفسّر ما عليه البشر في العصر الحاضر من مستوى أفضل لم يسبق له مثيل على صعيد الثروة والصحّة والطول والعمر؛ ولا يمكن تفسير هذا الأمر بالافتراض أنّه نتيجة حتمية للتقدّم التقني، لأنّ التقدّم التقني لا يتحقّز، في نهاية المطاف، إلّا بالمحفّزات الرأسمالية. ولنا أن نسأل من يفترض ذلك: لماذا حدث (الإثراء العظيم) على نحو مفاجئ؟ ولماذا كان سكّان أوروبا الشرقية يعانون من قيادة سيّارات (ترابانت) و(يوغو) غير المريحة والمعروفة بكثرة أعطالها وتلويثها للبيئة، وذلك بينما كان سكّان ألمانيا الغربية ينعمون بقيادة سيّارات (مرسيدس) و(بي أم دبليو) الفخمة ذات التقنيات العالية؟

ولا شكّ في أن تحسّن المستوى التقني يرفع المستوى المعيشي، لكنّ الرأسمالية هي من يقدّم المحفز لتطوير هذا المستوى التقني، وحقوق الملكية تلعب دورًا رئيسيًّا في ذلك، لأنّها تمنح الناس ما يلزم من الوسائل والثقة كي يستثمروا الوقت والجهد في البحث والابتكار والتطوير بعد أن يعلموا بقدرتهم على جني ثمار عملهم في ما بعد. ويضاف إلى ذلك أنّ التقنيات والمنتجات الجديدة يجري نشرها على نحو واسع وسريع من خلال منظومة معروفة بنجاحها الكبير هي الإنتاج الرأسمالي والتوزيع السوقي.

وإذا أردنا أن نعرف سبب الانخفاض السريع في مستوى الفقر العالمي منذ الثمانينيات الماضية فهو يعزى في العموم إلى فتح أبواب الصين والهند وأوروبا الشرقية وغيرها أمام التجارة العالمية والمبادئ الرأسمالية. وقبلها كانت سنغافورا وهونغ كونغ وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية من بين أفقر البلدان عند نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنّ مدّة غير طويلة من التجارة والرأسمالية جعلتها من أغنى البلدان، على النقيض ممّا حصل لدى جيرانها، من أمثال كوريا الشمالية وكمبوديا ولاوس، أو حتّى ماليزيا والصين، والتي لم تبدأ باللحاق بالركب إلّا في وقت متأخّر. وهذه الأمثلة وأشباهها تثبت صواب القول بأنّ الشرائح الأشدّ فقرًا هي من جنى المنافع الأكبر من الرأسمالية والتجارة، لأنّ زيادة الدخل دولارًا واحدًا في اليوم تعني عند هؤلاء الفرق بين الحياة والموت.

المنافع البشرية لحقوق الملكية

إنّ حقوق الملكية لا تكتفي بالسماح للناس بـ(استخدام) الموارد، بل تمنحهم أيضًا ما يحفّزهم على حمايتها وتطويرها و(تنميتها)، فالملكية الخاصة تحظى بمستوى أفضل بكثير من الرعاية والاستخدام المنتج إذا قارنّاها مع الملكية الجماعية، أو مع الأشياء التي لا يملكها أحد. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: الفشل الكارثي للمزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي أو في الصين الماوية، والتي لم ينتج عنها سوى المجاعة والحرمان؛ ومصائد الأسماك مثال آخر، فبما أنّها غير مملوكة لأحد تجدها تتعرّض للصيد الجائر في أغلب الأحيان، ولم يمكن توفير حماية مناسبة للثروة السمكية في بعض المواقع، كما حصل في آيسلندا ونيوزيلندا، إلّا بعد تخصيص حصص صيد قابلة للتبادل، وهذه الحصص ليست في الواقع سوى حقوق ملكية في الثروة السمكية.

وتسمح حقوق الملكية أيضًا للناس بالتعبير عن أنفسهم وتطويرها كما يشاؤون، وهي تحميهم من تدخّلات الآخرين، بل حتّى من تدخّل الدولة؛ ولقد أشار عالم السياسة البريطاني (النمساوي الأصل) فريدريك هايك (*1899-1992*) في كتابه (الطريق إلى العبودية [*1944*]) إلى أنّ الناس لا يمكنهم حتّى التعبير عن آرائهم السياسية المختلفة

ومناقشتها إذا كانت هنالك حكومة عدوانية تتحكّم بأماكن الاجتماعات وإصدار الصحف والإعلام بشكل عامّ.

وبالإضافة لذلك، تلبّي حقوق الملكية ميلًا بشريًّا طبيعيًّا؛ فما يمتلكه الإنسان يعدّ امتدادًا لذاته، إذ قد تحتوي هذه الملكية أشياء جمعها في سنّ الطفولة، أو أعطاها إيّاه صديق مقرّب، أو يقتنيها تذكيرًا له بأماكن زارها أو أحداث عايشها، وقد تكون أشياء (سيّارة أو غسّالة أو غير ذلك) تنفعه أو تريحه أو تغنيه عن الاستعانة بالآخرين، وقد تكون مجرّد أشياء لا غاية منها سوى الاستمتاع بحيازتها وصيانتها وإدارتها وحمايتها وتطويرها (وهذا ما يقوله الكثير من مالكي المنازل عن منازلهم، والكثير من المستثمرين الرياديين عن مشاريعهم).

وقد يحاجج مناهضو الرأسمالية بأنّ الموارد يجب تشاركها، لا امتلاكها؛ والرد على ذلك: إنّ الموارد القيّمة لا (توجد)، بكلّ بساطة، على نحو يمكن تشاركها فيه كما نشاء، بل يجب (خلقها)؛ فالأرض القاحلة تظلّ قاحلة حتّى يأتي شخص يستطيع رؤية إمكانيّاتها، فيحرثها ويحفر فيها بئرًا أو يبني منزلًا. أمّا المشاركة الإجبارية للموارد التي نشأت بفضل رؤية أحدهم وجهوده فهي تصرّف ليس ظالمًا وحسب، بل هو يضرّ الإنتاجية أيضًا، فمن سيبادر بعدها إلى بذل الجهد نفسه عندما يرى أنّه غير قادر على الانتفاع منه؟ إنّه سيميل إلى الكسل ويأخذ مكانه في صفّ توزيع الحصص المأخوذة من جهود الآخرين.

المساواة والازدهار

لقد أُهدِر الكثير من الحبر في الكتابة عن اللامساواة المفترضة في الثروة والدخل ضمن المجتمعات الرأسمالية، وجرى الاستنتاج بأنّ هذه اللامساواة تبرّر اللجوء إلى إعادة التوزيع؛ لكنّ الحقائق على أرض الواقع لا تدعم هذا الزعم، فالأرقام التي يُستند إليها في الحديث عن اللامساواة هي في العادة لمستويات الدخل دون حساب الضرائب والمنافع الاجتماعية، أمّا إذا اقتطعنا الضرائب التي يدفعها ذوو الدخل الأعلى وأضفنا ما يحصل عليه ذوو الدخل الأدنى من المنافع الاجتماعية (كمعونات الرعاية الاجتماعية، والبطالة، والمرض، والمعاشات التقاعدية)، فإنّ المخطّط الناتج لتوزيع الدخل لا يشير إلّا للقليل من التفاوت بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية؛ بل إنّ التفاوت يضيق أكثر إذا أدخلنا في الحساب الخدمات التي تديرها الدولة وتقدّمها مجّانًا للفقراء (كالرعاية الصحّية، والتعليم المدرسي)، ناهيك عن أنّ الإحصاءات تتجاهل في العموم كلّ تأثير (ديناميكي)، فنقرأ في أحد التقارير الإحصائية السنوية أنّ أفقر فقراء العالم هو الأمريكي الشابّ المتخرّج لتوّه من إحدى الجامعات المرموقة، اعتمادًا على منطق أعوج يزعم بأنّ ديونهم الدراسية الهائلة تمنحهم "ثروة سلبية"، لكنّنا نراهم في ما بعد قد أصبحوا من أثرى الأثرياء بفضل مؤهّلاتهم الرفيعة.

إنّ اللامساواة نتيجة طبيعية للتبادل، فعندما يندفع آلاف الأشخاص لحضور حفلة غنائية لا تزيد تذكرتها على بضعة دولارات للشخص الواحد، ينتهي الحال بالمطرب في تلك الحفلة إلى زيادة رصيده من المال، بينما يقلّ رصيد من حضروا الحفلة؛ وإذا أردنا الحيلولة دون هذه اللامساواة فلا سبيل إلى ذلك إلّا بإعادة توزيع ما يجنيه المطرب بعد كلّ حفلة، فالمساواة المالية تقتضي إعادة التوزيع بشكل (مستمرّ)، ممّا لا يترك للمطرب أيّ محفّز يدفعه للاستمرار في الغناء، وهذا يعني حرمان الآخرين من المنافع (غير المالية) في هذا التبادل؛ فالتبادل لا يقع إلّا إذا حصل كلا الطرفين على قيمة: فعلى الرغم من أن مرتاد الحفلة قد يخرج من الحفلة بمقدار أقلّ من الدولارات، لكنّه حصل مقابل ذلك على بهجة ومتعة الاستماع لمطرب يعشق أغانيه، وهذه المنفعة غير المالية لا يمكن أخذها منه وتوزيعها على الآخرين، وإذا عبّرنا عن ذلك بلغة (مساواة الأشياء القيّمة) يمكننا أن نقول: إنّ إعادة توزيع الموارد المالية لا يقوم إلّا بنصف المهمّة المطلوبة.

مشكلة تعريف (المساواة)

إنّ اللامساواة المالية في ظلّ الرأسمالية تعكس مدى النجاح أو الفشل في خدمة الآخرين، إذ لا يتحقق العائد المالي إلّا بخدمة الآخرين ليعكس ما ينوي الآخرون تقديمه مقابل هذه الخدمة، فلا يحتاج الأمر إلى لجنة أو هيأة لتقدير قيمة الخدمة المقدَّمة وحجم المكافأة المستلَم، لأنّ هذا التقدير يقوم به من تُقدَّم لهم هذه الخدمة. بل إنّ الواقع يشير إلى أنّه ما من لجنة أو هيأة حكومية يمكنها اتّخاذ قرار يحدّد المكافأة بعقلانية؛ فما هو الأساس الذي تستند إليه في اتّخاذ القرار بشأن تقدير قيمة الخدمة التي يقدّمها للمجتمع أحد نجوم الغناء، أو رياضيّ مشهور، أو غوّاص بحري، أو معلّم، أو عامل لحام المعادن، أو ممرّض؟ وكيف لها أن تحدّد مقدار المال الذي يجب دفعه لهم على نحو يعكس قيمة العمل؟ وحتّى لو قرّرت هذه اللجنة أو الهيأة الحكومية أن تسلك الطريق السهل وتدفع لهم أجرًا متساويًا فإنّها تظلّ بعيدة عن الإنصاف أو المساواة، لأنّ الوظائف منها الخطرة ومنها الآمنة، ومنها الممتع المتنوّع ومنها المملّ المحبط، ومنها السهل ومنها ما يتطلّب قدرًا هائلًا من التركيز، ومنها ما يجري ضمن موقع للعمل بهيج ومريح على العكس من مواقع عمل أخرى؛ والأجر المتساوي لا يساوي بين هذه الاختلافات عند حساب (الحصيلة النفسية)، لكنّ المنافسة في سوق العمل، في ظلّ الرأسمالية، تؤدّي هذه العملية بشكل آلي، وعلى سبيل المثال: إنّ العامل سيطلب أجرًا أعلى حين يعمل في وظيفة خطرة أو كريهة أو تتطلّب مهارات عالية. ولذلك يرى مؤيّدو الرأسمالية أنّ إعادة التوزيع المالية تصرّف يتّصف بأنّه: (لاعقلاني) لغياب أيّ أساس موضوعي لتحديد القيمة والمكافأة، و(مشوّه) لأنّه لا يأخذ بالحسبان العوامل غير المالية، و(غير ضروري) لأنّ السوق يؤدّي المهمّة المطلوبة بسرعة وتلقائية، ويضيفون إلى هذه الصفات أيضًا (اللاأخلاقية)، لأنّه يجب أن يكون للناس

الحقّ بالمكافآت التي تثمرها مهاراتهم وعملهم الدؤوب، ولا يمكن السماح لأيّ فرد بسرقة المال من الأغنياء حتى وإن كانت السرقة بذريعة المساواة، فلماذا نحرّمها للفرد ونبيحها للحكومة، لا سيّما عندما تُتَّخَذ القرارات وفقًا لأهواء المسؤولين الحكوميين دون أيّ أساس عقلاني.

إذا كنّا نرغب (حقًا) بمساعدة الفقراء فالرأسمالية أفضل الوسائل، ومن يمعن النظر في اقتصاد التجارة لعالمنا المعاصر يجد أنّ التحسّن السريع في المستوى المالي ليس من نصيب الأغنياء، بل الفقراء، والفقراء هم تختلف أحوالهم بشكل جوهري مع هذا التحسّن. ويضاف إلى ذلك أنّ الرأسمال يجعل الجميع أغنى، فلا يقتصر الأمر على من يصدف امتلاكه للرأسمال، فعندما يرتفع مستوى الإنتاجية يحصل الجميع على مقدار أكبر من الأشياء التي يحتاجها ويريدها، ويتمكّنون من صنع مقدار أكبر من الأشياء في مدّة عمل أقصر وظروف أسهل. وبما أنّ مواطني البلدان الرأسمالية أغنى من غيرهم، فإنّهم يميلون أكثر إلى عمل الخير، ويرسلون مقدارًا أكبر من دخلهم إلى الجمعيات الخيرية؛ وحتّى إذا استثنينا من حسابنا إعانات الجمعيات الخيرية، فإنّ الفقراء في البلدان الرأسمالية الغنية يظلّون أفضل حالًا بكثير بالمقارنة مع حال الفقراء في البلدان الاشتراكية.

الرأسمالية تحسّن العلاقات الإنسانية

ترى المفكّرة السياسية الأمريكية آين راند (*1905-1982*) أنّ الرأسمالية هي المنظومة الأخلاقية الوحيدة للمجتمع، لأنّها الوحيدة التي لا تعتمد على القوة في استدامتها، بل إنّها لا تعمل إلّا من خلال التبادل (الطوعي)، فلا (إجبار) في التعامل بين الناس، ومن أراد إقناع غيره بالتبادل معه فلا بدّ له من (تبادل الاحترام والثقة)، وهو أمر يحظى بقيمة خاصة لدى الشرائح الأشدّ فقرًا.

والرأسمالية تقضي أيضًا على التمييز، ولا تحتاج إلى أيّ قوانين أو ضوابط تنظيمية لتحقيق هذه الغاية: فربّ العمل الذي يرفض توظيف من ينتمي إلى جندر أو عرق أو ثقافة أو دين بعينه، أو يرفض بيع أو تأجير منتجاته للمستهلك إذا كان من مجموعة ما، سرعان ما سيجد نفسه قد خسر أمام منافسيه الذين لا يتبنّون نهجه في التمييز. وفي الواقع، إن الضوابط التنظيمية تؤدّي في الكثير من الأحيان إلى تأثيرات ضارّة أكيدة للأقلّيّات، كما هو الحال، مثلًا، مع قوانين الحدّ الأدنى للأجور، والتي تجعل عملية التوظيف أكثر تكلفة لأرباب العمل، فيقلّ ميلهم لقبول وتدريب الشباب قليلي الخبرة أو المهاجرين الذين ليسوا بمستوى المواطنين من ناحية إتقان اللغة أو الإلمام بأعراف المجتمع، على الرغم من الضوابط التنظيمية التي ما وُضِعت إلّا لمساعدتهم.

ومن المثير للانتباه أنّ الرأسمالية تترافق مع معدّلات عالية لتعليم الإناث، وهو عامل مهم في تحديد المستويات الصحّية والتعليمية والمعيشية للأسرة؛ إذ بدأ

معدّل تعليم الإناث بالصعود السريع بالترافق مع نموّ التجارة في عصر النهضة، لأنّ معظم التجّار كانوا من الرجال، فوقعت على كاهل الزوجة مسؤولية إدارة العمل عند غياب الزوج في الأسفار البحرية أو التنقّل لبيع السلع، فأصبح من المهمّ أن تلمّ المرأة بالقراءة والكتابة والحساب، ولا يزال حالها كذلك في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة.

المقارنة لا تكون إلّا بين النظائر

وفي ختام الفصل نكرّر ما قلناه: ليس من الممكن منطقيًّا المقارنة بين الاشتراكية (المثالية) والرأسمالية (الحقيقية)؛ وليس من الممكن منطقيًّا الجمع بين تعريف الاشتراكية على أساس محفّزات صالحة مفترضة (كالثقة والتعاون) وبين تعريف الرأسمالية على أساس محفّزات طالحة مفترضة (كالجشع). ولقد حاول الكثيرون ذلك لكنّ حججهم نقضتها الحقائق، فالرأسمالية ليست تكالبية بل (تعاونيّة)، والواقع يشير إلى أنّ النظام الذي يقوم على الثقة والمعاقبة المنهجية للدوافع الهدّامة للمجتمع إنّما هو نظام اجتماعي تعاوني بحق.

والرأسمالية أيضًا منظومة اجتماعية تتّصف بالواقعية، فتركّز جهودها على ما يؤثّر على أرض الواقع حقًّا، دون الاعتماد على نظرة لا يمكن تحقيقها عن مجتمع مثالي يتكوّن من مواطنين يسلكون بأجمعهم طريق الفضيلة والغيرية. وهي لا تعتقد بالأوهام التي تساق حول الطبيعة البشرية، فلا تفترض إمكانيّة تحويل الناس إلى ملائكة، سواء كان ذلك بالموعظة أو بالإجبار، وتعمل عوضًا عن ذلك على كبح جماح المصلحة الذاتية المتأصّلة في الطبيعة البشرية وتوجيهها على نحو يخدم حصيلة نهائية تنفع المجتمع. وتتّفق الرأسمالية مع المبادئ الأخلاقية عندما لا تفترض أنّ السرقة والاحتكار والتفضيل والإجبار يمكن القبول بها إذا كانت الدولة هي من يقترفها.

والرؤية الرأسمالية ليست منحصرة بالمجموعات الصغيرة، إذ إنّ الكثير من أنحاء العالم تنتهج الرأسمالية فعليًا، أو تتاجر مع بلدان رأسمالية؛ وبما أنّ الرأسمالية تعمل من خلال قواعد عامّة كحقوق الملكية والنزاهة واحترام العقود فليس هنالك حدّ لعدد المنخرطين فيها؛ لكن إذا كان المجتمع توجّهه غاية جماعية ما، فعندها يتسبّب الحجم الكبير بمشاكل أكبر، لأنّ من يضع الخطط لهذه المجتمعات ويديرها يحتاج إلى تجميع ومعالجة معلومات أكثر بكثير حول ما يجب إنتاجه وحول الدور الذي يجب أن يلعبه كلّ فرد في العملية الإنتاجية. إنّ هنالك مجال واسع للخلاف في رسم الغايات التي يسعى إليها المجتمع، وتحديد الوسائل المناسبة لإنجاز هذه الغايات، وتنشأ عن ذلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق القادة الذين لا يردعهم رادع عن اتّخاذ هذه القرارات وقمع أيّ صوت يعارضها.

الفصل الثامن

موجز تاريخ الرأسمالية

تشويه الرأسمالية كي تتلاءم مع نظريات المنتقدين

كان كارل ماركس ينظر إلى الرأسمالية باعتبارها مجرّد مرحلة واحدة ضمن العملية الحتمية لتقدّم التاريخ البشري، وكان يعتقد بأنّ الرأسمالية ستنهار في نهاية المطاف بفعل تناقضاتها الداخلية لتحلّ (الشيوعية) محلّها. ولهذا التحليل التاريخي منزلة مؤثّرة في صفوف الاشتراكيين والمنظّرين الاجتماعيين في عالم اليوم، ولذلك يُلاحَظ أنّ الكثير من النقاش الأكاديمي والفكري حول الرأسمالية لا يُقدَّم إلّا بصيغة التطوّر التاريخي، بينما ينحصر النقاش حول الرأسمالية المعاصرة بالمشاكل التي يُعتقَد بأنّها تؤدّي إلى انهيارها. وبالنتيجة، تحيلنا وجهات النظر هذه إلى رؤية مضلّلة للرأسمالية تخدم أغراض منتقديها، والأسوأ من ذلك أنّ الكثير يعمدون إلى تزييف الحقائق على نحو يجعلها تناسب نظريّاتهم، فيكتبون عن تاريخ بعض الترتيبات الاقتصادية ويصفونها بـ"الرأسمالية" مع أنّها تكاد لا تتّصل بأيّة علاقة مع المفهوم الحقيقي لها، بل إنّ هنالك من يتّهم الرأسمالية بالتسبّب بمشاكل اقتصادية لم تعِدْ أحدًا بالعمل على تخفيفها، وبمشاكل اجتماعية ترجع أسبابها إلى تصرّفات السياسيين أكثر من رجوعها إلى تصرّفات المستثمرين.

من الصعب كتابة تاريخ، أو حتّى وصف، لأمر لم يتواجد قطّ بشكله الصافي؛ وهذه النقطة تُثار كثيرًا من أجل عزل المفهوم الصافي للاشتراكية عند انتقاد أدائها العملي الذي يقدّم لنا تاريخًا يتميّز بالأنظمة الدكتاتورية وعمليات التصفية السياسية والإبادة الجماعية والأخطاء البيئية الكارثية والمجاعات وفقدان السلع الضرورية والانخفاض المريع في النمو الاقتصادي. أمّا مؤيّدو الرأسمالية فهم أقلّ خجلًا من تاريخها العملي، لأنّهم يعترفون بمشاكلها لكنّ هذا الاعتراف يصاحبه الإشارة إلى ما تميّز به هذا التاريخ من سرعة نموّ وانتشار الثروة والديمقراطية والسلام والحرية الشخصية. ولذلك فحتّى لو لم توجد الرأسمالية "الصافية" قطّ، يمكن تعلّم الدروس من استكشاف تاريخ المجتمعات التي تبنّت نسخة، على الأقلّ، من مبادئها.

التجارة التي تديرها الدولة

كانت الحقبة الممتدّة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر تتميّز بالقومية الاقتصادية ورغبة الملوك ورجال الدولة ببناء دول قوية اقتصاديًا، وكان هؤلاء يرون بأنّ هذه المنزلة تتطلّب بيع أكثر ما يمكن من السلع للآخرين وشراء أقلّ ما يمكن، وذلك من أجل زيادة مكاسبهم وتجميع أكبر قدر ممكن من الثروة (الذهب والفضّة)، وذلك اعتقادًا منهم بأنّ (البائع) وحده من يستفيد من التبادل لأنّ المال يدخل جيبه في نهاية المطاف، فأصبحت أكوام الذهب والفضّة التي تدفّقت على خزائن الدول مصدرًا ومقياسًا للازدهار والقوّة؛ ولذلك أخذت السياسة التجارية الخارجية والداخلية طابعًا حمائيًا شديدًا، وعُرِضت مبالغ مالية ضخمة على المنتجين الذين يزوّدون سوق التصدير،

وفُرِضت رسوم مرتفعة وعوائق أخرى على المستوردين، بل إنّ بعض الدول، كبريطانيا، حظرت على مستوطناتها أن تتاجر مع غيرها للحيلولة دون تسرّب ثروتها إلى الدول المعادية كفرنسا أو إسبانيا أو هولندا، وكان يُنظَر إلى الحرب كوسيلة مشروعة لزيادة الثروة الوطنية عبر نهب ثروات الدول الأخرى. وعلى المستوى الداخلي كانت بعض المدن تفرض عوائق مماثلة على الصناعيين والحرفيين في المدن الأخرى، وذلك بينما أقدمت نقابات الحرَف على فرض ضوابط تنظيمية صارمة على مزاولة الحرَف من أجل استبعاد المنافسين، بل إنّ هذه النقابات خوّلت الملوك بحظر الآلات الموفّرة للعمالة لأنّها كانت تهدّد معيشة أعضائها، ولقد أغدقت المدن عطاياها على من كان يحابيها من المستثمرين من خلال منحهم حقوق احتكار السلع الأساسية كالنشاء والملح.

كانت تلك الممارسات ما دُعي بمصطلح جامع هو (الميركنتيلية)، وتعريفها: منظومة مصمّمة لتحقيق المنفعة للمنتجين لا المستهلكين. وكثيرًا ما يُستشهَد بالميركنتيلية كصورة مشوّهة للرأسمالية في بداياتها، لأنّ حقبة الميركنتيلية شهدت إنشاء الاستثمارات ونموّ الرأسمال والصناعة والأسواق والتجارة؛ لكنّ الحقيقة تقول بأنّها تختلف بشدّة عن الرأسمالية على كلّ الصعد تقريبًا، لأنّها كانت محاطة بالضوابط والرسوم الحمائية التي استخدمها أرباب السلطة لتوجيه النشاط الاقتصادي للبلاد، وكانت هذه الضوابط بدورها تعتمد على السلطة الإجبارية للدولة، فأصبح من المشروع ممارسة المحاباة والسرقة واستخدام القوّة، وفي هذه البيئة لم يكن للرأسمالية أن تتواجد سوى في (النطاقات الحرّة) خارج المدن التي لم تكن تسري فيها أحكام حكومات المدن ونقابات الحرَف، فأتيحت فيها إمكانيّة التجارة الحرّة والابتكار وظهور أفكار جديدة.

ولقد قدّم آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) تشريحًا للمنظومة الميركنتيلية، وأشار فيه إلى أنّ البائع والمشتري ينتفعان (سويّة) من التبادل التجاري الطوعي، ولولا هذا الانتفاع المتبادل لما انخرطا فيه أصلًا، وإذا كان البائع هو من يحصل على الذهب والفضة بموجب هذا التبادل فليس ذلك إلّا لأنّ المشتري يحصل مقابل المال على سلع وخدمات يقيّمها بقيمة تتجاوز في نظره قيمة ما دفعه من مال. والتبادل التجاري ليس أمرًا ينبغي الوقوف في وجهه، لأنّه كلّما زاد التبادل التجاري زادت معه القيمة المنشأة والثروة الموزّعة على الناس في كلّ أنحاء العالم. وإنّ المنافسة المفتوحة تعزّز الابتكار والقيمة خلال السعي للحصول على المال؛ والتخصّص الذي نشأ بفضل الرأسمالية والأسواق يتمخّض عن مكاسب هائلة في مجال الإنتاجية، فينتفع الجميع، ولا سيّما الفقراء. لكنّ سميث يحذّرنا من أنّ هذه العجلة قد تتوقّف بأكملها بسبب سلطة الدولة، وخصوصًا عندما تُمارَس هذه السلطة على نحو يخدم المحاباة ويحمي مصالح المنتجين المهيمنين في نطاق ما.

إذن، لا شكّ في أنّ (منظومة الحرّية الطبيعية)، أو ما ندعوه اليوم بالرأسمالية، لا يتماثل مع الميركنتيلية بما فيها من ضوابط ومكافآت مالية وضرائب وحروب وأفكار بدائية حول التجارة والقيمة. ولقد كانت الحجج التي أوردها سميث هي من انتصر في النهاية، ففي ستّينيات القرن التاسع عشر أخذت ضوابط الميركنتيلية تزول ليحلّ محلّها ضرائب أدنى وسياسة لإلغاء الضوابط، وكانت النتيجة حقبة مميّزة للتجارة الحرّة شهدت خلالها بريطانيا نموًّا سريعًا لم يسبق له مثيل في تاريخها.

الثورة الصناعية

عندما يسمع معظم الناس كلمة (الرأسمالية) قد توحي لهم بصورة المصانع والمدن الصناعية إبّان الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهي صورة كئيبة رسمتها كتابات ريتشارد ديكنز (*1812-1870*) وكارل ماركس. ولا شكّ في أنّ اقتصاد هذه الحقبة كان أقرب إلى فكرة الرأسمالية منه إلى الميركنتيلية خلال تاريخها بأكمله، إذ كان يتمتّع بالحرّية النسبية وانخفاض الضرائب، ومرّت فيه الزراعة والصناعة بتحوّلات ناتجة عن اختراعات متعدّدة، كتقنيات الطاقة المائية والبخارية الجديدة التي غذّت مصانع الغزل والنسيج فحوّلت الصوف البريطاني والقطن الأمريكي الخام إلى نسيج رخيص فاخر يُصدَّر إلى كلّ أنحاء العالم. ومع ذلك فإنّ الرواية الماركسية-الديكنزية لما حدث ألقت غطاء كثيفًا على طبيعة هذه التطوّرات المدهشة وآثارها الحقيقية، فهذه الانتقادات وأمثالها ترجع بدايات الثورة الصناعية إلى (قانون التسييج) الذي سمح لمالكي الأراضي بتسييج الأراضي الزراعية، فهم يزعمون بأنّ هذا القانون أخرج الفلّاحين من الريف وقذف بهم في المدن الكئيبة، فاستغلّهم أصحاب المصانع كعمالة رخيصة.

إنّ الصورة السابقة لا تمثّل حقيقة ما حصل، لأنّ قانون التسييج لم يُطبَّق بسرعة ويسر، فكلّ حالة كانت تتطلّب موافقة البرلمان بعد سماع كلّ الاعتراضات؛ وكان هنالك حينها عامل أقوى بكثير في الدفع إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو أنّ أجور العمل في المدن الصناعية أعلى وتتصاعد بوتيرة أسرع بكثير ممّا كان عليه الحال في الريف، وذلك لأنّ الابتكارات الصناعية والطاقة المائية والبخارية والتخصّص والتجارة العالمية أحدثت نموًّا هائلًا في إنتاجية العامل، وزادت مكاسب العامل بالتوازي مع ذلك النمو.

وليس هنالك مصداقية للصورة الديكنزية-الماركسية التي تصوّر لنا أناسًا مجبرين على تحمّل الفقر في المدينة، ففي العام (*1820*) كان متوسّط كلّ شرائح الدخل في بريطانيا يشهد ارتفاعًا سريعًا، بما في ذلك أفقر الفقراء، وكانت المصانع تقدّم تيّارًا من الدخل أكثر استقرارًا بكثير ممّا كان يتوقّعه الناس من العمل الموسمي في الأرض وما ينتجه من محاصيل تتفاوت قيمتها كلّ حين. وقد تكون ساعات العمل في المصنع

طويلة وفقًا للمعايير المعاصرة، لكنّها لم تكن أطول من ساعات العمل التي تتطلّبها تنمية المحاصيل، وذلك بينما يتفوّق العمل في المصنع على نظيره في الأرض بكونه أقلّ إنهاكًا ويحدث ضمن أبنية تقي العاملين أذى الطقس. ويضاف إلى ذلك أنّ المدن كانت تحوي أيضًا متاجر ومرافق للترفيه وفرصًا أكثر بكثير للحياة الاجتماعية والنشاطات الثقافية والتعليم. وصحيح أنّ المنازل كانت تكتظّ بساكنيها، خصوصًا بعد نموّ عدد أفراد الأسرة بفضل الخدمات الصحّية التي أتاحت بقاء عدد أكبر من الأطفال على قيد الحياة، لكنّ هذه المنازل كانت أكثر جفافًا ودفئًا ونظافة وتهوية ومجهّزة بالمجاري الصحّية على نحو لا ترقى إليه المسقّفات التي يقطنها العامل الريفي. ولقد كانت الطبقة المثقّفة الميسورة في المدن تبدي صدمتها من منظر الفقر الذي يعيشه فقراء المدن، لكن لم يكن من بينها إلّا القليل ممّن امتلكوا أيّ فهم لحالة الفقر في الريف التي هرب منها هؤلاء الفقراء بإرادتهم.

ولقد كان للثروة التي أنشأتها المدن بنفسها تأثير أدّى إلى تحسينات إضافية في ظروف العمل والعيش، وترسّخت هذه التحسينات بفضل قوانين جديدة في مجالات: عمالة الأطفال، وساعات العمل، والأجور، ومعايير بناء المنازل، وهو ما لم يكن ممكنًا في عصر الزراعة الكفافية. ناهيك عن أنّ الأجور في المدينة كانت تخدم العامل أكثر بكثير، وذلك بسبب الهبوط الهائل في الأسعار وارتفاع جودة الملابس والمنتجات الأخرى التي كان العامل في المدينة هو نفسه من ينتجها.

الاقتصاد الذي تديره الدولة

لكن، وبدءًا من حوالي العقد التاسع في القرن الثامن عشر، أخذت البيئة الاقتصادية الحرّة نسبيًّا، والتي ساعدت الإنتاج في المدينة على التوسّع، بالتعرّض لضغط فكري متزايد، إذ أدّت نجاحات العلوم الطبيعية إلى تنامي الاعتقاد بإمكانية التحكّم العقلاني والعلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، وسمحت مجتمعات المدن للعمّال بالتجمّع فنظّمت نفسها سياسيًا وطالبت بضوابط أقوى في مجال الأجور وظروف العمل، وتسبّبت التوتّرات السياسية في كلّ أرجاء أوروبا بعودة ظهور السياسات الحمائية، ولا سيّما: السياسات الميركنتيلية، فحدثت زيادة تدريجية في الضوابط المفروضة على التجارة، وما إن حلّ القرن العشرين حتى ظهرت دعوات للحكومات بالتدخّل في عمل الخدمات الأساسية كالسكك الحديدية، بل إنّ بعضها دعا الحكومات إلى تحمّل مسؤوليّة إدارة قطاعات صناعية بأكملها.

وفي ثلاثينيات القرن العشرين، وفي أعقاب أزمة (الكساد الكبير)، قرّرت المزيد من البلدان التمادي في هذا النوع من التأميم، وظهرت موجة جديدة من الاقتصاديين الذين حثّوا الحكومات على زيادة الإنفاق أملًا في تحريك عجلة التعافي الاقتصادي، والانتقال بعدها إلى "الضبط الدقيق" للاقتصاد من خلال الضرائب والضمان والسياسات

النقدية. وعندما حلّت ستّينيات القرن العشرين كانت كلّ البلدان "الرأسمالية" ظاهريًا قد تحوّلت فعليًا إلى اقتصادات "مختلطة"، يتواجد فيها القطّاعان الخاصّ والعمومي جنبًا إلى جنب، مع فرض الضوابط التنظيمية على الشركات والعمالة والأسواق، وممارسة الحكومة لـ"التخطيط الإرشادي"، وإقامة معوّقات حمائية في وجه التجارة، والإدارة الحكومية للاقتصاد؛ وهي ممارسات لا تتلاقى مع مبادئ الرأسمالية بأي حال من الأحوال.

وكان لهذا الخليط مشاكله الخاصّة به أيضًا، فالتأثيرات الأوسع للسياسات الحكومية فُهِمت بشكل خاطئ: إذ كان من المفترض للإنفاق الحكومي أن يدفع عجلة الاقتصاد لكنّه في الواقع دفع عجلة ارتفاع جنوني في الأسعار تسبّب باضطراب الاقتصاد؛ وأمّا القطّاعات التي تديرها الدولة، والتي اعتادت على التداوي بأموال دافعي الضرائب، فلم تقدّم سوى أداء فاضح السوء على صعيد الكفاءة وخدمة المستهلك؛ وأمّا القائمون على التخطيط فعجزوا، بكلّ بساطة، عن جمع وتحليل كلّ ما يحتاجونه من المعلومات اللازمة لإدارة اقتصاد معقّد؛ وأمّا السياسة الاقتصادية التي كان يفترض بها أن تكون عقلانية فقد تعرّضت للتسييس وتقاتلت عليها المجموعات ذات المصلحة باستمرار الواقع كما هو عليه؛ وزادت الخلافات مع العمّال، وأدّت المحاباة إلى بثّ الاضطراب في كلّ أرجاء العملية الإنتاجية.

كارثة الشركاتية

هذه المحاباة ربّما يمكن اعتبارها الشكل الأبرز للاقتصاد في العصر الراهن، والكثير يدعونها "رأسمالية المحاباة"، لكنّ أفضل اسم يطلق عليها هو (اشتراكية المحاباة)، لأنّها تختلف تمامًا عن الرأسمالية التي تعتمد على الطلب الاستهلاكي الذي يحرّك بدوره عجلة الاستثمار والابتكار والإنتاجية والأسواق الحرّة والمنافسة؛ أمّا المحاباة فتتمثّل بمجموعة من الشركات ذات الطموحات الاحتكارية، والتي تستخدم نفوذها السياسي لعرقلة العجلة السابقة بكلّ مكوّناتها، على الرغم ممّا يتظاهر به الحلف الحكومي-الشركاتي من الوقوف بجانب المستهلك، بل إنّه قد يصل إلى حدّ تصديق مزاعمه الكاذبة نفسها.

وإذا أخذنا بالحسبان الحدّ الذي وصل إليه نموّ الحكومات خلال القرن الماضي، والمدى الذي بلغه اختراقها لكلّ مجالات الحياة الاقتصادية، فسنجد بأنّها تمثّل فرصة لاقتناص الكثير من أوجه الدعم التجارية؛ فالحكومات قادرة على تقديم التمويل والإعفاءات الضريبية، وزيادة أو خفض رسوم الاستيراد، ومنح الأراضي أو الأموال أو الامتيازات الاحتكارية، ومطالبة الاستثمارات الجديدة بالحصول على التراخيص، وصياغة الضوابط التنظيمية وسلّم الرواتب على نحو لا يتحمّله سوى الشركات المترسّخة. بل إنّ الحكومات قد تحتمل التآمر بين هذه الشركات، وقد تصل إلى حدّ

مطالبتها باللقاء عبر هيآت تخطيط تتيح لها تحديد الأسعار والإنتاج على نحو أشبه بكارتيل من الشركات تشرف عليه الدولة. ومن السهل إقناع الحكومة، بذريعة الوقاية من الأزمات والحفاظ على الوظائف، بتقديم حزم الإنقاذ المالي للمشاريع التي تُدار بطريقة سيّئة ولا يمكنها أن تقدّم منتجات تتماثل مع السلع المنافسة في السعر أو الجودة، أو تعجز عن منافسة المنتجات الأجنبية، أو لم يعد لمنتجاتها، بكلّ بساطة، طلب من جانب المستهلكين؛ ولهذا فإن من يلاحظ عمل المصارف والشركات العاملة في مجالات الخطوط الجوّية والبناء والصناعة والطاقة والاتّصالات الهاتفية والإعلام والأدوية وصناعة السيّارات والمواصلات والاستيراد والمخازن الاستهلاكية ومالكي الأراضي ومهندسي طاقة الرياح، وغيرها الكثير من الشركات التي تندرج ضمن القطّاع الخاص بالاسم، يجد أنّها تعتمد على الحكومة وما تقدّمه من دعم وأموال وإعفاءات ضريبية ورخص وضوابط تنظيمية تضيّق على المنافسين.

وحتّى لو كانت النوايا الأصلية نبيلة، كالرغبة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وحماية الوظائف وتحسين المرافق وحماية البيئة وما شابه، فإنّ هذا السخاء الحكومي يتسبّب بتأثيرات ضارّة؛ فهو يجرّ المستثمرين نحو عالم السياسة، ويشجّع على ما يدعوه الاقتصاديّون بـ(التريّع *rent seeking*)، أي: تحشيد الضغط السياسي من أجل امتيازات تؤمّن أرباحًا سهلة تأتي من جيب الحكومة أو تتحقّق بفضل الضوابط التنظيمية التي تقلّل المنافسة. وكلّما اتّسع نطاق الحكومة نمت معه المنافع المنتظَرة من جهود تحشيد الضغط السياسي، ومن الفساد والمحاباة أيضًا؛ وكلّما مضت الحكومة في خدمتها لمصالح المنتجين الحاليين وتضخّم حجمهم أصبحت الحكومة أكثر اعتمادًا عليهم في تشكيل الضوابط التنظيمية المستقبلية وكثرت حالات استبعاد المنافسين المحتملين والتقنيات الجديدة. وإلى جانب ذلك يجري تجاهل المصالح المتنوّعة للمستهلكين، واحتكار الجدل السياسي من قبل مجموعات الضغط التابعة للمنتجين الذين تصبح مصالحهم أكثر تركيزًا ويتفوّقون على المستهلكين في جهود تحشيد الضغط السياسي بفضل ما تحقّق لهم من زيادة في الأموال والمهارات المهنية.

وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ المحاباة من الممارسات الشائعة في كلّ أنحاء الأرض، وخصوصًا في بلدان جنوب شرق آسيا، والتي ظهر فيها مصطلح "رأسمالية المحاباة" للمرّة الأولى، وحيث يشيع دعم الحكومات للشركات "السبّاقة" في كلّ قطاع فتحميها من خلال الضوابط التنظيمية والرسوم الحمائية؛ إذ تعتقد الحكومات بوضوح المنافع المتحقّقة من وجود القليل فقط من الشركات القوية التي يمكنها التنافس على المستوى العالمي، لكنّها تنسى (تكلفة الفرصة)، أي: الحقيقة القائلة بأنّ الرأسمال والعمالة والموارد الأخرى التي توظّفها هذه الشركات الكبيرة ربّما يمكنها تحقيق إنتاجية أكبر عند توظيفها في مجالات أخرى؛ وفي الواقع، إذا أخذنا بالحسبان أنّ

الحكومات عاجزة عن التنبّه لكلّ فرصة يمكن للأفراد، بأعدادهم الغفيرة، أن يلاحظوها، فإنّ تلك (الإنتاجية الأكبر) تصبح احتمالية شبه أكيدة.

وهذه الامتيازات التجارية وأمثالها، لا تصبح ممكنة إلّا عندما لا ترى الحكومات بأسًا في استخدام القوّة الإجبارية، وهذا ما لا يمكن حدوثه في مجتمع حرّ لا تلجأ فيه الحكومة إلى القوّة إلّا من أجل حماية الحقوق الفردية؛ لكنّ الواقع يقول بأنّ المحاباة واسعة الانتشار، وهذا الواقع مؤشّر للعدد الكبير من البلدان التي لا تحمل من الحرّية سوى اسمها، على امتداد العالم.

نحو رأسمالية من أجل المستقبل

من الصعب وصف أيّ من المنظومات الاقتصادية السابقة بأنّها "رأسمالية" بالمعنى الحقيقي للرأسمالية، وذلك على الرغم من المحاولات الكثيرة التي لجأت إلى التحايل أو الخلط لتحميل النموذج المثالي للرأسمالية شوائب عملية كثيرة لا تنفرد بها ولا تنبع من جوهرها. ويتمثّل التحدّي الذي يواجهه أنصار الرأسمالية في فصل الفكرة الجوهرية عن كلّ أشكال الخلط والتشويش، ثمّ المضيّ نحو الإنشاء العملي لترتيبات اقتصادية أقرب إلى الرؤية الرأسمالية، بكلّ ما فيها منافع اقتصادية واجتماعية وأخلاقية. ولا شك في أنّ هذا المسعى يتطلّب حلّ الاستثمارات المملوكة للدولة وتقليص الضرائب والمنح المالية والرسوم الحمائية والضوابط التنظيمية التي تعيق المنافسة وتغذّي المحاباة والشركاتية؛ وهو يستلزم تحديد نطاق صلاحيات الحكومة في حماية حقوق الناس والحريات الاقتصادية، عوضًا عن انتهاكها؛ وهو يقتضي الفصل بين الدولة والحياة الاقتصادية.

هذه الأجندة ليست سهلة التحقيق في ظلّ أنظمة ديمقراطية غير محدودة يتمّ فيها اتّخاذ الكثير والكثير من القرارات من خلال العملية السياسية، ممّا يمنح الأكثرية الحقّ المفترض بفرض كلّ أشكال السياسات الاقتصادية على الأقلّية، وهذا يجعل تلك الأنظمة شعبوية، لا ديمقراطية، تدعمها السلطة الإجبارية للدولة؛ وهذا هو السبب الذي دفع الآباء المؤسّسين للولايات المتّحدة الأمريكية إلى ما صاغوه من حدود صارمة جدًّا لعمل الحكومة، وفصل سلطاتها وتوزيعها على مؤسّسات مختلفة؛ وحتى في التجربة الأمريكية يُلاحَظ أنّ السلطة أصبحت مركزية ومركّزة، ممّا يوفّر الظروف المثالية لنشوء المحاباة، ويصبح من الصعب جدًّا ظهور الرأسمالية بمعناها الحقيقي.

وإذا أردنا التخلّص من المحاباة، بكلّ مساوئها، والاستعاضة عنها بالرأسمالية، بكلّ محاسنها، يجب علينا أن نعيد التفكير، على نحو منهجي، بتقييد العملية السياسية وتحديد نطاقها.

الفصل التاسع

كبار مفكّري الرأسمالية

مدرسة سالامانكا (السكولائيون): الملكية، العرض والطلب، فوائد القروض

في المدّة ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، أنجز بعض رجال الدين الإسبانيين عددًا من الفتوحات الفكرية في مجال فهم علم الاقتصاد وتمكين الرأسمالية من التوافق مع النصوص الدينية المسيحية التي كان يبدو أنّها توجّه لها الكثير من النقد؛ وعلى سبيل المثال: كان أول رجال الدين هؤلاء الذين عرفوا بـ(السكولائيين) هو فرانسيسكو دي فيتوريا (*1483-1546*)، وقد استشاره بعض التجّار الذين يشعرون بالقلق إزاء نظرة الربّ والكنيسة لتجارتهم، فنظر فيتوريا في المسألة، وخلص إلى أنّ حرّية حركة الناس والسلعِ والأفكار جزء من الطبيعة، والطبيعة خلقها الربّ، ولذلك فإنّ التجارة ليست عملًا خبيثًا، بل هو يخدم الصالح العام في الواقع.

ولقد كانت نصوص الكتاب المقدّس تنتقد الربا (أخذ فائدة مقابل تقديم القرض)، لكنّ عصر النهضة حينها، الذي عاصره السكولائيون، كان قد جلب الكثير من الفرص للنشاط الاستثماري الريادي (أو: ريادة الأعمال)، وأصبح العمل في مجال تمويل القروض ذا أهمّية كبيرة في الاستثمار والتجارة. ومن حسن الحظ أنّ السكولائيّين وجدوا الكثير من السبل لتبرير فوائد القروض، فلاحظوا أنّ المقترض ينتفع من القرض، وهو أمر جيّد، أمّا الفائدة المدفوعة فليست سوى مبلغ من المال (علاوة) مقابل المخاطرة بعدم قدرة المقترض على التسديد، وهنالك (تكلفة فرصة) يتكبّدها المقرِض لوجود إمكانيات كثيرة أخرى لاستخدام المقرِض لأمواله، ناهيك عن أنّ المال نفسه سلعة يجب الدفع لاستئجارها، كما هو الحال في استئجار أيّة سلعة أخرى.

وإلى جانب ذلك دافع السكولائيون عن الملكية الخاصّة، وبيّنوا أنّها تنفع الناس بسبب تحفيزها للنشاط الاقتصادي، وبالتالي للازدهار؛ وأشاروا إلى أنّ الناس يعتنون بالأشياء أكثر إذا كانوا يملكونها، وذلك بالمقارنة مع اعتنائهم بالأشياء التي يتشاطرون ملكيّتها مع الجميع، ممّا يعني معاملةً أفضل لمخلوقات الربّ؛ واستنتجوا أنّ الأفراد لهم الحقّ بحيازة ملكياتهم والانتفاع منها، باستثناء الحالات الطارئة التي يستدعي الواجب فيها تشارك هذه الملكيات مع من يحتاجها.

ولقد وصل السكولائيون إلى حدّ توضيح أهمّية العرض والطلب، فلاحظوا أنّ المعادن الثمينة أغلى ثمنًا في البلدان التي تندر فيها، وأنّ "السعر العادل" للسلعة ليس تكلفة إنتاجها ونقلها فقط (كيف يمكن لحزمة الكتّان نفسها أن تطلب سعرًا أعلى لمجرّد نقلها المكلف برًّا عوضًا عن نقلها الرخيص بحرًا؟)، فالسعر يعتمد على التفاعل بين العرض والطلب بشرط المحافظة على حرّية السوق وانفتاحه.

آدم سميث (1723-1790): منافع التخصّص، والتجارة، وحرّية التبادل التجاري

اشتهر آدم سميث بالفلسفة قبل أن يبرز اسمه في علم الاقتصاد من خلال كتابه (ثروة الأمم [1776]) الذي مزج فيه أفكاره الخاصّة به مع أفكار كتّاب آخرين ليخرج بمقاربة اقتصادية جديدة منهجية تمتاز بالحداثة، فهاجم في كتابه المنظومة الميركنتيلية السائدة في عصره، والتي كانت تقيس ثروة الأمّة بما تحويه خزائنها من الذهب والفضّة، وتستخدم الدعم المالي لزيادة المبيعات من الصادرات، وتلجأ إلى فرض الرسوم الحمائية لإعاقة شراء الموادّ المستوردة. وأشار سميث إلى أنّ كلا الطرفين ينتفع من التبادل التجاري، بل إنّه ما من أحد يندفع إلى القيام بهذا التبادل ما لم يكن يجعله أفضل حالًا ممّا كان عليه قبل التبادل؛ ولا شكّ في أنّ نقود هذه العملية تدخل جيب البائع في نهاية المطاف، إلّا إنّ المشتري يحصل في المقابل على سلع يقيّمها بقيمة تعلو على قيمة السعر الذي دفعه.

ولقد وصل سميث إلى نتيجة مفادها أنّ ما يجعل أيّ بلد غنيًّا ليس ما يمتلكه من نقود، بل ما يصل إليه من حجم الإنتاج والتبادل والتجارة، أو ما ندعوه اليوم (الناتج الوطني الإجمالي *GDP*).

ولاحظ سميث أنّ من الممكن إحداث زيادة كبيرة في الإنتاج من خلال التخصّص، والذي يسمح بزيادة المهارات والإنتاجية، وتتعاظم هذه الزيادة أكثر عند استثمار المال في شراء السلع الرأسمالية التخصّصية كالأدوات والتجهيزات. ويضاف إلى ذلك أنّ تبادل السلع التخصّصية الرأسمالية مع الآخرين، داخل حدود البلد أو خارجها، يعود بالمنفعة على الجميع بسبب ما يتحقّق من زيادة في الإنتاجية يعزى الفضل فيها إلى ما ذكرناه من التخصّص والاستثمار الرأسمالي.

ويحاجج سميث بأنّه أينما توفّرت المنافسة وحرّية التجارة تمكّنت الأسواق من توجيه الجهود والموارد نحو المستخدمين الأكثر إنتاجية، وإيصال السلع النهائية إلى مواضع التي يكون فيها الطلب أكبر. وهذه منظومة تتّصف بمستوى عالٍ من التعاون، لكنّها لا تعمل إلّا إذا توفّرت حرّية النشاط الاقتصادي والتجارة الحرّة والمنافسة المفتوحة. ولقد كان سميث شديد الانتقاد لـ(رأسمالية المحاباة) التي يضغط فيها المنتجون على السياسيين للحصول على حقوق احتكارية أو منافع خاصّة؛ وخلص إلى أنّ الحكومة يجب أن لا تتدخّل في الحياة الاقتصادية وأن تحصر عملها في المحافظة على البنية اللازمة لأداء وظيفتها.

ديفيد ريكاردو (1772-1823): الأفضلية المقارنة، والكفاءة الإنتاجية

كان ريكاردو معروفًا بنجاحه في التجارة بالأسهم والمضاربة بها (يقال بأنّه ربح مليون جنيه إسترليني من المراهنة على انتصار بريطانيا في معركة واترلو)، وكان قد بدأ

التفكير بالقضايا الاقتصادية بعد قراءته لكتاب (ثروة الأمم) لآدم سميث، ثمّ تابع الطريق بأن قدّم أفكارًا مهمّة حقّقت تقدّما كبيرًا في الأساس النظري للريع، والأجور، والأرباح، والضرائب، والقيمة.

وفي مجال السياسة التجارية رفض ريكاردو الإجراءات الحمائية من أمثال (قوانين الذرة) التي قيّدت استيراد القمح، وطوّر نظرية "التكاليف المقارنة" التي تدعى حاليًّا (نظرية الأفضلية المقارنة)، وهي أبرز ما يعزى له من الأفكار. وكان ريكاردو يقول بأنّ البلدان يمكنها أن تصبح أفضل حالًا من خلال التخصّص بما يمكنها إنتاجه بشكل أرخص (نسبيًّا) بالمقارنة مع البلدان الأخرى، وذلك بعد أخذ كلّ ما يمكنها إنتاجه من السلع بالحسبان؛ وحتّى لو تمكّن البلد من إنتاج (كلّ شيء) بشكل أرخص من غيره، فسيكون أفضل حالًا لو تخصّص بإنتاج السلع ذات الأفضلية (النسبية)، وليس من الضروري أن تكون هذه الأفضلية (مطلقة).

ويمكننا أن نطرح مثالًا حديثًا لذلك كما يلي: ربّما يصدف أن يكون أحد مشاهير الممثّلين أفضل في الطبخ من طبّاخ شركة الإنتاج السينمائي، لكن على الرغم من هذه الأفضلية (المطلقة) يبقى من الأفضل لشركة الإنتاج السينمائي أن تحتفظ بالممثّل المشهور أمام الكاميرا وتستثمر ما له من (أفضلية مقارنة) بسبب مواهبه وشهرته، عوضًا عن إرساله للعمل في المطبخ. وبهذا الشكل يتوضّح المبدأ الذي يشكّل أحد الأسس الجوهرية للحجج المؤيّدة لحرّية التجارة.

لودفيغ فون ميزس (*1881-1973*): طبيعة الرأسمال، ونقد الاشتراكية، ومنافع مبدأ (عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية)

يعتبر ميزس الاسم الأبرز في المدرسة الاقتصادية "النمساوية"، والتي تشدّد على الطابع المعقّد للظاهرة الاقتصادية وتوضّح كيف تلعب تقييمات وأنشطة الملايين من الأفراد دورًا حاسمًا في النتيجة الإجمالية. وعلى سبيل المثال: إنّ المهمّ في الرأسمال ليس قيمته الكلّية، بل (بنيته)، أي: إنّ المهمّ، بالتحديد، هو ماهية السلع الرأسمالية التي يستثمر بها المال، وكيفية عمل هذه السلع الرأسمالية بعضها مع بعض على نحو إنتاجي. وهذه البنية تتّصف بالهشاشة، وهذا ما نلاحظه، مثلًا، عندما تتسبّب سياسة غير كفوءة لأسعار الفائدة بتشويه السوق، فتحثّ الناس على استثمار أموالهم في المجالات الخاطئة، أو ما يدعى (الاستثمار الرديء)، فيسقطون في الفشل والخسارة.

وفي المواضع التي ألغيت فيها الأسواق تمامًا، كما حصل في ظلّ الشيوعية، أصبح الاستثمار العقلاني من الأمور المستحيلة تمامًا؛ فمن دون الأسعار لا يمكن لأحد أن يجري الحسابات اللازمة لتحديد العملية الأقلّ تكلفة من بين العمليات الإنتاجية

الممكنة، ولا محالة حينها من استثمار الموارد في العمليات الخاطئة، ممّا يؤدّي إلى الهدر وانعدام الكفاءة، إضافةً إلى تراكم الأخطاء بمرور الزمن بسبب غياب الضغط السوقي اللازم للتخلّص منها.

ولقد قدّم ميزس دفاعًا متينًا عن مبدأ (عدم تدخّل الدولة في شؤون الاقتصاد)، فحاجج بأنّه ما إن تبدأ الحكومة بـ(عرقلة) منظومة السوق بالضوابط التوجيهية والتنظيمية فستطلق العنان لأمواج الانزياح (كما هو الحال مع حالات الفائض والعجز) التي تنتشر من سوق لآخر على نحو يشبه انتشار الأمواج على سطح الماء عند سقوط حجرٍ فيه، فتتشوّه الأسواق واحدًا تلو الآخر؛ وعندها قد تحاول الحكومات الحدّ من الضرر، فتنجرّ للتمادي في التدخل، فيتفاقم الضرر أكثر وأكثر.

فريدريك هايك (*1899-1992*): النظام التلقائي، ونقد التخطيط، والتنسيق السوقي

درس هايك (المولود في فيينا) على يد لودفيغ فون ميزس، وتعاون معه في بحثه حول دورات (الانتعاش والركود) الاستثمارية، والتي خلص فيها إلى أنّها تنتج عن قيام المصارف المركزية بتحديد أسعار فائدة منخفضة جدًّا إلى حدٍّ يشجّع على الإفراط في الاقتراض والإنفاق، لكنّ أسعار الفائدة المنخفضة تثبّط أيضًا عن الادخار، وعندما تنضب أموال المقرضين يواجه المستثمرون ضائقة ائتمانية، ويُجبَرون على التخلّي عن استثماراتهم المفرطة في التفاؤل، ويضيع الرأسمال وفرص العمل.

ويُعدّ مفهوم (النظام التلقائي) من الأفكار الرئيسية التي قدّمها هايك؛ وهو يتلخّص في أنّ المجتمعات البشرية والحيوانية تبدي طابعًا منتظمًا واضحًا، دون أن يكون هنالك من (يخطّط) لكيفيّة عيش النحل أو استخدام البشر للغة، فهذان النظامان وأمثالهما ينشآن بشكل طبيعي ويستمرّان بفضل منافعهما، على الرغم من أنّنا لا نتمكّن في كثير من الأحيان حتّى من التعبير عن القواعد التي تؤسّس لهذه الأنظمة (كما هو الحال مع قواعد اللغة)؛ وبما أنّنا عاجزون عن الفهم الكامل لكيفيّة عمل هذه الأنظمة الطبيعية، فمن المخادعة تخيّل مقدرتنا على التفوّق عليها، كما يحدث عند الاعتقاد بإمكانية التخلّي عن الآلية السعرية من خلال فرض ضوابط على الأجور والأسعار، أو الاعتقاد بإمكانية التفوّق على السوق الحر من خلال التخطيط الاقتصادي المركزي.

ويرى هايك أنّ من يقوم بالتخطيط الاقتصادي يعجز حتّى عن (النفاذ إلى المعلومات) التي قد تلزمه لأداء مهمّته، والسبب أنّ المعلومات تتّصف بالتناثر والمحلّية والجزئية والتغيّر السريع والتخصيص والشخصنة وصعوبة الإرسال، لكنّ هذه الصفات لا تمنع الأسواق من التعامل معها، لحظة بلحظة، ضمن مستويات محلّية متناثرة؛ فلا حاجة لمن يقوم بالتخطيط لاتخاذ قرار بشأن كيفية استخدام الموارد، لأنّ (الأسعار) تقدّم

الإشارات البسيطة التي توجّه الموارد بشكل آلي نحو الاستخدامات الأكثر تقييمًا، ولذلك تكون الأنظمة السوقية أكثر كفاءة بكثير، ويمكنها أن تنمو إلى حجم أكبر بكثير، عند المقارنة مع المنظومات التخطيطية.

ميلتون فريدمان (*1912-2006*): أهمّية السلامة المالية؛ وتكاليف الضوابط التنظيمية

كان فريدمان ماهرًا في إيصال الأفكار الليبرالية والإقناع بها، واستطاع بواسطة كتابه (الرأسمالية والحرّية [*1962*]) والمسلسل التلفزيوني الذي تحوّل إلى كتاب (حرّ بالاختيار [*1980*])، واللذين شاركته زوجته روز كتابتهما، أن يطلع الملايين من الناس على إمكانيات الأسواق الحرّة، والتجارة المفتوحة، والحرّية، والرأسمالية.

وفي العام (*1946*) اشترك في حملة مؤثّرة لاستهجان سياسة (ضوابط الإيجار)، إذ كان يرى أنّ هذه السياسة تقلّل من استعداد المؤجّر لصيانة وتأجير عقاره، فتنخفض قيمة هذه السلعة ويقلّ حجم المعروض من العقارات المتاحة للتأجير. ودرس فريدمان أيضًا سياسة (تراخيص المهن وضوابطها التنظيمية)، كما هو الحال في مهن الطبابة والمحاماة والمحاسبة، وخلص إلى أنّ من ينتفع من هذه السياسات هم ممارسو المهن، وليس عموم الناس، إذ يؤدّي اشتراط الترخيص إلى الحدّ من المنافسة، ممّا يجبر الزبون على دفع ثمن أعلى لخدمة ذات قيمة أدنى.

وأكثر ما اشتُهِر عن فريدمان هو بحوثه في مجال السياسة النقدية وتأثيرها على التضخّم، وهي من المشاكل الكبرى في القرن العشرين، إذ انتقد النظرة السائدة التي ترى أن الحكومة تستطيع السيطرة على التضخّم بتعديل الضرائب والإنفاق، وحاجج بأنّ الحكومة يجب عليها عوضًا عن ذلك أن تتحكّم بـ(كمّية النقد) المتداول؛ لكن السياسة النقدية ليست دواءً ناجعًا، لذلك يجب على الحكومة أن تكتفي بإعداد شبكة تتّصف بالسلامة المالية والتخلّي عن تدخّلها المستمرّ في شؤون الاقتصاد.

جيمس بيوكانن (*1919-2013*) وغوردون تولوك (*1922-2014*): انتقاد العملية السياسية لصنع القرار

قام بيوكانن وتولوك بتطوير مدرسة (الخيار العمومي) في علم الاقتصاد، وهي مدرسة تحدّت فكرة (فشل السوق) التي تستخدم لتبرير التدخّل الحكومي؛ وطالما شرحا كيف يؤدّي (فشل الحكومة) إلى أن تسوء الأمور أكثر لأنّ عملية صياغة السياسات مليئة بالمصالح الذاتية والاستغلال.

والعلّة تبدأ بالانتخابات، والتي وضّح بيوكانن وتولوك أنّها ليست اختبارًا لـ"المصلحة العمومية"، بل هي مباراة بين مصالح (متنافسة)؛ وفي ظلّ الرأسمالية يمكن للناس أن يحصلوا على ما يختارونه من السلع المختلفة، أمّا في الانتخابات فإنّ الأكثرية تختار

نيابة عن الجميع، ويمكنها أن تستخدم سلطة الدولة في استغلال الأقلّية، وهو أمر لا يمكن للمنتجين فعله في ظلّ الرأسمالية. ويضاف إلى ذلك أنّ الانتخابات تهيمن عليها المجموعات المصلحية الخاصّة التي تمتلك مصلحة قوية محدّدة في ما تسفر عنه نتيجة الانتخابات، خلافًا لعموم الناس الذين تتّصف مصالحهم بأنّها أكثر تناثرًا وتواضعًا، وحتّى أكثر السياسيين ولاءً لعموم الناس يتوجّب عليه أن يقدّم التنازلات لهذه المجموعات المصلحية كي يتمكّن من الفوز في الانتخابات، وهكذا تصبح سياسات الحكومة مركّزة على ما يحقّق المصالح، لا على ما يقتضيه العقل.

علاوة على ما سبق، عندما يصل السياسي إلى المقعد التشريعي ويحاول تحويل مقترحاته إلى تشريعات فهو يجري في العادة تكيّفات إضافية لا بدّ منها لتأمين الدعم من زملائه، إذ قد يضطرّ إلى عقد صفقة (صوّت لمقترحاتي كي أصوّت لمقترحاتك)، فينتهي الحال بالجميع مع قوانين أكثر ممّا كانوا يريدونه في الأصل. وفي النهاية يجب التنبيه إلى أنّ المسؤولين الرسميين الذين يطبّقون التشريعات المنبثقة عن هذه العملية اللاعقلانية هم أيضًا يسعون خلف مصالحهم الخاصّة بهم، وعلى سبيل المثال: قد يحاولون توسيع امبراطورياتهم البيروقراطية بصياغة قواعد عالية التعقيد وتحتاج المزيد من الموظّفين لإدارتها.

إنّ النتيجة التي توصّل إليها بيوكانن وتولوك تتلخّص في: إنّ الرأسمالية قد لا تكون مثالية، لكنّ هذا يجب أن لا يجعلنا نتعامل مع البديل بسذاجة.

غاري بيكر (*1930-2014*): الرأسمال البشري؛ والحلول الاقتصادية للمشاكل الاجتماعية

تتلمذ الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر على يد ميلتون فريدمان، وطبّق أفكاره ضمن حقل لم يسبقه إليه أحد، إذ طبّق المفاهيم الاقتصادية على أنواع مختلفة من القضايا الاجتماعية، بما فيها: دوافع المجرمين، والتمييز ضدّ الأقلّيات، والهجرة؛ لكنّ اسمه اشتهر أكثر بفضل بحوثه في مجال (الرأسمال البشري)، على الرغم من أنّه لم يكن أوّل من وضع هذا المصطلح.

و(الرأسمال البشري) هو الميزات والمعارف والمهارات التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية، وهو يتضمّن الاستثمار في التعليم والتدريب، ويحتوي قيمًا نافعة كالالتزام بالمواعيد والاجتهاد في العمل، وحتّى سلامة الوضع الصحّي. ولقد ميّز بيكر بين نوعين من الرأسمال البشري: الخاصّ والعامّ؛ فالرأسمال البشري الخاصّ هو المعارف المتعلّقة بمجال بعينه من الأعمال (مثل: كيفية استخدام البرمجيات الخاصّة به)، والشركات تدفع النفقات اللازمة لتمكين موظّفيها من اكتساب هذه المعارف لأنّها تعلم بأنّ الموظّف إذا غادر شركته فلن يستفيد منافسوها من معارفه؛ أمّا الرأسمال البشري العامّ فهو المعارف التي يمكن استخدامها في كلّ مكان (مثل: مهارة الكتابة

السريعة على لوحة المفاتيح)، والشركات لا تبدي استعدادًا لدفع نفقات اكتساب هذه المهارات (القابلة للنقل)، ولذلك يجب على المرء، عمومًا، أن يدفع من جيبه الخاص لاكتساب تلك المهارات.

وتتضمّن مقاربة بيكر هذه أفكارًا مهمّة، فعلى سبيل المثال: يقترح بيكر سببًا يفسّر إقدام الناس على الإنفاق على التعليم بشكل لم يسبق له مثيل عند الأجيال السالفة، وهو أنّ الناس في أيّامنا يعيشون أعمارًا أطول، فيحتاجون إطالة وزيادة المكاسب المتوقّعة من المهارات القابلة للنقل. ويضاف إلى ذلك أنّ التقدّم التقني قد جعل من الأكثر ربحًا للمرء أن يسعى إلى اكتساب المعارف المتقدّمة والمهارات التقنية العالية لأنّها تحقّق ارتفاعًا هائلًا في إنتاجيته وقيمته. كذلك تساعدنا فكرة الرأسمال البشري حتّى على فهم السبب الذي يجعل المرأة أكثر سعيًا خلف التعليم بالمقارنة مع العصور السابقة، فالأمر ليس مجرّد تغيّر اجتماعي، بل يجب النظر إلى ما نتج عن الأتمتة من تحرير المرأة كي تعمل في مهنة تخصّها.

ويخلص بيكر إلى نتيجة تتساوى في الأهمية مع ما سبق، وهي: مع التسارع المتزايد في وتيرة التغيّرات التقنية أصبح لدينا اليوم حاجة أكبر لاستمرار التعليم طوال حياة الإنسان كي يتمكّن من تطوير مهارات جديدة ويحافظ على حيوية رأسماله البشري.

إسرائيل كيرزنر (*1930*-...): دور الاستثمار الريادي؛ وأهمّية التأثيرات الديناميكية

ولد كيرزنر في لندن، ودرس على يد لودفيغ فون ميزس في نيويورك، وسار على خطاه في المحاججة بأنّ النماذج القياسية لـ"التوازن الثابت" تحجب الطبيعة الديناميكية لعلم الاقتصاد، إذ لم يسبق للنشاط الاقتصادي أن استقرّ ضمن حالة مثالية من التوازن، بل على العكس من ذلك كان دأب الأفراد دائمًا العمل المستمرّ على تصحيح خططهم وتكييف أفعالهم على نحو يستجيب لأفعال الآخرين التي لا تكفّ عن التغيّر أيضًا؛ فضمنت هذه العملية الديناميكية لأفعالهم نوعًا من التنسيق الثابت (وإن لم يكن مثاليًا).

ولقد شرح كيرزنر كيف أنّ الاستثمار الريادي (أو: ريادة الأعمال) يلعب دورًا حيويًا في توجيه التنسيق والمحافظة عليه وتطويره، فالاستثمار الريادي هو العملية التي من خلالها يمكن للأفراد (والذين لا يجب أن يكونوا من المستثمرين الرياديين المحترفين، فالأمر يشمل الناس العاديين أيضًا) أن يكتشفوا ما في السوق من فجوات وعدم التوافق مع حاجة المستهلك فيتصرّفوا من أجل ملء الفجوات وضمان التوافق المطلوب. وعلى سبيل المثال: قد يكتشف أحد الأشخاص أنّ مادّة جديدة يمكن استخدامها في صناعة سلعة ما كي تكون أخفّ وزنًا أو أطول عمرًا، أو قد يلاحظ شخص ثانٍ أنّ مشروعًا لبناء مكاتب للشركات قد يؤدّي إلى تنامي الطلب على خدمات

المقاهي في محيطه؛ أو قد يعتقد شخص ثالث أنّ المخبز الناجح في منطقته يمكنه التحوّل إلى سلسلة مخابز ناجحة في عموم البلاد؛ فيقدم هؤلاء الأشخاص على العمل بموجب حدسهم لا لشيء سوى سعيهم خلف تحقيق ربح (ريادي) لأنفسهم، لكنّهم في عملهم هذا يساعدون على التنسيق بين الأفعال البشرية الاقتصادية من خلال قيامهم بوضع الإنتاج في موضع يحقّق تلاؤمًا أفضل مع رغبات الناس وحاجاتهم على اختلافها.

إنّ هذا بدوره يرينا كيف أن التكييف والتنسيق الاقتصادي يعتمد بكثافة على ما قد يمتلكه مختلف الأشخاص من (المعرفة) المحلّية بظروف السوق؛ لكنّ هذه الحقيقة يتمّ تناسيها بكلّ بساطة في فكرة "المعلومات المثالية" التي تعتنقها المدرسة السائدة في علم الاقتصاد. ويضاف إلى ما سبق أنّ تلك الحقيقة تذكّرنا بضرورة امتلاك السياسات والمؤسّسات المناسبة والأسواق المفتوحة إذ كنّا نرغب لروح الاستثمار الريادي أن تزدهر في بلداننا.

ديردرا ماكلاوسكي (*1942*-...): القيم الليبرالية والنمو الاقتصادي

كانت ديردرا ماكلاوسكي تعرف باسم (دونالد) قبل أن تقرّر التحوّل إلى أنثى في سنّ الثالثة والخمسين، وكانت معروفة من قبل بأبحاثها حول نظرية السعر ومواضيع أخرى، لكنّ تأثيرها الكبير جاء لاحقًا كنتيجة لدراستها للتاريخ الاقتصادي البريطاني، إذ استنتجت أنّ النموّ الاقتصادي الهائل الذي مرّت به بريطانيا خلال القرنين الماضيين لا يمكن أن يعزى الفضل فيه للرأسمال أو المؤسّسات، بل لانتشار الأفكار الليبرالية، وتحديدًا: "القيم البرجوازية".

وتعمل ماكلاوسكي على لفت الأنظار إلى المسار الحاد للنمو الاقتصادي الحالي؛ ففي العام (*1800*) كان متوسّط الدخل اليومي للفرد لا يزيد عن بضعة دولارات بأسعار اليوم، أمّا في أيّامنا هذه فقد تضاعف الرقم عشرات المرّات، وإذا أخذنا بالحسبان أنّ عدد سكّان العالم قد نما إلى سبعة أضعاف ما كان عليه في ذلك الحين، فسنكون حينها أمام زيادة هائلة في الثروة، دون أن يقتصر الأثر على الإثراء المادي وحسب، بل زاد معه أيضًا: متوسّط العمر، والمستوى التعليمي، وارتقى المجتمع على الصعيد الفكري والثقافي كذلك.

لقد بدأ (الإثراء العظيم) في العام (*1860*) كقفزة لم يسبق لها مثيل في الازدهار منذ ظهور الزراعة، لكنّها تفوّقت على الزراعة بكثير. ولا يمكن تقديم تفسير كامل لما حدث بأن يعزى إلى النمو الاقتصادي الثابت في بريطانيا منذ جائحة وباء الطائعون في القرن الرابع عشر، ولا حتّى بالثورة الصناعية التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر، ولا بما شهدته من مؤسّسات وحكم القانون؛ إذ تشدّد ماكلاوسكي على أنّ (الأفكار) وحدها هي من يمكنه تغيير هذا العدد الكبير من الأمور بهذه السرعة، وأنّ (الإثراء العظيم)

انبثق من انتشار "الليبرالية البرجوازية" التي أتاحت للناس العاديين، ولأوّل مرة، أن يتمتّعوا بالحرّية والكرامة والازدهار. ولقد كانت التجارة ينظر إليها طوال قرون على أنّها موصومة بالدناءة والمهانة، لكن ظهر كتّاب، من أمثال جون لوك وآدم سميث، دافعوا عن فضائل الحرّية والتجارة وتجميع الثروة والرأسمال وما تمنحه للناس العاديين من شعور بالكرامة وعزّة النفس؛ فعلى نحو مفاجئ تبيّن أنّه ليس هنالك عائق يمنع العقل العبقري المبتكر للشخص الحر من السعي خلف غاياته.

الفصل العاشر

منتقدون وانتقادات

من المفارقات أن تجد أشخاصًا من أمثال المخرج السينمائي الأمريكي مايكل مور، والاقتصادي الكوري هاجون تشانغ، والناشطة الكندية نايومي كلاين، والكاتب الفرنسي توماس بيكيتي، وهم ينتقدون الرأسمالية بينما يحقّقون الثراء بسبب هذا الانتقاد؛ والواقع يشير إلى أنّه حينما يكون هنالك (طلب) على الأفكار التي تنتقد الرأسمالية فإن الرأسمالية لا تمانع مكافأة من يلبّون هذا الطلب، بخلاف المنظومات الأخرى التي لا تتسامح مع من ينتقدها.

وبموازاة هؤلاء، هنالك أكاديميون ومعلّمون وكتّاب وفنّانون يشعرون بأنّ الرأسمالية تقلّل من قيمتهم، وأنّه لو كان المجتمع أكثر عدالة لكانوا أحرزوا مكانة أعلى فيه؛ لكنّهم ينسون أنّ الرأسمالية ليست من يحدّد قيمة أعمالهم، فهذا ما يقوم به (الآخرون)، فهل يمكن الادّعاء بعدها أنّ تقييمات الآخرين لأعمالهم غير جديرة بالاحترام.

لكن، ومهما كان مصدر الانتقادات، فإنّ الكثير منها مشروعة ويقع على عاتق أنصار الرأسمالية الردّ عليها، ومنها: الانتقادات الأخلاقية، والهواجس بشأن بنية الاقتصادات الرأسمالية، وانتقاد سلطة الشركات، والهواجس الجيوسياسية.

أولًا. الانتقادات الأخلاقية

بين المساواة والازدهار

تتميّز المجتمعات الرأسمالية بالمساواة، لكنّ قيام الناس بتبادل المال مقابل السلع والخدمات يجعل من المحتوم نشوء تغييرات في الممتلكات المالية (لكنّها تغييرات متوازنة مع ما تشتريه من متعة)، وليس هنالك من سبيل للمحافظة على المساواة (المالية) سوى إعادة التوزيع بشكل مستمرّ.

وهنالك الكثير من التضليل في الإحصائيات المتعلّقة باللامساواة المالية، لأنّها تركّز على الدخل قبل اقتطاع الضريبة ودفع معونة الرعاية الاجتماعية، فإذا أُدخِل هذان العنصران في الحساب فسنلاحظ أنّ مستوى اللامساواة يتشابه كثيرًا في جميع أنحاء العالم، إذ تحصل شريحة الـ(*10*%) الأدنى في مستوى الدخل على حوالي (*40*%) من متوسّط الدخل. ويضاف إلى ذلك أن الإحصائيّات تحجب تأثيرات العمر وحرّية الحركة، إذ يميل الأشخاص الأكثر شبابًا إلى أن يكونوا أقلّ ثراءً لأنّهم لا يزالون بحاجة إلى بناء رأسمالهم البشري والمادّي، ويميل المهاجرون وغيرهم من أصحاب المهارات القليلة إلى القبول بوظائف متدنّية الأجر كمرحلة انتقالية نحو وظائف أعلى أجرًا. وهذه المظاهر المعهودة لعملية التطور ليست محصورة بمنظومة اقتصادية دون غيرها.

ومن المنتقدين من يلاحظ استحالة تطبيق المساواة الكاملة، فيدعو إلى فرض ضرائب باهظة على الإرث من أجل تعسير انسياب الثروة ببساطة إلى أفراد غير منتجين، فيتوجّب على الجميع أن يبدأ حياته من موقع يكاد يتساوى مع مواقع الجميع؛

لكن هذا الاقتراح يصطدم باعتراضات منها ما هو أخلاقي أو ذو طبيعة أخرى، فعلى سبيل المثال: يتحدّى هذا الاقتراح الطبيعة البشرية، فالإنسان بطبعه يبدي رغبة كبيرة بتأمين احتياجات أطفاله؛ وهنالك من يُعمّر طويلًا فينقل أمواله إلى أبنائه أثناء حياته؛ وهنالك من يسرف في الإنفاق ويبدّد ثروته كي لا تأكلها الضرائب بعد وفاته فيقلّ الاستثمار ويتدنّى الازدهار المستقبلي؛ ناهيك عن ظاهرة زوال الشركات العائلية في نهاية المطاف؛ وفي هذه الحالات جميعًا نلاحظ أنّ الثروة الموروثة لا تدوم إلى الأبد.

وعلى الرغم من أنّ هنالك ما يقترب من الإجماع على دعم فكرة المساواة في التعامل والمساواة في الفرص، من ناحية المبدأ، إلّا أنّ هنالك رفضًا ملحوظًا لفكرة التضحية بالازدهار الشخصي من أجل قدر أكبر من المساواة. وهنالك قول شائع بأنّ (المال لا يشتري السعادة)، على الرغم من أنّ الدليل الواقعي يثبت عكس ذلك. وعلى هذا الأساس فإنّ المشكلة التي يجب أن نتعامل معها ليست (المساواة في الدخل)، بل (كفاية الدخل)، أي: هل يحصل الناس على ما يكفي من الدخل ليعيشوا بشكل مقبول؟

الرأسمالية والجشع

إن الانتقاد الذي يدّعي بأنّ الرأسمالية تقوم على الجشع ينشأ من الخلط بين (الجشع) و(المصلحة الذاتية)، فإذا كان من يوفّرون السلع يتّصفون بالجشع حقًّا فالمستهلك سيهجرهم حينها. وثمّة من يتساءل: لماذا تقتصر تهمة (الجشع) على المستثمر؟ فالمستثمر قد يكون متلهّفًا لتحقيق الربح، لكنّ المستهلك أيضًا متلهّف بالمستوى نفسه للادّخار، والعامل متلهّف كذلك للحصول على أجر أعلى، لكنّنا نادرًا ما نسمع عن انتقاد لـ"جشع" المستهلك أو العامل.

وهنالك استثناءات قليلة لهذه الانتقاد، ومنها على سبيل المثال: القول بأنّ الرأسمالية تشجّع (الجميع) على الطمع بتحريضها على مقاومة دفع الضرائب اللازمة لتمويل الخدمات العمومية الضرورية، لكنّ الارتياب بالضرائب ليس أمرًا سيّئًا، ومعظم الخدمات العمومية (كالرعاية الصحّية والتعليم) يمكن توفيرها من خلال القطاع الخاص في السوق أو دعمها من خلال المجتمع المدني (كالبرامج الثقافية أو برامج الرعاية الاجتماعية). وعلى الرغم من أنّ الضرائب قد تكون ضرورية في بعض الحالات، فإنّها تكون حينها (شرًّا لا بدّ منه)، لأنّها تؤخذ من الناس بالإجبار، وتُنفَق على أشياء يعارضها البعض معارضة شديدة (كالسجون، أو الجيش، أو الإجهاض)، وهي تشجّع على احتكار الدولة لتوفير السلع والخدمات بما في ذلك من تدنّي الكفاءة وقلّة الخيارات، وتحفّز على ممارسة تحشيد الضغط السياسي والمحاباة بسبب تكالب البعض على تحصيل التمويل والمعونة لأنفسهم دون غيرهم، وتخلق محفّزات منحرفة (كما يحدث،

مثلًا، عندما تؤدّي ضريبة الدخل إلى إنقاص العائد المتحقّق من العمل، وعندما تؤدّي ضريبة الإرث إلى تثبيط الادّخار والاستثمار).

المادّية والاستهلاكية

ومن الانتقادات الأخلاقية: الزعم بأنّ الرأسمالية تدعو إلى المادية و"الإفراط" في الاستهلاك؛ ولهذا الزعم تاريخ غريب؛ فأوائل منتقدي الرأسمالية قالوا بأنّها لا تعمل وأنّ التخطيط العقلاني من شأنه رفع المستوى المعيشي بوتيرة أسرع، لكنّ الأحداث أثبتت خطأهم؛ ولهذا زعم الذين جاؤوا من بعدهم بأنّ الرأسمالية تعمل، ولكنّ عملها "مفرط" في كفاءته، ممّا يسمح للناس بإرضاء رغباتهم إلى حدّ "الإفراط" واستهلاك الكماليات والانصراف عن السعي خلف الغايات "الاجتماعية" المهمّة، لكنّ تحديد "الإفراط" مسألة تتعدّد فيها الآراء، ولا تصلح لأن تكون أساسًا متينًا للسياسة العمومية، لا سيّما إذا كانت السياسة العمومية المبتغاة تستخدم الإجبار لكبح أمثال هذا الاستهلاك.

ويعاني هذا الانتقاد أيضًا من نقطتي ضعف أخريين: تتمثّل الأولى في أنّنا لا نمتلك سلطة أخلاقية لمنع الناس من إنتاج واستهلاك ما يشعرون بقيمته، حتّى وإن كنّا نحن لا نرى له تلك القيمة، ويضاف إلى ذلك أنّنا لا نمتلك، بالتأكيد، أي سلطة أخلاقية لإجبارهم على التصرّف وفقًا لقيمنا (نحن)، بغضّ النظر عمّا نفترضه من فضيلة في قيمنا، لأنّ هذا الإجبار ينتهك حقّ الآخرين في حرّية الاختيار واتخاذ القرار.

وتتمثّل نقطة الضعف الثانية في أن السبب الرئيسي الذي يدفعنا لتبنّي الرأسمالية هو، تحديدًا، أنّها ذات كفاءة عالية في إنتاج السلع (الاقتصادية)، وليس في إنتاج نتائج (اجتماعية) كالمساواة أو التضامن، ومن يريد توظيفها في هذا المجال يختار الأداة الخطأ، ولذلك يجب أن لا يوجّه اللوم إلى الأداة بل إلى من استخدمها. ولا شكّ في أنّ الرأسمالية تنتج على أرض الواقع (بعض) النتائج الاجتماعية السعيدة، كالسلام والازدهار العام، لكنّ هذه النتائج ليست سوى نتائج ثانوية بالتوازي مع النتائج الاقتصادية.

النوعية وخفض التكاليف

يعتقد الكثير من المنتقدين أنّ المنافسة تجبر المنتجين على الإفراط في خفض التكاليف إلى الحدّ الذي لا يوفّر للمستهلك سوى السلع الرديئة التي لا ميزة لها سوى رخص الثمن؛ ويشتكي هؤلاء المنتقدون من أنّ الصناعة لا تستهدف إنتاج سلعة تدوم، ممّا يؤدّي إلى ظهور اقتصاد لاعقلاني مزيّف.

في الحقيقة، إنّ ضغط المنافسة يدفع المنتجين إلى تلبية طلبات المستهلكين، بغضّ النظر عن ماهية هذه الطلبات، وهذا الطلب قد ينصبّ على الجودة أحيانًا وعلى رخص الثمن في أحيان أخرى، وعلى سبيل المثال: إذا كانت الطراز الرائج للملابس يتغيّر

بسرعة فما من جدوى في إنتاج ملابس غالية الثمن يفضّل المستهلك غيرها بين ليلة وضحاها، وكذلك الحال في الأجهزة الإلكترونية الشخصية التي قد يهجرها الناس سريعًا إلى تقنيات جديدة. أمّا في ما يخصّ السلع التي يُرتَجى دوامها، كالبيانو وآلة جزّ العشب، ولا أهمّية بالغة فيها للطراز الرائج أو التغيّر التقني، فالمستهلك قد يميل أكثر إلى تفضيل السلعة المتينة على السلعة الرخيصة.

وفي جميع الحالات يعود الأمر للمستهلك: فالمشتري الأغنى والأكبر سنًّا قد يفضّل السلعة المتينة الغالية، بينما يفضّل المشتري الأفقر والأصغر سنًّا شراء سلعة أدنى متانةً وأرخص ثمنًا؛ فمن أين لنا أن ننكر عليهم حقّهم بالاختيار؟!

اتّخاذ الناس لخيارات سيّئة

يعترض بعض المنتقدين على ما يتّخذه الكثير من الناس، في ظلّ الرأسمالية، من الخيارات السيّئة، كما هو الحال عند اختيارهم لخطّة ادّخارية لا يفهمونها، أو شرائهم سلعًا لا تلبّي احتياجاتهم؛ ويحاجج هؤلاء المنتقدون بأنّ المنتجات الجديدة، ولا سيّما المنتجات المالية، يجب أن تخضع لضوابط تنظيمية صارمة، أو ربّما يجب حظرها ريثما يعلم الناس كلّ تأثيراتها.

إنّ حظر المنتجات الجديدة بذريعة ما (قد) يرتكبه الناس من أخطاء بشرائها هو الطريق الأكيد نحو قتل الابتكار والتقدّم، والإضرار بالأجيال المستقبلية التي قد تنتفع من هذا التقدّم. وقد يكون هنالك بعض المبرّرات المقبولة لبعض الإجراءات الوقائية البسيطة، كاشتراط إمكانيّة رجوع المدّخر عن قراره خلال مدّة محدّدة في المنتجات المالية الادّخارية المعقّدة؛ ولا جدوى من الإكثار في الضوابط التنظيمية، ويكفي أن ترى ما يفعله الناس حين طلبهم لخدمات إحدى المهن، فهم لا يدقّقون في ترخيص مزاولة المهنة، بل يطلبون من الأصدقاء والجيران تزكية شخص بعينه.

إنّنا عاجزون جميعًا، حتّى من يضع الضوابط التنظيمية، عن التنبّؤ بأيّ شيء، ولذلك تجدنا نشتري السلع على أساس أفضل ما يمكننا تحصيله من المعلومات عنها، ومعظم الناس يتمكّنون من اتّخاذ القرار وفقًا لهذا المبدأ، وهم يعلمون احتياجاتهم بشكل أفضل ممّا يعلمه مسؤول حكومي بعيد عنهم، فمن يضع الضوابط التنظيمية لا يمكنه أن يعلم المحفّزات المحدّدة التي تدفع الأفراد إلى اشتراء ما يشترون، فبأيّ حقّ أو ذريعة يستطيع منعهم من ذلك؟

إذا ساعدنا الناس على تخطّي نتائج ارتكابهم للأخطاء فهذا لا يعني سوى تشجيعهم على الطيش، وإذا حرمناهم من سلطة الاختيار فسنحوّلهم إلى مجرّد أدوات؛ إذن، فمن الأفضل تأثيرًا، والأرقى أخلاقيًّا، أن يقبل الناس عواقب اختياراتهم.

ثانيًا. الانتقادات البنيوية

فوضى الإنتاج

يرى الكثير من المنتقدين أنّ العملية الإنتاجية تتّسم بانعدام الكفاءة، واللاعقلانية، والفوضى. فعلى سبيل المثال، قد تقوم شركات مختلفة بإنتاج سلع متماثلة، فتضطرّ إلى إهدار الأموال في الترويج الإعلاني لها، ولذلك قد يكون من الأكفأ اقتصار إنتاج هذه السلعة في مصنع وحيد ضخم فلا حاجة بعدها للترويج الإعلاني؛ وكذلك: يمكن الوصول إلى مستوى أعلى من العقلانية ومستوى أدنى من الهدر في استخدام الموارد وهيكلة العملية الإنتاجية إذا جرى التخطيط بشكل ملائم للإنتاج عوضًا عن تركه للطبيعة العشوائية للإنتاج الرأسمالي.

لكنّ هذه الانتقادات تنسى أنّ المنافسة تجعل الرأسمالية على مستوى عالٍ من (الديناميكية)، إذ (لا) تقوم كلّ الشركات بإنتاج سلع متماثلة، بل تحاول أن تجعل سلعها المعروضة في السوق أكثر جذبًا للزبون من خلال العمل المستمر على تحسينها والتخلّص من الهدر في التكاليف؛ وتجارب الحياة ترينا أنّ الشركة التي تنفرد بإنتاج سلعة ما لا تشعر إلّا بالقليل جدًّا من التحفيز لتحسين السلعة أو كفاءة إنتاجها.

والرأسمالية لا تخلو، في الحقيقة، من الكثير من وجوه ممارسة التخطيط: فالأفراد والشركات لا يكفّون عن وضع الخطط، وهذه الخطط تتلقّى تغذية مرتدّة مستمرّة وفوريّة بالمعلومات من القرارات اليومية للزبائن حول ما سيشترونه أو ما لن يشتروه، فيقوم المنتجون بتكييف خططهم بشكل سريع وفقًا لذلك، وإذا أخطؤوا فهم وحدهم من سيعانون جرّاء أخطائهم. لكنّ الحال يختلف تمامًا حينما يخضع للتخطيط اقتصاد الدولة بأكمله، فالخطط الضخمة بطيئة التطبيق والتغيير، ويقلّ حجم التغذية المرتدّة بالمعلومات بسبب قلّة الخيارات المطروحة أمام المستهلك، فينتج عن ذلك انخفاض في الديناميكية والتقدّم؛ ناهيك عن أنّ الخطط الحكومية قد تكون خاطئة فيعاني جرّاءها سكّان البلاد جميعًا.

المضاربة غير المنتجة

يعترض بعض المنتقدين على ما يجري في ظلّ الرأسمالية من المضاربة المالية (أي: المراهنة على الأسهم أو أسعار الصرف أو الأسواق المستقبلية أو ما شابه)، فهي برأيهم لا تنتج سوى هدر الكثير من الوقت والطاقة والمال.

والحقيقة تقول بأنّ المضاربة علامة على حيوية الاقتصاد وسوق الرأسمال، وأنّ المضاربين ينتجون (فعلًا) قيمة أكيدة؛ فبما أنّ الإنتاج يتّسم بالتخصّص، يجب على المضارب أن يحرص على التزوّد بالكثير من المعلومات المتعلّقة بقلّة قليلة من الشركات، أو بقطّاع لوحده من الاقتصاد، إذا كان يرغب أن يتوازى مع منافسيه، ولذلك فإنّ قراراته المطّلعة بشأن المواضع التي ينبغي الاستثمار فيها، أو سحب الاستثمار

منها، تقدّم مؤشّرًا مهمًّا على سلامة وآفاق تلك الشركات والقطّاعات، ممّا يساعد الآخرين على اتّخاذ قرارات أفضل بشأن الموضع الأفضل الذي يعهدون بأموالهم إليه. وبما أنّ ذلك يتسبّب بخفض سويّة المخاطرة الاستثمارية فإنّه يؤدّي أيضًا إلى التشجيع على المزيد من الاستثمار وخلق الرأسمال، وبالنتيجة: رفع سويّة الكفاءة الإنتاجية، وهي بدورها تسرّع عملية نقل الموارد إلى الاستخدامات ذات الإنتاجية الأعلى.

الإنتاج غير الديمقراطي

يرى بعض المنتقدين أنّ الإنتاج في ظل الرأسمالية يجري تنظيمه على نحو ينفع مالكي وسائل الإنتاج، بينما يجب هيكلته على نحو ينفع عموم الناس و"كلّ الأطراف المعنية"؛ ولذلك لا بدّ من إخضاع الإنتاج للسيطرة الديمقراطية، كي يُدار بشكل يحقّق فيه مصلحة البلاد على المدى البعيد، وليس مصلحة مالكي وسائل الإنتاج على المدى القريب.

ممّا يؤسف له أنّ السيطرة "الديمقراطية" تعني فعليًّا: السيطرة (السياسية)، بكلّ ما في السياسة من مشاكل (منها: سلطة مجموعات الضغط السياسي، واعتناء الناخب والسياسي والمسؤول الحكومي بمصلحته الذاتية). والاقتصاد الذي يُدار سياسيًّا لمنفعة "كلّ الأطراف المعنية"، يعني أنّه اقتصاد يدار لمصلحة "كل الأطراف المعنية" (حاليًّا)، والتي تمتلك مصلحة واضحة في الإبقاء على الممارسات (الحالية) عوضًا عن فسح المجال للتقدّم كي يجلب الاضطراب إلى مسار الأحداث. وليس هنالك من يبحث عن منفعة (على المدى القريب) أكثر من السياسيين بخشيتهم الدائمة من فقدان مناصبهم في الانتخابات المقبلة، أمّا مالكو وسائل الإنتاج فهم، وعلى العكس ذلك، ينتفعون (فعليًّا) إذا عزّزوا القوة (بعيدة المدى) لاستثماراتهم، فيجتذبون الرأسمال ويرفعون قيمته.

ثالثًا. سلطة الشركات

الشركات الضخمة

إنّ الكثير من الانتقادات الموجّهة للرأسمالية تركّز على سلطة الشركات الضخمة، إذ يُنظَر إليها على أنّها كيانات قوية قادرة على التلاعب بالسياسيين والرأي العمومي وخيارات المستهلكين، والحصول من الدولة على ما يناسبها من التسهيلات الضوابطية والضريبية، وإنشاء الاحتكاريات.

لكنّ الاحتكاريات والشركات الضخمة ليست جزءًا جوهريًّا من الرأسمالية، لأنّ المنافسة في ظلّ الرأسمالية لا تتيح للشركة الضخمة المحافظة على حجمها إلّا بمواصلة خدمة عموم الناس، فحتّى أكبر الشركات ستجد نفسها في مضمار التحدّي أمام شركة كبيرة أخرى، أو أمام شركات صغيرة تلتهم أجزاء مختلفة من مجالها الاستثماري. ولا سبيل هنا لتشكيل الاحتكاريات سوى بإفشال المنافسة من خلال ما

تمنحه الدولة من التسهيلات الضوابطية والضريبية، وهذه ليست رأسمالية، بل (محاباة).

وهذا الوضع تتحمّل مسؤوليته الدولة حتمًا، فهي التي تمتلك سلطة جباية الضرائب وصياغة الضوابط والتشريعات، بل يمكنها إلقاء الناس في السجون وإعلان الحروب، وهذا ما لا تستطيعه الاستثمارات، وبالرغم من الشكوى الكثيرة بشأن سلطة الشركات الكبيرة فإنّ السلطة الحقيقية بيد الدولة لا غير، ولذلك يجب على السياسيين أن يعزّزوا المنافسة، لا أن يخدموا مصالح كبار المنتجين الذين ترسّخت أقدامهم في السوق.

الانفصال بين الإدارة والملكية

يحاجج بعض المنتقدين بأنّ الشركات العمومية الضخمة تفشل في عملها بسبب انفصال الإدارة عن الملكية، فأصبح المدراء يعملون دون قيود، ويتمتّعون بسلطة هائلة ورواتب مفرطة.

لكنّ الفصل بين الملكية والإدارة ليس إلّا مثالًا لتقسيم العمل، ولا شكّ في أنّ مالكي الشركات (أي: مالكي أسهمها) لا بد أن يمتلكوا أيضًا سلطة التحكّم بمدرائها، إلّا أنّ قانون الشركات السيّئ قلّص هذه السلطة في الكثير من البلدان؛ وهذه حالة من الحالات التي تعمل فيها السياسة على إحداث الاضطراب في انسيابية عمل الرأسمالية.

ويضاف إلى ذلك أنّه كلّما زاد حجم الاستثمار، زاد معه مستوى المهارات التي يجب أن تتوفّر لدى من يديره؛ وليس يوجد سوى قلّة قليلة من الأشخاص الذين يمكنهم أن يديروا شركة تعمل في كلّ أنحاء العالم، فيجب أن لا نتفاجأ حين نعلم برواتبهم الهائلة. وهذه الرواتب الهائلة ليست "مفرطة" في كلّ الحالات، لأنّ الشركة التي تستغني عن خدمات مدير تنفيذي جيّد تغامر بتهاوي قيمتها إلى الحضيض، فيجب أن يكون مالكو الشركة هم من يقرّر ما إذا كان هذا المدير يستحقّ الراتب الذي يحصل عليه، وليس السياسيون الذين تحرّكهم دوافع أخرى لها صلة بعملهم السياسي.

رابعًا. العلاقات الدولية

الشركات متعدّدة الجنسيات

ليس هنالك إلّا القليل من الشركات التي تحظى بانتقادات تزيد على الانتقادات الموجّهة للشركات متعدّدة الجنسيات؛ إذ يتّهمها المنتقدون بتحشيد الضغط السياسي للحصول على إجراءات حمائية خاصّة، ونقل التكاليف بين البلدان للتوفير بالضرائب، ونقل عملياتها الإنتاجية الملوّثة للبيئة إلى البلدان الأفقر. ويخلص هؤلاء المنتقدون إلى أنّ الأسواق العالمية يدمّرها الرأسمال الضخم، وأنّ الشركات متعدّدة

الجنسيات، ومنها ما يساوي حجمها اقتصادات عدد من البلدان مجتمعة، تتصرّف وكأنّها دول إمبريالية، لا كعناصر فاعلة في السوق.

لكنّ الحكومات والمحاباة هي من سمحت للشركات بأن تنمو على هذا النحو، إذ تختلف أنظمة الضرائب باختلاف البلدان لا لشيء إلّا لرغبة هذا البلد أو ذاك باجتذاب الرأسمال والاستثمارات المعزّزة للنمو. والواقع يشير إلى أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات أقامت استثمارات هائلة في البلدان الأفقر، وأحضرت معها الرأسمال الذي يجعل صناعاتها أكثر إنتاجية، وأتاحت الفرصة لتوفير فرص العمل وزيادة الأجور. وربّما كانت بعض أعمال هذه الشركات شاقّةً، وربّما كان بعضها أقلّ نظافة، بالمقارنة مع ما قد يتقبّله الناس في البلدان الغنية، إلّا أنّ البديل في البلدان التي تحلّ فيها هذه الشركات هو: إبطاء عجلة التنمية، وتأجيل الآمال الساعية لعملية إنتاجية أقلّ مشقّة وأكثر نظافة، وإطالة أمد الفقر المخيّم على الناس.

أمّا في ما يخصّ تهمة "الإمبريالية"، فإن الواقع يشير إلى أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات والأسواق العالمية قد عزّزت السلام العالمي فعليًّا؛ فالاستثمارات التي أقامتها في الاقتصادات الناشئة ساعدت على انتشال ملايين الناس من مستنقع الفقر وخلقت طبقة وسطى مزدهرة لها مصلحة كاملة بالمحافظة على السلام وعلى التجارة التي تحدث بفضل هذا السلام.

ظاهرة نمط (سلسلة مطاعم ماكدونالدز)

وعلى الرغم ممّا سبق، يحاجج بعض المنتقدين بأنّ ما تحضره البلدان الغنية من استثمارات يرافقه مجيء الإمبريالية الثقافية أيضًا، فتتغلّب الماركات التجارية وأنماط الحياة والممارسات الغربية على نظيرتها المحلّية.

لكنّ الحقيقة تقول بأنّ العولمة قد أدّت إلى تعزيز انتشار سلع وخدمات (أكثر تنوّعًا)؛ فبما أنّ أجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا لم تعد مغلقة أمام الغرب، أصبح من الممكن لكلا الطرفين أن يتمتّع بالمزيد من المنتجات القادمة من عدد أكبر، لم يسبق له مثيل، من البلدان. ولقد تسبّبت الثروة المتزايدة بفضل التجارة في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، بإحضار المزيد من سكّان هذه البلدان إلى البلدان الأغنى كطلّاب أو سوّاح، مصطحبين قيمهم وثقافاتهم، فكانت النتيجة: التنوّع والخيار، لا الإمبريالية الثقافية.

حماية الوظائف

كثيرًا ما نسمع عن أنّ الاقتصادات الناشئة بحاجة لوقاية خاصّة كي تتمكّن من إنضاج صناعاتها "الفتيّة" وتقويتها اقتصاديًّا؛ وهذا يعني: صياغة ضوابط تنظيمية للاستيراد والتصدير، وفرض رسوم حمائية على الاستيراد، وتقديم دعم مالي للتصدير، وذلك للحيلولة دون تمكّن البلدان الأغنى من التغلّب عليها في حلبة المنافسة.

لكنّ الحقيقة تقول بأنّ المشكلة الكبرى في البلدان الأفقر هي نقص الرأسمال، وأنّ السبيل الأسرع للخروج من هذه المشكلة يتمثّل في فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي؛ فالرأسمال الجديد يزيد الإنتاجية ويستطيع إنتاج سلع وخدمات قادرة على التنافس مع نظيراتها من البلدان الأخرى، ويساعد السكّان المحلّيين على السعي خلف طموحاتهم الخاصّة بهم.

والحمائية لا مكان لها إلّا في البلدان التي لا تتمتّع بالحرّية، ففيها يمكن للدولة أن تجبر دافع الضرائب على تمويل الشركات التي تفضّلها الدولة، أو فرض الرسوم الحمائية والحصص على المستوردين. لكنّ الأسواق أصبحت عالمية في يومنا هذا، والبلدان تحقّق المنفعة من كونها جزءًا من هذه الأسواق، ولا يمكنها أن تحقّق التنمية، أو حتّى أن تحافظ على وضعها، إذا ظلّت حبيسة أسوار الحمائية.

الإرباك الناتج عن المحاباة

يحاجج عدد من منتقدي الرأسمالية بأنّه ليس هنالك ما يمكن أن يدعى بـ(السوق الحرّ)، وأنّ هنالك دائما من يمارس التآمر وتحشيد الضغط السياسي، لذلك لا بدّ من وجود قواعد وضوابط تنظيمية قوية تجعل الرأسمالية تعمل عملها على نحو مقبول.

إنّ أنصار الرأسمالية يقفون أيضًا ضدّ التآمر وتحشيد الضغط السياسي، لكنّهم لا ينظرون إليهما باعتبارهما من الأمور التي لا توجد إلّا في الرأسمالية، فالواقع يشير إلى أنّهما أكثر انتشارًا في المنظومات الاشتراكية. ويضاف إلى ذلك أنّ القواعد التي تسمح للأسواق بأن تؤدّي وظيفتها (كالعدل وحقوق الملكية وحقّ الحرّية بتبادل الملكية) أبسط بكثير وأكثر تعميمًا بالمقارنة مع ما يقترحه المنتقدون من ضوابط تنظيمية تفصيلية. فعلى الحكومة أن تركّز، عوضًا عن ذلك، على أدوارها الأساسية المتمثّلة في حماية حقوق الأفراد وحرّياتهم، وأن لا تحاول إدارة الاقتصاد، وذلك ضمن شكل من أشكال الفصل بين الاقتصاد والدولة.

إنّ التاريخ يسرد قصصًا حزينة عن المسؤول الحكومي الذي لا يتفوّق على الناس العاديين في ذكائه ولا في سموّ أخلاقه، وتجارب الواقع تشير إلى أنّ سلطة الدولة تخرج أسوأ ما تخفيه أنفس الأشخاص الذين يستخدمونها، وتمكّنهم من ارتكاب أخطاء أكبر.

الفصل الحادي عشر

مستقبل الرأسمالية

تنطوي الرأسمالية على الكثير من نقاط القوّة، وهنالك الكثير من الفرص التي تمكّنها من نشر السلام والازدهار في كلّ أنحاء العالم؛ لكنّها تنطوي أيضًا على نقاط ضعف وتواجه الأخطار التي قد تضعفها أكثر من خلال عرقلة آليّاتها الدقيقة، أو تشويه تأثيراتها، أو القضاء على دعم الناس لها.

أولًا. نقاط القوّة

الازدهار

إنّ الحجّة الرئيسية في تأييد الرأسمالية، حتّى بشكلها المعاصر المثقل بالضوابط، تتمثّل في أنّها تعزّز الازدهار بسرعة، خصوصًا لدى الشرائح الأشدّ فقرًا في المجتمع. ولقد أدّت عولمة الأسواق والرأسمال في كلّ مكان إلى انتشال مليارات من الناس من مستنقع الفقر المدقع، وزيادة الدخل والثروة، وتحسين الرعاية الصحّية، وزيادة متوسّط العمر المتوقّع للفرد، وخفض معدّل وفيّات الرضّع، ورفع مستوى التعليم (بين الإناث خصوصًا)، وغير ذلك الكثير من المنافع البشرية الأخرى.

وبالإضافة لذلك، فإنّ توفّر الرأسمال العالمي جعل استثمارات الاقتصادات الناشئة أكثر إنتاجية، فأتاح للسكّان المحليّين فرصة التمتّع بمنتجات محلية أفضل وأرخص وأكثر عددًا، وزاد دخلهم أيضًا. ويضاف إلى ذلك أنّ ارتفاع مستوى الإنتاجية يسهّل على الاستثمارات الجديدة تحقيق النجاح ويخفّض مستوى المخاطرة في البدء بالمشاريع الجديدة ويشجّع على الابتكار والتقدّم.

تحرير العقول

إنّ الرأسمالية تستطيع تحرير الناس ليستخدموا عقولهم في الأمور التي يقيّمونها أكثر وليستخدموا ذكاءهم في حلّ مشكلاتهم، وذلك من خلال: تسهيل الإنتاج وزيادة الإنتاجية، والتزويد بالسلع التي تحرّر الإنسان من الكدح المستمرّ، وخلق الثروة التي تخلّصه من القلق بشأن حاجاته الضرورية اليومية. وإنّ تحرير الكثير من العقول المختلفة كي تفكّر في كيفية العيش لا شكّ في أنّه يعزّز التقدّم أيضًا. فالأشخاص المتغايرون يضعون مسبقًا خططًا متغايرة يمكن اختبارها في أسواق السلع، وكذلك في أسواق الأفكار أيضًا؛ وحينها يمكن للمرء أن يبني على أساس ما ثبتت جدواه من الأفكار وإهمال ما ثبت فشله، وذلك بوتيرة أسرع بكثير ممّا عليه الحال في ظلّ الالتزام بخطّة وطنية محدّدة.

الكثير من اليوتوبيات الشخصية

تتّصف الرأسمالية بالتعدّدية؛ ويقول جايسون برينان بأنّ الرأسمالية لا تدعو إلى يوتوبيا، بل تدعو إلى الكثير من اليوتوبيات. فالأشخاص المتغايرون يمكنهم السعي خلف طموحات ومهن متغايرة كما يشتهون، وليس عليهم انتظار الحكومة كي تكلّفهم بأدوارهم ضمن مشروع جماعي ما، بل يمكن لكلٍّ منهم إنشاء جنّته الخاصّة به دون أن

يمنع أيّ شخص آخر من إنشاء جنّته الخاصّة به أيضًا؛ وكلّ ما ينبغي على المرء فعله في هذه الحال هو أن يكون على علاقة طيّبة بالآخرين، دون الحاجة إلى قمعهم كما كان ماركس يدعو إلى فعله بالطبقة الوسطى (البرجوازية)، فالرأسمالية تسمح لكل الأزهار المختلفة أن تتفتّح بغضّ النظر عن لونها وعددها.

الطبيعة البشرية

الرأسمالية متجذّرة في الطبيعة البشرية، فالإنسان بطبعه يبدي صلة قوية بما يملك، وممتلكاته تهمّه وتحمل في نظره معنى يتجاوز قيمتها المادية. ومفهوم الإنسان عن العدل متجذّر في طبعه بالعمق نفسه، وكذلك التزامه باحترام العهود التي يقطعها للآخرين. وهو يرغب أيضًا بأن يكون حرًّا في حياته والتصرّف كما يشاء مع الالتزام بعيشه مع الآخرين بسلام، وهو يريد أن يحسّن وضعه الشخصي والأسري. هذه هي أسس الرأسمالية، فلا عجب حين نرى الناس، في أكثر البلدان تعصّبًا للجماعاتية، وهم يحاولون بناء ملكياتهم وحمايتها، وما يحدث فيها من نشوء الأسواق عند كلّ فرصة سانحة.

ثانيًا. نقاط الضعف

الدولانية والمحاباة

من الصعب الدفاع في أيّامنا هذه عمّا تشيع تسميته بـ"الرأسمالية" في معظم أنحاء العالم، والذي ليس في الحقيقة سوى نظام اقتصادي مختلط تنوء فيه الاستثمارات الخاصّة تحت عبء ضرائب باهظة وضوابط تنظيمية ثقيلة، وتستحوذ الحكومة على نصف الدخل الوطني أو أكثر، وتحتكر شركات الدولة، كلّيًّا أو جزئيًّا، العمل في القطّاعات المهمّة كالصحّة والتعليم والمرافق والمواصلات والبريد؛ وفي كثير من الحالات تكون هذه الأنظمة الاقتصادية عبارة عن اقتصاد محاباة تدفع فيه الشركات الضخمة عجلة الاقتصاد من خلال الحصول على الدعم من السياسيين، وقد تلجأ هذه الشركات لتقديم الأموال مقابل هذا الدعم أحيانًا.

وعلى النحو ذاته، يصعب الدفاع عن "الاشتراكية" التي سادت بلدانًا من أمثال الاتّحاد السوفييتي والصين الماوية وكوريا الشمالية وكوبا، بما فيها من انعدام للمساءلة والديمقراطية، وأنظمة دكتاتورية، ونخب حزبية، وتصفيات، ومجاعات أودت بحياة ما يقرب من مئة مليون إنسان.

والفرق بين الاثنين هو أنّ المحاباة ليست جزءًا (محتومًا) في الرأسمالية كما هو حالها في الاشتراكية، والسبب أنّ الرأسمالية تقوم على مبدأ الحرّية الفردية والتبادل الطوعي، أمّا الاشتراكية فهي (تشترط) وجود سلطة سياسية توجّه كل الأنشطة الاقتصادية. وفي الرأسمالية لا حاجة لاتّفاق الناس، فكلّ واحد منهم يستطيع ممارسة عمله واستهلاك تشكيلته الخاصّة به من السلع دون الحاجة لاتّفاق الناس معه في

خياراته؛ أمّا الاشتراكية فهي تفترض وجود غاية جماعية (يجب) أن يتّفق الناس عليها، ووجود وسيلة جماعية لتحقيق هذه الغاية، ومن لا يتّفق يجب (إجباره) على المشاركة في المشروع الجماعي.

إنّ الرأسمالية ترتكز على التنوّع والخيار، بينما ترتكز الاشتراكية على التطابق والسلطة؛ لكنّ التطابق لا ينسجم مع التقدّم، والسلطة مفسدة حتّى لأكثر الناس دفاعًا عن مصالح عموم الناس، وتجتذب الأفراد الأكثر تلهّفًا لاستخدامها. ويمكن للقارئ أن يتخيّل نظامًا رأسماليًا "نقيًّا" لا يمكن للاستثمار أن يزدهر فيه إلّا بخدمة المستهلك ضمن منافسة مفتوحة دون أن تدعمه أفضال المحاباة التي تقدّمها الدولة، لكنّ من المستحيل تخيّل نظام اشتراكي "نقي" يتّفق فيه الجميع بكلّ سعادة على المشاركة في مشروع جماعي دون الاستعانة بسلطة الإجبار التي تمارسها أجهزة الدولة.

نفاق الشركات

إنّ السلطة التي تمكّن السياسيين من التفضّل على من يحابيها من المستثمرين هي التي تشرح السبب الذي يجعل هؤلاء المستثمرين أضعف من يدافع عن الرأسمالية، بل يجعلهم أعدى أعدائها. فنادرًا ما نلاحظ أنّ الشركات الاستثمارية تدعم المنافسة في نطاق عملها، وإنّما هي على العكس من ذلك تدعو إلى فرض الضوابط التنظيمية التي تحصر المنافسة، وكثيرًا ما يكون ذلك بذريعة حماية الناس من الشركات الجامحة؛ وحتّى إذا سمعت من تلك الشركات دعمها لـ"الرأسمالية" فإنّها ذات لسان حلو في طلب المنح والتمويل والإعفاءات وغيرها من الأفضال التي تنطوي عليها عباءات السياسيين.

ولا شكّ في أنّ عدم قدرة (أو عدم استعداد) المستثمرين في مجال شرح المنافع العمومية للاستثمار الريادي (أو: ريادة الأعمال) والسوق الحر يعدّ نقطة ضعف كبيرة في الرأسمالية ومصدر تهديد خطير لها؛ فالخلط الذي يمارسه هؤلاء بين الرأسمالية والمحاباة لا يخدم غاية الدفاع عن الرأسمالية التي يصعب شرح مفهومها في المقام الأول، وقد يكون من السهل إقناع الآخرين بالمنافع قريبة المدى للتدخّل في شؤون الاقتصاد، لكنّه ليس من السهل قطعًا أن نقنعهم بالمنافع بعيدة المدى للكفّ عن التدخّل بشؤون السوق والمنافسة، وليس هنالك إلّا قلّة قليلة من الناس يلاحظون مدى هشاشة النظام السوقي وسرعة اختلاله حتّى من أقلّ التدخّلات السياسية.

التفسيرات الخاطئة

وعلاوة على ما سبق، وبما أنّ الاقتصاد المختلط هو المهيمن على معظم البلدان الأكثر تقدّمًا، يصعب على الناس التمييز بين الأحداث التي أنتجتها الرأسمالية وبين الأحداث التي أنتجتها التدخّلات السياسية الهادفة لتشويه الرأسمالية. وعلى سبيل

المثال: يكاد كلّ السياسيين وأكثر الناس العاديين يتصوّرون أن الانهيار المالي الذي حدث في (*2007/2008*) كان بسبب الرأسمالية وما خلقته من طبقة "المصرفيين الجشعين"، لكنّ أنصار الرأسمالية يردّون بأنّ الوقود الحقيقي للأزمة كان سنوات وسنوات من أسعار الفائدة المنخفضة والسياسة المالية الركيكة، وجاءت شرارتها من سياسة حكومية (حسنة النيّة وخاطئة في الوقت نفسه) فرضت ضوابط تنظيمية أجبرت المصارف على إقراض العوائل الفقيرة مع علمها بخطورة هذا النوع من الإقراض، فاندلعت كارثة الرهون العقارية عالية المخاطرة، ولحق الدمار بعدد من المؤسّسات المالية. وبعد ذلك انبرى أنصار الرأسمالية يحذّرون من خطورة الاستجابة التي تبنّتها الحكومة لهذه الأزمة (أي: ما قدّمته من حزم الإنقاذ المالي للمصارف، فخلقت المزيد من المال وأحدثت انخفاضًا إضافيًا في تكاليف الاقتراض)، وما أدّت إليه هذه الاستجابة من إطالة أمد المعاناة وركود اقتصادي وحسب؛ وذلك بينما يقتضي الحلّ، في رأيهم، إصلاح المصارف بتعريضها للمنافسة، وتبنّي سياسات نقدية وضمانية مستدامة، وترك السوق يفعل فعله ويعيد إلى الاقتصاد متانته.

من هنا يتبيّن لنا أنّ التفسيرات الشائعة التي تساق لتفسير الانهيار المالي تفسيرات خاطئة، لكنّ أحداث (*2007/2008*)، وما طُبِّق من علاجات خاطئة، وما أعقبها من ركود اقتصادي طويل، كلّ ذلك أدّى إلى خلق وهم واسع النطاق غطّى الرأسمالية والسوق الحرّ، فظهرت دعوات إلى المزيد من الضوابط والتشريعات وغيرها من وسائل التدخّل الحكومي، ولا شكّ أنّ هذه الوسائل أضعفت الرأسمالية بشدّة.

ثالثًا. الفرص

انتشار الرأسمالية

على الرغم ممّا سبق تواصل الرأسمالية انتشارها، وعلى الرغم من الاعتقاد الذي انتشر سابقًا بأنّ الشيوعية ستعمّ كوكب الأرض بأكمله، فليس اليوم على كوكبنا إلّا قلّة قليلة من البقاع التي لم تخترقها أفكار الرأسمالية وممارساتها، فبعد انهيار الاتّحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات الماضية ألقت الكثير من بلدان آسيا وأوروبا الشرقية وأفريقيا بنفسها في شبكة التجارة العالمية، وطبّقت إصلاحات سمحت للناس ببناء استثماراتهم الخاصّة بهم والاتّجار بشكل أكثر حرّية، وهذا بدوره أدّى إلى نشوء طبقة متوسّطة جديدة من أشخاص يديرون مشاريع رأسمالية أو يعملون فيها ويتعطّشون للمزيد من الحرّية والازدهار. ولا شكّ في أن هذا التغيّر سيتسارع مع انفتاح المزيد من الأسواق، والتقدّم المستمرّ في التواصل والنقل عبر أنحاء العالم. وقد يبدي السياسيون قلقهم من تهديد التجارة الحرّة لفرص العمل المحلّية، لكنّ كل الاقتصاديين يلاحظون منافعها، والأغلبية الغالبة من سكّان العالم تعتمد حاليًّا على الرأسمالية والتجارة الحرّة في التمتّع بسلع رخيصة عالية الجودة.

تقوية الفقراء

إن ضمان المشاركة الكاملة لأفقر الفقراء في هذه التنمية يعدّ تحدّيًا وفرصة في الوقت نفسه؛ وعلى سبيل المثال: على الرغم من أنّ سكّان البلدان الأشدّ فقرًا يميلون إلى الادّخار أكثر فإنّ أصولهم المالية ليست (رساميل)، بل يجري الاحتفاظ بها في أكثر الحالات كنقود غير منتجة. ولقد لاحظ الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو بولار أنّ البعض من أفقر فقراء العالم يشيّدون بيوتًا يقومون من خلالها، وبلا أيّ عنوان رسمي، بإدارة مشاريع ومتاجر من دون المرور بالعمليّات المعقّدة لاستحصال التراخيص التي تشترطها الدولة، وبما أنّ هذه البيوت والمشاريع تفتقر إلى الأساس القانوني فلا يمكن استخدامها كأصول ضامنة للقروض والتعاقدات، فلا يتمكّنون حينها من تنمية مشاريعهم أو تحقيق أمان مالي حقيقي. لكنّ الدول يمكنها مساعدة هؤلاء الناس على تحقيق الازدهار من خلال إصدار سندات تمليك لأراضيهم وتبسيط الضوابط وجعلها أكثر واقعية، وبذلك تحوّل مدّخراتهم إلى (رأسمال) وتمنحهم حصّة حقيقية من اقتصاد بلدهم.

زوال الحدود الجغرافية والأخلاقية

ليس هنالك حدود طبيعية لتمدّد الرأسمالية والأسواق الجديدة. وإن الابتكار عمليّة تراكمية مستمرّة تخلق فرصًا جديدة للمستثمر الريادي كي يلبّي رغبات الناس واحتياجاتهم بشكل أفضل وأرخص وأسرع بغضّ النظر عن بعد المسافة وطول الطريق. ولا أحد يعلم أين ستأخذنا هذه الحرّية وهذا التقدّم، وهو أمر يثير القلق لدى المتشائمين والقائمين على التخطيط، لكنّه يبعث الإثارة في نفوس الفردانيين والمتفائلين الذين يشكّلون الجزء الأكبر من الجنس البشري.

وهذه الفرص لا تقف عند المنافع (المادّية) وحسب، لأنّ (قيم) الملكية والاستقلالية والحرّية والسلام ورفض العنف، والتي تشكّل جزءًا من الحزمة الرأسمالية، تستمدّ القوّة من انتشار الأسواق الحرّة والتجارة، وهو مكسب أخلاقي يدفع بالروح الإنسانية إلى الأمام.

رابعًا. المخاطر

المثقّفون

إنّ المثقّفين ربّما يشكلون مصدر الخطر الأكبر للرأسمالية، وسواء كانت دوافعهم مفعمة بالمصلحة العامة أو لا، أو كانوا يشعرون بأنّ السوق يقلّل من قيمتهم، أو يتخيّلون أنفسهم وهم يديرون نظامًا اقتصاديًّا جديدًا، أو لا يثقون بقدرة الآخرين على اتّخاذ خيارات عقلانية، ففي كلّ الحالات تجد السياسيين وعامّة الناس يتعاملون مع المثقّفين كصوت حكيم مطّلع، ويقبلون بانتقاداتهم للرأسمالية، ويستنتجون من هذه الانتقادات أنّ الرأسمالية بحاجة إلى إصلاحات جدّية.

لكنّ المثقّفين نادرًا ما يفهمون طبيعة الآليات الدقيقة للرأسمالية، وكثيرًا ما يكونون ذوي تجربة شخصية ضئيلة معها؛ ولذلك فهم في أغلب الحالات يتخيّلون وجود مشاكل في الرأسمالية، ويسيئون تشخيص أسبابها، ويقدّمون العلاج الخاطئ لها.

أخطاء المناهج الدراسية السائدة في علم الاقتصاد

لا يزال الكثير من المثقّفين أسرى (النموذج القياسي) لـ"المنافسة المثالية" الذي تتناوله المناهج الدراسية السائدة في علم الاقتصاد، وهذا النموذج يفترض مسبقًا وجود أعداد كبيرة من المزوّدين الذين يبيعون سلعًا متطابقة بأسعار متطابقة، ولذلك فهم يفترضون أنّ أيّ اختلاف في السعر أو في الحصّة السوقية لا بد أن يكون مؤشّرًا لخطأ ما، وعلى سبيل المثال: إنّهم يعتبرون النموّ السريع لأي سلسلة من المتاجر الكبرى علامة على أنّ السوق "ليس مثاليًّا" عوضًا عن أن تكون علامة على مجرّد تفضيل المستهلك لما تقدّمه هذه السلسلة من سلع؛ ويضاف إلى ذلك أنّهم ينظرون إلى ما تمارسه هذه السلسة وأمثالها من تخفيض للأسعار كـ"ممارسة افتراسية" عوضًا عن أن تكون محاولة لاجتذاب الزبون في سوق لا يكفّ عن التغيّر. ونتيجة لذلك يقترح هؤلاء المثقّفون تحقيق استعادة "المنافسة المثالية" الخرافية من خلال وضع حدّ لنموّ الشركات أو التحكّم بأسعارها، فيقضون بذلك على القوى نفسها التي تمنح السوق حركيّته؛ فهم لا يلاحظون أنّ المنافسة لا تفعل فعلها إلّا بسبب "لامثالية" الحياة الاقتصادية، والتي تدفع الشركات إلى ملء ما يظهر من فجوات، والتنافس على تقديم سلع مختلفة أفضل وأرخص، وليست سلعًا تتطابق مع ما تقدّمه الشركات الأخرى.

الشعبوية

لا شكّ في أنّ الخوف من هيمنة اشتراكية الدولة على الرأسمالية قد خفّ كثيرًا عمّا كان عليه قبل التسعينيات الماضية؛ فالاشتراكية لم تعد ذلك المخطّط الكبير وأصبحت مجرّد سلسلة من الشكاوى من أعمال الرأسمالية ونتائجها (كاللامساواة)؛ لكن الرأسمالية لم تقطع أيّ وعد قطّ بحلّ كلّ أمراض المجتمع، وهي ليست قادرة على ذلك، وتنحصر غايتها في كفاءة إنتاج وتوزيع السلع الاقتصادية. وإنّ الكثير ممّا يجري انتقاده من نتائج الرأسمالية ليست في الحقيقة سوى نتائج للتدخّل الحكومي، لا الرأسمالية؛ ولقد تسبّبت السياسات الشعبوية، بتبسيطها المخلّ في التشخيص والعلاج، بنمو كبير في نزعة التدخّل الحكومي في شؤون الاقتصاد، وانتقلنا من فكرة (ملكية الدولة لوسائل الإنتاج) إلى فكرة أخرى مطبّقة على أرض الواقع، وهي (سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج)، ولا غرابة بعدها إذا شاهدنا هذا التدخّل السياسي يتمخّض عن نتائج ضارّة.

وعلى الرغم من الخطر السابق فإنّ الضوابط التنظيمية لا تكفّ عن النموّ، ولهذه الظاهرة عدد من الأسباب، ومنها مثلًا: أنّ الضوابط التنظيمية تحتاج إلى وكالات حكومية لتطبيقها، وهذه الوكالات ذات مصلحة فطرية في توسيع دورها، ومن الطبيعي أن تصبح مصدرًا كبيرًا لضوابط جديدة أكثر تعقيدًا. ومع توسّع حجم الحكومة وتعاظم أهمّية دورها الاقتصادي تبرز فرص أكثر للتربّح والمحاباة والفساد، ويزداد حجم المنافع المأمولة من ممارسة تحشيد الضغط السياسي. وإن السياسي يحقّق المكاسب من السلطة والمكانة والامتيازات، ويتمتّع بفرض قيمه الخاصّة به على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويبثّ هذه القيم لناخبيه الذين يعتمد عليهم لإعادة انتخابه.

من المؤسف أن يكون واقع الحال كذلك، لكنّ الأسوأ هو أن العملية التشريعية تكاد تكون بأكملها موجّهة ضدّ الإنتاجية، وذلك خصوصًا لأنّ تأثيراتها على المدى البعيد غير مفهومة بشكل جيّد ومن النادر جدًّا أن تؤخذ بعين الاعتبار. وعلى سبيل المثال: إنّ قوانين الحدّ الأدنى للأجور ربّما تبدو كتصرّف إيجابي ضدّ الفقر، لكنّها تؤدّي في الحقيقة إلى تأثير معاكس، إذ تضع سعرًا محدّدًا لتوظيف الفقراء والشباب ومن يفتقرون إلى المهارات المطلوبة، وهذا بدوره يغلق بوجههم أبواب فرص العمل كلّيًّا. وكذلك الضوابط التنظيمية التي تشترط مددًا طويلة لاختبار الأدوية الجديدة، فهي قد تحمي الناس من الأدوية التي لم تُختبر تأثيراتها الجانبية بعد، لكنّها في الوقت نفسه تحرم المرضى الميؤوس من شفائهم من المعالجة بأدوية جديدة قد تكون سببًا في إنقاذ أرواحهم. وضوابط الإيجار من الشاكلة نفسها، فهي قد تبدو كإجراء يجعل توفير المسكن ضمن الاستطاعة المالية للجميع، لكنّه في الحقيقة يقلّل ربحية العمل في تأجير العقارات، فيحجم أصحاب العقارات عن طرحها في السوق أو يقصّرون في صيانتها.

ومن المحزن أن نرى أصابع الاتّهام تتوجّه نحو الرأسمالية، عوضًا عن السياسيين، في التسبّب بهذه العواقب، ممّا يؤدّي تاليًا، وفي كلّ الحالات، إلى دعوات تطالب بالمزيد من الضوابط التنظيمية؛ لكنّ هذه الضوابط ما إن تأخذ مكانها حتّى تترسّخ ويصعب اقتلاعها، لأنّها تخلق مجموعات لها مصلحة باستمرار الوضع القائم وتعتمد على هذه الضوابط في بقائها؛ ومن هؤلاء على سبيل المثال: من يتمتّع بمسكن رخيص التكلفة بفضل ضوابط التأجير، ناهيك عن المشرّعين الذين يديرون السياسات العامّة. وهكذا فإنّ مثل هذا التوسّع والتمدّد في الضوابط التنظيمية يشكّل خطرًا فادحًا يهدّد مستقبل الرأسمالية.

خامسًا. ديمومة الرأسمالية

بعد كلّ ما أوردناه من الأخطار والتهديدات يتّضح لنا أنّ الرأسمالية تتميّز بصمودها وديمومتها؛ إذ استطاعت أن تصمد لأكثر من ألف عام بغضّ النظر عن شكلها، وسمحت للفرد، باعتبارها نظامًا اجتماعيًا فردانيًّا لا جماعاتيًّا، بأن يعثر على طريقته الخاصّة في التعامل مع كلّ ما يصادفه في واقع الحياة من تحدّيات اجتماعية أو سياسية أو تقنية؛ وهي قادرة، بما لها من قدرة على توظيف الذكاء الإبداعي للفرد، على النجاة حتّى من أخطر التدخّلات السياسية: من الضوابط التنظيمية غير الكفوءة، مرورًا بالسياسيات الاقتصادية المضلّلة، وانتهاءً حتّى بالخضوع الكامل لسيطرة الدولة وتخطيطها.

ولا شكّ في أنّ النسخة المسيّسة للرأسمالية، والتي سادت المشهد العام حتّى يومنا هذا، يمكن تطويرها من خلال تجريدها من السياسة ومن تدخّل الدولة، وإطلاقها لتعمل بحرّية، بما لها من نمط عمل يتّسم بالمنهجية والشمول، لتحقيق مصالح الجميع. أمّا إذا غابت الرأسمالية الحقيقية وما شاكلها فمن الصعب أن نتوقّع مستقبلًا مزدهرًا وليبراليًّا لأجيال المستقبل.

الفصل الثاني عشر

مراجع لمن يرغب بالاستزادة

أوّلًا. مقدّمات معادية للرأسمالية

من المثير للانتباه أن الكثير من النصوص التي تدّعي بأنّها مقدّمات لفهم الرأسمالية ما هي في الحقيقة إلّا انتقادات لها تستند إلى التحليل التاريخي الذي وضعه كارل ماركس. ومنها على سبيل المثال:

الرأسمالية.. مقدّمة قصيرة جدًّا [جيمس فولتشر: 2004]

يتشاطر المؤلّف مع ماركس تعلّقه الشديد بقضايا الربح ومنظومة الأجور والاستغلال والفقر في المدن والاتّجاهات التاريخية الكبرى، وهو يطبّق الفكر الماركسي في معالجته لقضايا راهنة يكثر تناولها كالعولمة واللااستقرار المالي؛ لكنّه يفشل في شرح مفهوم الرأسمالية وكيفيّة عملها والأفكار التي تقف خلفها.

مادّة (الرأسمالية) في الموسوعة العالمية الحرّة (الويكيبيديا)

نصوص غير مرتّبة لعدد من الكتّاب تتّفق في معظمها مع وجهة النظر الماركسية؛ وهي تبدأ بالتعريفات الماركسي للرأسمالية، وتتنقّل بسرعة بين الرؤية الماركسية لتاريخ الرأسمالية وأنواعها وخصائصها، ثمّ تذكر الأسواق والملكية والربح والرأسمال المالي والاحتكار، والعلاقة بين الرأسمالية والحرب، وتعود بعدها إلى أنواع الرأسمالية مرّة أخرى، ثمّ تتناول دور الحكومة وبعض الانتقادات، لكنّها لا تناقش الانتقادات إلّا بشكل موجز يترك القارئ في حيرة من أمره.

ثلاثة وعشرون أمرًا لا يخبرونك به حول الرأسمالية [هاجون تشانغ: 2011]

مجموعة من المقالات تقترح في مجملها بأنّ الرأسمالية هي الخيار الأفضل من بين حزمة من الخيارات السيّئة وأنّه لا بدّ من التحكّم بها وتنظيمها، وتقترح أيضًا أنّ الاستثمارات تخطّط لأهداف قريبة المدى، وأنّ العولمة لم تحقّق سوى القليل، وأنّ الثروة التي يحرزها الأغنياء تظلّ في قبضتهم، وأنّ الرأسمالية تتناقص كفاءتها، وأنّ السوق الحرّ من المستحيلات. وللردّ على هذا الكتاب ظهر كتاب آخر بعنوان مشابه (**ثلاثة وعشرون أمرًا نخبرك بها حول الرأسمالية** [تيم وورستال: *2014*])، وهو يرى أنّ السياسيّين هم من يخطّط لأهداف قريبة المدى، وأنّ السياسة الحمائية فاشلة وتعتمد على الإجبار، وأنّ الضوابط التنظيمية تشجّع على ممارسة المحاباة، وأنّ الحكومة الكبيرة أقلّ تقدّمية ومرونة بكثير ممّا عليه الحال في السوق الحرّ.

ثانيًا. مقدّمات مؤيّدة للرأسمالية

هنالك أيضًا الكثير من الكتب المفيدة في التقديم للرأسمالية كتبها مؤيّدون لها، وهؤلاء يُفترَض بهم أنّهم يفهمونها بشكل أفضل ويستطيعون شرحها على النحو الملائم. ومن هذه الكتب:

حرٌّ بالاختيار [ميلتون وروز فريدمان؛ 1980؛ مسلسل تلفزيوني، وكتاب]

ربّما يمكن اعتبار هذا الكتاب أفضل ما كتب في التقديم للرأسمالية، وأفضل نقطة للبدء بالقراءة حولها، فهو يدافع بشكل شائق وجذّاب عن سياسة اللاتدخّلية (عدم تدخّل الدولة في شؤون الاقتصاد)، ويبيّن صلة الوصل بين الحرّية والتقدّم الاقتصادي، ويتناول الكثير من قضايا السياسات الحكومية كارتفاع الضرائب، وانخفاض مستوى التعليم الحكومي وغيرها من الخدمات، والسياسة النقدية، والرعاية الاجتماعية (حيث يقترح فريدمان ضريبة دخل سالبة القيمة).

وقد تعاون الكاتبان سابقًا في تأليف كتاب آخر بعنوان (**الرأسمالية والحرّية**؛ [*1962*])؛ لكن بعض القضايا السياساتية التي تناولها الكتاب عفا عليها الزمن، إذ انصبّ نقاشه وتركّز على السياسة النقدية (كان التضخّم من القضايا الكبرى في ذلك الحين)، وهو يحوي أيضًا الكثير من النقاط المفيدة حول دور الحكومة في خلق الاحتكاريات، وكيف تقوم الرأسمالية بتقليص التمييز، وكيف تصبّ الضوابط التنظيمية في مصلحة جهات التزويد لا عامة الناس، وأهمّية الحرّية الاقتصادية.

مقالة (الرأسمالية) للخبير الاقتصادي روبرت هيسين في موقع (مكتبة الاقتصاد والحرّية) على شبكة الانترنت

وهي مقدّمة موجزة توضّح أنّ مصطلح "الرأسمالية" اختُرِع في الأصل كمصطلح عدائي لا يزال يدفع الناس إلى الاعتقاد بأنّ الرأسماليين يرغبون بإرجاع الناس إلى أيام المدن الصناعية الملوّثة التي انتشرت في إنكلترا إبان القرن التاسع عشر؛ وبما أنّ الدواء المقترح (أي: الاشتراكيّة اليوتوبية التي يسودها الوفاق والانسجام) لم ينجح في إحداث الأثر المرغوب، قام ماركس بصياغة مصطلح الاشتراكية "العلمية" متنبّئًا بأنّ الرأسمالية ستفشل؛ لكنّ الرأسمالية نجحت وازدهرت فعاد المنتقدون إلى الشكوى ممّا فيها من مادية و"إفراط". ويرى هيسين أنّ المثير للحزن عدم فهم الغربيين لمنظومتهم التي يعيشون في ظلّها ودأبهم على الدفاع عنها بشكل رديء.

لماذا ليست الرأسمالية؟ [جيسون برينان؛ 2014]

يتّسم هذا الكتاب بأنّه ينحو نحو الفلسفة أكثر، فيقارن بين الطرحين الأخلاقيين للاشتراكية والرأسمالية، ويحاجج بأنّ الرؤية الاشتراكية (ليست) أكثر فضيلة، في أصلها، من الرؤية الرأسمالية، بل على العكس، فالرأسمالية تقوم على التعاون الطوعي والاحترام المتبادل والاعتناء بالآخرين، وهي تختلف عن الاشتراكية في أنّ مبادئها تصلح للتطبيق في المجتمعات الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء؛ إضافةً إلى: حمايتها وإنمائها للموارد، وسماحها للناس بتطوير أنفسهم والتعبير عنها وسعي كلّ فرد منهم خلف يوتوبياه الخاصّة به.

الرأسمالية.. النسخة الموجزة [آرثر سيلدون؛ 2007]

هذا الكتاب قديم شيئًا ما، فهو تلخيص لكتاب آخر صدر في العام (*1990*)، لكنّه يفيدنا في شرح كيفية تمكّن الثورة الصناعية، خلافًا للنظرة السائدة، من إعطاء الناس منازل عوضًا عن المسقّفات، والملابس الرخيصة عوضًا عن الأسمال، وتخفيض ساعات العمل، وتحسين المستوى الصحّي، والكثير من المنافع الأخرى؛ وينتقل الكتاب بعدها إلى رسم صورة إجمالية للمفاهيم العامّة للرأسمالية: كالملكية، والمنظومة السعرية، وحقوق الزبون؛ ثمّ يبيّن الكاتب كيف أنّه ليس من الواجب قيام الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحّية، والإسكان.

الرأسمالية والديمقراطية والبقالة الممتازة [جون مويلر؛ 2001]

يشرح مويلر أنّ الرأسمالية والديمقراطية ليستا مثاليتين ولا مدمّرتين، وأنّهما "ممتازتان" في ما تفعلان؛ فعلى الرغم من أنّ الرأسمالية يقال عنها بأنّها تقوم على الجشع، فإنّها تكافئ التصرّفات الصادقة والنزيهة والحضارية والمتعاطفة؛ وعلى الرغم من أنّ الديمقراطيّة يقال عنها بأنّها مساواتية وتشاطرية، فإنّها في الواقع تتّسم بأنّها فوضوية، ولامساواتية، ولاأبالية؛ والاثنتان تمنحاننا الحرّية والأمان والازدهار، لكنّهما لا تمنحاننا جنّة عدن.

في الدفاع عن لارأسمالية السوق الحرّ [مات ريدلي؛ 2017]

تشير هذه المحاضرة إلى أنّ السوق الحرّ ليس مرادفًا لرأسمالية المحاباة والشركاتية والاحتكار؛ فالشركات الكبرى جعلت مصطلح "الرأسمالية" غير صالح للاستخدام لأنّها لم تعد تعتمد على الحرّية الاقتصادية بل على ما تقدّمه الحكومة لها من تفضيلات وأموال وإعفاءات ضريبية وضوابط تنظيمية؛ وذلك على الرغم من أن الحرّية الاقتصادية مسؤولة عن انخفاض معدّل الفقر إلى النصف خلال عشرين عامًا، ورفع مستوى الإنتاجية والسخاء، وتخفيض مستوى التمييز واللامساواة.

أفضل كتاب حول السوق [إيمون باتلر؛ 2008]

دليل موجز لكيفية عمل الفردانية الاقتصادية؛ فهو يرينا كيف أنّ الأسواق ليست "مثالية" على الإطلاق، وأنّ أوجه اللامثالية فيها هي من يحفّز الجميع فيها على العمل. والكتاب يقرّ بأنّ السوق معرّض للفشل، لكنّه يلفت الانتباه إلى أنّ الفشل الحكومي أسوأ منه؛ ويشدّد على أنّ التبادل يزيد القيمة، والضوابط التنظيمية تقتلها. ويغطّي الكتاب أيضًا دور الأسعار والمنافسة في توجيه الموارد، ودور الصدق والملكية، وأخلاقيات السوق.

الثورة الرأسمالية [بيتر بيرغر؛ 1986]

يبيّن الكتاب أنّ مميّزات الرأسمالية (الملكية، والسلع الرأسمالية، والسوق الحرّ، والتخصيص الآلي للأصول المالية، والمنظومة القانونية القابلة للتنبّؤ) هي التي تجعلها

جديرة جدًّا بموقعها المعزّز للكفاءة والتقدّم. وهي تقدّم ملجأً من السلطة السياسية، على العكس من الاشتراكية التي تحتاج إلى الفرض بالقوّة، وكلّما كانت الرؤية الاشتراكية أوسع احتاجت إلى أن يكون الحكم المرافق لها أكثر استبدادية. لكنّ الرأسمالية مصابة بالكثير من الفيروسات، ومنها: المثقّفون الذين يولدون من رحمها لكنّهم يعارضونها، والمجموعات المصلحية التي تمارس تحشيد الضغط السياسي من أجل الحصول على امتيازات تشريعية.

الطبيعة الخيرية للرأسمالية [جورج رايسمان؛ 2012]

يشرح هذا الكتاب السبب الذي يجعل الحرّية الاقتصادية والشخصية عاملين ضروريين للسلام والتقدّم والأمن؛ فالرأسمالية (تزيد) المقدار المطروح من الموارد النافعة، وتحسّن البيئة، وتخلق مستوىً عاليًا جدًّا من الإنتاجية؛ ويضاف إلى ذلك أنّ أسعار السلع وأسعار الفائدة يوجّهان الاستثمار نحو الاستخدامات ذات القيمة الأعلى، وينتجان منافع للمالكين وغيرهم على حدٍّ سواء. ويخلص الكتاب إلى أنّ الرأسمالية عقلانية، وغير فوضوية، وتقوم على المنافسة، لا الاحتكار.

ثالثًا. حول الرأسمالية والفقر

ثمّة عدد من الكتب المؤيّدة للرأسمالية ترينا كيف أدّى انتشارها إلى أثر هائل في مواجهة الفقر؛ ومنها:

جنّة الدنيا [ج. ب. فلورو؛ 2013]

يبيّن الكتاب كيف أدّت سياسات تحرير الاقتصاد في تشيلي ونيوزيلندا والصين وهونغ كونغ إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمساعدة على إنماء الثروة ونشرها لتصل حتّى إلى أفقر الفقراء؛ ويخلص الكتاب إلى أنّ الضرائب والضوابط التنظيمية والتخطيط المركزي تطيل أمد الفقر بكلّ بساطة.

في الدفاع عن الرأسمالية العالمية [يوهان نوربيرغ؛ 2001]

يُعتبَر هذا الكتاب الّذي ألّفه الاقتصادي السويدي يوهان نوربيرغ بمثابة عرض كلاسيكي للتأثير الإيجابي للرأسمالية والتجارة على الازدهار والتعليم والرعاية الصحّية والعمر المتوقّع ووفيّات الرضّع وقضايا أخرى كثيرة؛ وهو يورد كمًّا كبيرًا من الحقائق والأرقام للمقارنة بين بلدان رأسمالية واشتراكية متجاورة جغرافيًّا (كتايوان والصين، والألمانيتين الغربية والشرقية، والكوريتين الجنوبية والشمالية). ولقد قام نوربيرغ بتحديث حججه هذه في كتاب آخر بعنوان (**التقدّم.. عشرة أسباب للتطلّع نحو المستقبل**؛ [*2016*])، وهو يعرض فيه الملامح الرئيسية لما تلا حقبة التحرير الاقتصادي من تحسّن في مجال نوعيّة الغذاء، والصرف الصحّي، والعمر المتوقّع، والبيئة، والسلام، ومحو الأمّية، والحرّية، والمساواة.

لغز الرأسمال [هيرناندو دي سوتو بولار؛ 2001]

يوضّح الكتاب كيف تقوم الرأسمالية والملكية بتحويل (أشياء) بسيطة غير مقيَّمة إلى (رأسمال) إنتاجي ذي قيمة؛ ويشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الشعب الفقير في البيرو (بلد المؤلّف) يبني لنفسه بيوتًا واستثمارات، فإنّ هذه البيوت والاستثمارات ليست نافعة كـ"رأسمال" لأنّ مالكيها لا يحوزون حقًّا رسميًّا بملكيّتها، ولم يستحصلوا كلّ الرخص المعقّدة اللازمة لمزاولة النشاط الاستثماري، ويحاجج دي سوتو بأنّ هذه الأصول المالية الميّتة يمكن تحويلها إلى (رساميل) من خلال منح أصحابها صكوك ملكيّة رسميّة، ممّا يتيح للفقراء حصّة من المشاركة في اقتصاد البلاد، ويمكّنهم من التطوّر والازدهار.

رابعًا. حول المفاهيم الفلسفية والأخلاقية للرأسمالية

أخلاقيات الرأسمالية [توم بالمر (تحرير)؛ 2011]

سلسلة من المقالات لفلاسفة واقتصاديين وأعضاء في مراكز للدراسات الاستراتيجية، بمن فيهم شخصيتان حاصلتان على جائزة نوبل بالاقتصاد (فيرنون سميث، وماريو بارغاس يوسا)؛ وتحاجج المقالات بأنّ التجارة أفضل من المعونات الأجنبية في مكافحة الفقر، وأنّ الرأسمالية على سوية عالية من الأخلاق لأنها تقوم على الثقة لا الجشع، وتشجّع على الابتكار وخلق القيمة، وتنشئ علاقات متبادلة قوامها الاحترام والثقة، وتدعو إلى القيم الأخلاقية وتدافع عنها.

روح الرأسمالية الديموقراطية [مايكل نوفاك؛ 1982]

يناقش هذا الكتاب الرأسمالية على صعيد الدين والروح البشرية، ويحاجج بأنّ المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية التعدّدية تخلق تجمّعات تمارس العناية بالآخرين من خلال النوادي الاجتماعية والمؤسّسات الدينية والمؤسّسات الخيرية وغيرها من مؤسّسات المجتمع المدني؛ لكنّ هذا الجزء الضروري من حياتنا الأخلاقية ومن اكتمالنا يتعرّض للضياع عند تسييس النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتولّي الحكومة للمسؤولية عنه.

الرأسمالية.. المثل الأعلى المجهول [آين راند؛ 1966]

سلسلة متنوّعة من المقالات في عدد من المجالات المختلفة تعرض فيه المؤلّفة دعمها المتين للرأسمالية الراديكالية؛ إذ ترينا جذور الرأسمالية في الطبيعة والتطوّر وحقوق البشر، وتحاجج بأنّ الحرب تنشأ من الدولانية لا من الرأسمالية، وتندب ما تتعرّض له الاستثمارات الكبرى من مضايقات، وتناقش قضية السوق في مجال البثّ الإذاعي، وتستعرض براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وتحاجج بأنّ "المحافظيين" من مؤيّدي الرأسمالية بعيدون كلّ البعد عن فهم المثل العليا للرأسمالية وعن دعمها والدفاع عنها.

على الرغم من النظرة العامة التي تعتبر الرأسمالية طريقة (اقتصادية) للحياة تعنى بإنشاء السلع الاقتصادية وتوزيعها، ولا تلقي بالا للمحصلات (الأخلاقية) أو (الاجتماعية)، فإننا نجد أنها تجسد، ضمن الكثير من المستويات، منظومة (اجتماعية) تعنى بالتفاعل البشري. بل إنها منظومة تتمتع بسوية (أخلاقية) عالية، لأن العلاقات البشرية في ظلها ليست إجبارية بل (طوعية)، فتجد الناس يستثمرون أشياءهم و ينشئونها ويزودون الآخرين بها ويشترونها ويبيعونها كما يشاؤون دون الحاجة إلى حكومة تسير أفعالهم، فقراراتهم هم من يرسمونها، وليس هنالك دور لسلطة الدولة إلا في ضمان (عدم) تعرض الأفراد للإجبار أو السرقة أو الغش أو أي شكل من أشكال الانتهاك. إن الرأسمالية لا تقوم على إصدار الأوامر، وإنما على (حكم القانون) الذي يتطلب تطبيق قواعد عامة على الجميع (كالتعامل النزيه، واحترام العقود، وتحاشي العنف) ولا يستثنى منه أي أحد حتى الجهات الحكومية. إن الرأسمالية أشبه بلعبة تستمر مجرياتها باستمرار اتباع قواعد اللعب، دون أن يتمكن اللاعبون من ضمان التوصل إلى نتيجة بعينها، ولذلك لا يمكن تحميل الرأسمالية مسؤولية ما تعانيه البشرية من جرائم أو شرور أو مصائب. إنها لا تقدم أي وعد بتحقيق التنوير أو المساواة، بل إنها لا تعد حتى بإغناء الجميع (وإن كان هذا ما تفعله حقا)، لكنها تقدم تعهدا أكيدا بتقوية عجلة الإنتاجية الاقتصادية، وذلك على نحو يفتح مجال الفرص أمام الجميع، ويعامل الناس وفقا لمبادئ المساواة والعدل، ويرفض الغش والإجبار والعنف.

المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
Arab Center for Scientific Research and Humane Studies

الثمن : 50 درهم



Dépôt Légal : 2019MO3866
ISBN : 978-9920-38-250-2

المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية
رقم 04 الطابق الثاني ، شارع أبو عنان ، الرباط
الهاتف : 971 707 537 212+

الغلاف : أناس السيتـي